المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

علاقة الفساد بهشاشة الدولة وأمنها الداخلي – حالة مالي –

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة: **رانية ولد العربي**

تحت إشراف: **أ.د.ناصر عامر**

لجنة المناقشة:

أ.د.إبتسام أوعشرين	**رئيسا**
أ.د.ناصر عامر	**مشرفا ومقررا**
أ.د.عبد النور زيام	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ»

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظيمْ

﴿البقرة ٢٠٥﴾

رسالة شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

جزيل الحمد و الشكر لله عز وجل على وافر نعمه إذ وفقني لإتمام هذه المذكرة،

كل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف **الدكتور ناصر عامر** على رحابة صدره وسمو خلقه وأسلوبه المميز الذي كان له الأثر الأكبر بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا العمل، فبارك الله في جهوده وجزاه الله عني خير الجزاء.

كل الشكر والامتنان لكافة أساتذة المدرسة العليا للعلوم السياسية على دعمهم وجهودهم المستمرة في توجيهنا ومرافقتنا طيلة مشوارنا الدراسي، كما أختص بهذا الشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

خالص تشكراتي لكم جميعا

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى أمي وأبي،

إلى أساتذتي الأعزاء الذين هم بمثابة أسرتي الثانية،

إلى إخوتي،

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذه المذكرة،

شكرا جزيلا لكم.

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري: الفساد، هشاشة الدولة والأمن الداخلي

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للفساد والدولة الهشة

المطلب الأول: مفهوم الفساد

المطلب الثاني: أشكال الفساد

المطلب الثالث: مفهوم الدولة الهشة

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الدولة الهشة

المبحث الثاني: واقع الأمن الداخلي في الدولة الهشة

المطلب الأول: الأبعاد المفاهيمية للأمن

المطلب الثاني: دور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في زعزعة الأمن الداخلي للدول الهشة

المطلب الثالث: دور الفواعل الدولية (الدول، المنظمات الدولية) في تعزيز اللاأمن في الدولة الهشة

الفصل الثاني: دلائل هشاشة الدولة في مالي: بين كشف ظاهرة الفساد واليات مكافحته

المبحث الأول: دراسة حالة الهشاشة في دولة مالي

المطلب الأول: إستراتيجية الساحل الإفريقي

المطلب الثاني:الخريطة التعريفية لدولة مالي

المطلب الثالث: الفساد كعامل لهشاشة دولة مالي

المطلب الرابع: مؤشرات الهشاشة في مالي

المبحث الثاني: آليات الحد من الفساد هشاشة الدولة، وتعزيز أمنها الداخلي

المطلب الأول: الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد

المطلب الثاني: آليات الحد من هشاشة الدولة وإعادة بنائها

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية كشرط لتحقيق الأمن والإستقرار الداخلي

استنتاجات

مقدمة

تعد ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، حيث أنها تشكل عقبة أمام مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل غياب الآليات الفعالة للحوكمة والشفافية، مما أدى إلى تقويض النظام السياسي والقانوني، وتراجع شرعية حكومات الدول المعنية بذلك.

كما يعد الفساد وبالخصوص الفساد الحكومي عاملا رئيسيا في تدهور الدول، ودفعها نحو الهشاشة والإخلال بمبادئ العدالة والمساواة في توزيع الموارد والخدمات العامة على المواطنين فيترتب عنه بروز توترات داخلية وإنفلاتات أمنية، تصبح بذلك تلك الدول أرضا خصبة أمام التهديدات الأمنية والجماعات الإجرامية، وعلى هذا الأساس فقد أضحت الكثير من الدول خاصة الإفريقية منها، دولا هشة في ظل غياب وتراجع هياكلها الأمنية ومؤسساتها العسكرية عن القيام بواجبها في تأمين أراضيها وحدودها، ولتكن دولة مالي أنموذجا لدراستنا.

تعتبر مسألة تحقيق الأمن الداخلي في دولة مالي من أكثر القضايا تعقيدا، في ظل تصاعد التحديات الأمنية، المتمثلة في انتشار الجريمة المنظمة بكافة أنواعها إلى جانب بروز الجماعات المسلحة والإرهابية على أراضيها، ما فرض تدخل فواعل خارجية في المنطقة بدافع تحقيق الأمن والسلم في البلاد، إلا أن هذه الفواعل بحد ذاتها تشكل خطرا على سيادة هذه الدولة التي أصبحت هشة. ومما لا يرقى إلى الشك أن أي تدخل عسكري للقوى الدولية على أراضي دولة هشة لمواجهة التهديدات بها، يكون مرهونا حتما بمصالح جيوسياسية وجيواقتصادية.

1: أهمية الدراسة:

تعتبر المواضيع المتعلقة بالفساد، هشاشة الدولة، وتهديد الأمن الداخلي، من أهم المواضيع التي استقطبت الكثير من الباحثين، نظرا للتداعيات الوخيمة التي تترتب عن هذه الظواهر، إلا أن دراسة هذا الموضوع المعنون ب "**علاقة الفساد بهشاشة الدولة وأمنها الداخلي**"، ركز على الجمع بين كلا المتغيرين المتمثلين في "الفساد" و "هشاشة الدولة" عن طريق علاقة سببية – أي أن حالة هشاشة الدولة تكون مرهونة بالانتشار الكبير للفساد مما يؤدي إلى تهديد الأمن الداخلي فيها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

1.1: الأهمية العلمية:

إذ أن فهم العلاقة بين الفساد وهشاشة الدولة يساهم في تطوير الاستراتيجيات اللازمة للحد منه وكذا حماية الدولة وسيادتها من الانهيار المؤسساتي، فضلا عن التحصن من التهديدات الأمنية الناتجة عن الفوضى وتردي الأوضاع الداخلية للدولة الهشة.

2.1: الأهمية العملية:

تم اختيار دراسة حالة دولة مالي كنموذج للدولة الهشة، نظرا لكونها تمثل أكثر الدول تعرضا للتهديدات الأمنية وللانقسامات الداخلية، والتي كانت نتيجة لفساد الحكومة والجيش الماليين، فأدى ذلك إلى هشاشتها، وانعدام أمنها بشكل شبه كلي خاصة على مستوى الإقليم الشمالي للبلاد، مما يتطلب منا دراسة هذه الأزمة بعمق من أجل التوصل إلى آليات لمنع تصاعد تأثيراتها على الدول المجاورة وخاصة الجزائر.

2. دوافع اختيار الموضوع:

1.2. الدوافع الذاتية:

بحكم انتمائنا للقارة الإفريقية والتي تعد دولها من أكثر الدول تضررا بالفساد، فإن من الضروري التعمق في عوامل انتشاره والنتائج المترتبة عنه خاصة بما يتعلق بهشاشة الدولة وتهديد أمنها الداخلي، بغية الوصول إلى اتخاذ آليات فعالة لمكافحته والحد من انتشاره.

اختيارنا للموضوع كان نتيجة قناعتنا بأن جل الدول الفاشلة والمدمرة اليوم، هي ضحية للفساد الكبير الذي أدى إلى تقويض سيادة الدول الإفريقية وانهيار المؤسسات الحكومية، ومن ثم سقوط الأنظمة السياسية نتيجة للثورات والانتفاضات الشعبية المعارضة للأنظمة الفاسدة.

2.2. الدوافع الموضوعية:

أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الفساد لم تركز على الفساد الحكومي أو ما يعرف بالفساد الكبير، – الذي يعتبر الأكثر تأثيرا على أمن واستقرار الدولة والمواطنين – بل ركزت بدلا عن ذلك على الفساد الصغير أو ما يعرف بالفساد الإداري المتمثل في الرشوة واختلاس الممتلكات العمومية... إلخ.

تتطرق هذه الدراسة إلى مؤشرات قياس الفساد ودلائل هشاشة الدول مما قد يسمح للباحثين من إدراك درجة تضررها ومن ثم اللجوء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تأزم وتدهور الوضع الذي قد يؤدي إلى الانهيار التام للدولة ومؤسساتها.

3. الأدبيات والدراسات السابقة:

1.3. كتاب صهيب عبد الصامد إسماعيل،"السياسية الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي"، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023):

تم التركيز في هذا الكتاب على هشاشة الهيكل البنيوي للنظام السياسي في دولة مالي الناتج عن الاستعمار الفرنسي، وربطه بشكل مباشر بظهور الجماعات الإرهابية،حيث أن هذا الكتاب لم يتطرق لأهم عامل لبروز الجماعات الإرهابية، وهو عامل الفساد الحكومي وسياسة الإقصاء التي تمارسها الحكومة المالية وقوات الجيش المالي في حق قبائل الطوارق، مما دفع بهم إلى الدخول في نزاع مسلح مع الحكومة، ليترتب عنه عجز الحكومة المالية على السيطرة على الإقليم الشمالي للبلاد والذي أصبح عبارة عن معبر وملجأ للجماعات الإجرامية والإرهابية.

2.3. مذكرة بن سالم قرش،" هشاشة الدولة في إفريقيا دراسة حالة مالي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: تخصص علاقات دولية، 2023/2022):

تناولت هذه الأطروحة مختلف المفاهيم المتعلقة بهشاشة الدولة ومؤشرات قياسها، وقد تم إسقاطها على دولة مالي بعد ان قام الأستاذ **بن سالم قرش** بدراسة معمقة للدولة المالية من مختلف جوانبها، إلا أن الدراسة لم تركز على الدور الأساسي الذي لعبه المستعمر الفرنسي في خلق الأزمة في مالي، عن طريق وضعه لتقسيم عشوائي لحدود الدول الإفريقية دون أن يراعي في ذلك الأبعاد العرقية والثقافية والإثنية، مما أدى إلى تبعثر قبائل الطوارق على عدة دول إفريقية، إضافة إلى عدم تطرق الباحث للسياسة الفرنسية الاستعمارية الجديدة، التي تهدف إلى تحقيق مصالحها دون استعمال القوة العسكرية وإنما عن طريق خلق نخب حاكمة موالية للاستعمار الفرنسي.

4. إشكالية الدراسة:

يعتبر الفساد أكبر معرقل لجهود الدول الساعية نحو تحقيق التقدم والاستقرار الداخلي، فالفساد بكافة أشكاله تمتد مخاطره لتشمل كل أبعاد الدولة، ففي ظل تفاقم الفساد تتآكل الدولة وتضعف قدرتها على فرض القانون وتحقيق العدالة، فيؤدي ذلك إلى هشاشتها وضعف شرعيتها، ومن ثم تهديد أمنها واستقرارها الداخلي.

وانطلاقا من هذا التقديم نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الفساد في تفاقم هشاشة دولة مالي وتهديد أمنها الداخلي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

فيما تتمثل أشكال الفساد المؤدية إلى هشاشة الدولة؟

ماهي أهم المؤشرات الدالة على هشاشة الدولة؟

كيف للتهديدات اللاتماثلية وللفواعل الدولية أن تؤدي إلى خلق فجوة أمنية في الدولة الهشة؟

كيف ساهم فساد الحكومة المالية في تهديد الاستقرار الداخلي للبلاد وإفشال الأمن فيها؟

5. فرضيات الدراسة:

تكمن فرضيات الدراسة فيما يلي:

- كلما تعرضت مؤسسات الدولة للفساد ساهم ذلك في تعزيز الفوضى والنشاطات الإجرامية والعنف الداخلي فيها مما يؤدي إلى ضعفها وفقدان شرعيتها.
- إن ممارسة الحكومة المالية لسياسة القمع والإقصاء ضد قبائل الطوارق، ساهم في بروز نزاعات مسلحة بين الطرفين وتحول المنطقة إلى بيئة لتمركز الجماعات الإجرامية والإرهابية، بحكم فقدان الحكومة المالية السيطرة على إقليمها الشمالي.

6. مجالات الدراسة:

يصنف موضوع علاقة الفساد بهشاشة الدولة وأمنها الداخلي بأنه دراسة نظرية تتسم بالتعميم، إلا أن تخصيص مبحث لإسقاط موضوع الدراسة على دولة مالي، استدعى تحديد البعد المكاني والزماني والموضوعي للنموذج المختار.

1.6. المجال المكاني:

بحكم اختيار نموذج دراسة هشاشة دولة مالي، فإن المجال المكاني يشمل دولة مالي بشكل عام، التي تقع في غرب إفريقيا وضمن منطقة الساحل الإفريقي، مع ضرورة التركيز على إقليمها الشمالي (أزواد) بشكل خاص، الذي يضم ثلاثة أقاليم رئيسة تشمل كل من كيدال، تمبكتو، وغاو.

2.6. المجال الزماني:

إن الفساد وهشاشة الدولة وتهديد الأمن في مالي يعود إلى فترة استقلالها، أي في ستينيات القرن الماضي ولازال يلازمها إلى يومنا هذا، وهذا ما يستدعي بنا للعودة إلى فترات زمنية سابقة، إلا أن الدراسة ركزت على الفترة الممتدة من 2012 إلى يومنا هذا 2024، نظرا للتدهور الأمني والسياسي الذي شهدته دولة مالي.

3.6. المجال الموضوعي:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على بعض المواضيع الضرورية والتي تم اعتمادها لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتتمثل في: الفساد الكبير، مؤشرات الهشاشة، المأزق الأمني، التهديدات اللاتماثلية، الأطماع الخارجية ورغبتها في تكريس التبعية وتوسيع النفوذ.

أما بالنسبة للمواضيع التي تم التطرق إليها عند دراسة حالة مالي فتتمثل في: السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في طريقة رسم الحدود بين الدول الإفريقية أو ما يسمى بسياسة "فرق تسد"، خلق النخب التابعة لها (الفساد الحكومي)، الصراع الإثني، سياسة التهميش والإقصاء، وكذا أزمة الطوارق.

7. مناهج الدراسة واقترباتها:

1.7 المناهج:

- **منهج دراسة الحالة:**

يقتصر هذا المنهج على دراسة حالة مالي وربطها بموضوع الدراسة، لتسهيل فهم التفاصيل الدقيقة والسياقات المعقدة المحيطة بموضوع الدراسة، وهذا من خلال التطرق إلى تأثير الفساد على الضعف الحكومي وتاكل القانون والنظام، والذي أدى بدوره إلى هشاشة دولة مالي، ومن ثم تهديد أمنها وإستقرارها الداخلي.

2.7 الإقترابات:

يشمل موضوع علاقة الفساد بهشاشة الدولة وأمنها الداخلي عدة جوانب على غرار السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية وغيرها، وبالتالي يتطلب فهمه وتحليله استخدام مجموعة متنوعة من الاقترابات لإزالة الغموض عن الدراسة وتوضيحها، مما دفعنا للتطرق إلى الاقترابات التالية:

- **الاقتراب السياسي:**

يدرس هذا الاقتراب تأثير الفساد على النظام السياسي، والدور الذي تلعبه الحكومة الفاسدة في خلق النخب التابعة لها.

- **اقتراب النخبة أو الصفوة:**

يتضمن هذا الطرح فكرة أن المجتمع يحمل شكلا هرميا، ترتكز في قمته أقلية صغيرة تسمى النخبة، وهي المسؤولة عن تسيير قاعدة الهرم (القاعدة الجماهيرية).

فالفساد بحسب هذا الاقتراب يكون نتيجة وصول نخب غير قادرة على تسيير المجتمع إلى زمام السلطة وبواسطة طرق غير مشروعة، لذا فيكون هدف هذه الفئة هو خدمة مصالحها الضيقة على حساب الطبقة المحكومة، وفي هذا الصدد يعتبر" **سان سيمون** " أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة.

- **الاقتراب المؤسساتي:**

يستند هذا الاقتراب في التحليل الذي يلم بالبنى والمؤسسات الرسمية المكونة للوحدات السياسية، فظاهرة الفساد بحسب هذا الاقتراب تكون نتيجة للخلل الذي تعرفه مؤسسات الدولة في الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بها، من خلال ضعف أو تقصير أجهزتها في التسيير والرقابة، إضافة إلى سوء التنظيم وتوزيع المهام على مختلف مؤسساتها، مؤدية بذلك في كثير من الأحيان إلى سيطرة مؤسسة واحدة على دواليب السلطة، نتيجة لتغلغل الفساد في أجهزتها.

- **الإقتراب الاقتصادي:**

يهتم الإقتراب الإقتصادي في موضوع دراستنا بأثر الفساد وما صاحبه من تدخلات خارجية على إنهيار إقتصاد الدولة الهشة والتدهور الاجتماعي المترتبة عنه كالفقر والبطالة، إضافة إلى التركيز على الدور الكبير الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في إعادة بناء الدولة الهشة وتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي للدولة والأفراد.

8. الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

1.8. الإطار المفاهيمي:

- **الأنظمة الكليبتوقراطية:**

وهي تشمل كل نظام حكم يتميز جوهره بالفساد واللصوصية أو نهب الثروات العامة.[1]

فتعرف الموسوعة العربية "الكليبتوقراطية" بأنها مصطلح يطلق على أنظمة الحكم التي يعتريها الفساد من الداخل، بسبب ضعف الحكم أو تسخيره للمصالح الفردية، حتى وإن اقتضى ذلك الخروج عن القوانين، وهذا نظرا لانحراف هذا النظام عن مبادئ العدالة والديمقراطية.[2]

- **النخبة السياسية:**

هي عبارة عن جماعة صغيرة داخل الطبقة السياسية، تتكون من أفراد يمارسون السياسة ويساهمون في صنع القرارات السياسية، وبحسب العالم الإيطالي " فلفريدو باريتو" فإن النخبة هم الطبقة المتفوقة في المجتمع والتي تحتكر القوة والسلطة في يدها، مما يسمح لها بالتأثير على الأغلبية (عامة المواطنين).[3]

---

[1] الموسوعة السياسية، " الكليبتوقراطية، " في:
https://political-encyclopedia.org، تاريخ الإطلاع: (2024/06/10)

[2] الموقع الإلكتروني نفسه

[3] بديس بوشامة، **" النخبة والديمقراطية قراءة في المفاهيم والأبعاد، "** مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م. 10(جوان 2023)، ص ص. 354-355

- **التهديدات اللاتماثلية:**

هي التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، وتشمل الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة وغيرها، كما تنتشر هذه التهديدات بشكل كبير في الدول الهشة والتي تعاني من فراغ أمني، لذا فغالبا ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف، فيدفعه ذلك إلى اللجوء إلى استخدامها، من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة بغية استهداف نقاط ضعف الطرف الأقوى.[1]

- **الصراع الإثني:**

يعرفها "جيمس فيرون" و "ديفيد لابتي" من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979م، بأنه ذلك النزاع الذي يكون بين الجماعات الإثنية حول قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة، بحيث تهدف هذه الجماعات إلى تغيير الوضع القائم، كما يعرفانها كذلك بأنها عبارة عن حرب نشبت نتيجة وجود المأزق الأمني والخوف من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى.[2]

- **منظمة الشفافية الدولية:**

هي منظمة دولية غير حكومية، تأسست سنة 1993، بالعاصمة الألمانية "برلين"، وترتكز مهامها على محاولة خلق الدعم الشعبي لبرامج محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة على المسؤولين في الحكومة، أي أنها تركز بالدرجة الأولى على الفساد السياسي[3].

- **البنك الدولي:**

هو مؤسسة مالية عالمية، يقع مقرها الرئيسي في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية "واشنطن" ولديها مكاتب في 145 دولة وتضم 189 دولة عضو.

---

[1] بسمة مطالبي، **" طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية، "** مجلة السياسة العالمية، م. 5، (ماي 2021)، ص ص.141-142

[2] عبد السلام النجادات، أحمد عارف ارحيل الكفارنة، **" ظاهرة الصراعات الإثنية في الشرق الأوسط الصراع التركي –الكوردي نموذجا، "** م. 6، (جوان 2019)، ص. 18

[3] حنين عاشوري، حدة أوضايفية، **" تعزيز آليات مكافحة الفساد كوسيلة لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لحالة الجزائر،"** مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021)، ص. 143

- **بناء الدولة:**

يرتبط مفهوم بناء الدولة بإعادة إحياء الدول المتضررة من النزاعات والحروب، أو من الكوارث الضخمة، أومن الثورات الكبرى، أو من الأزمات الحادة، أو من التحديات الإقليمية والدولية المعقدة.[1]

ويعتبر "**فرانسيس فوكوياما**" من أبرز من تناول مسألة بناء الدولة على أنها الأساس الذي قد يمكن الدول، التي تشهد هشاشة في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من الانطلاق نحو إرساء قواعد حقيقية لبناء دولة وطنية حديثة وتحقيق التنمية، وذلك من خلال تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي.

ويمكن تعريف مصطلح "**إعادة بناء الدولة**" بأنه عملية ديناميكية متواصلة تنطوي على تحقيق التوازن بين حاجة الدولة إلى قوة قسرية (السيطرة على العنف، فرض القواعد المتفق عليها، زيادة الإيرادات، منع التدخلات الخارجية)، والحاجة إلى أن تحظى بالقبول والدعم من خلال كونها مسؤولة ومتجاوبة مع المواطنين ومتطلباتهم.[2]

- **الحوكمة المفتوحة:**

يشير مصطلح الحوكمة المفتوحة إلى منظومة يمكن للمواطنين بمقتضاها مراقبة مسار اتخاذ القرار والتأثير عليه، وذلك بفضل الإمكانية التي تمنحها لهم للنفاذ إلى المعلومات العامة وإلى هيئات اتخاذ القرار.

[1] الاء فوزي، **" تحديات بناء الدولة المصرية في خطابات الرئيس عبد الفتاح السيسي، "** مجلة الديمقراطية، م. 21، ع. 82، (أفريل 2021)، ص. 13

[2] فافة رفافة، **تأثير الفساد على بناء الدولة في المنطقة المغاربية**، اطروحة دكتوراه منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023)، ص. 64

- **التنمية:**

تعرف التنمية بأنها:"عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة، بغية تحقيق أهداف محددة، والتي تسعى أساسا لرفع المستوى المعيشي للسكان في كافة الجوانب، عن طريق تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية"[1].

- **التنمية الاقتصادية:**

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تلك العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل، والذي يكون مصحوبا بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، ويتضمن تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة وإجراء تغيير هيكلي في الإنتاج.[2]

2.8. الإطار النظري:

- **النظرية الماركسية الجديدة (التبعية):**

ترى النظرية النيوماركسية أن سبب تخلف الدول الإفريقية يعود إلى الاحتكاك المكثف بالدول الغربية في الماضي الاستعماري والحاضر الإمبريالي، وتنطلق هذه النظرية من فكرة فحواها أن النظام الرأسمالي العالمي مقسم إلى قسمين: قسم الدول المتقدمة (دول المركز)، وقسم الدول النامية (دول المحيط)، بحيث أن أي علاقة تكون بين الأطراف الغير متكافئة على جميع المستويات، ستكون حتما مبنية على السيطرة والتبعية، وهذا ما يفسر التخلف والتدهور الاقتصادي في الدول الهشة.

[1] يمينة تويقر، **" دور التنمية في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للمجتمعات، "** حوليات جامعة الجزائر 1، م. 37، ع. 2، (جوان 2023)، ص. 67
[2] خالد عيادة عليمات، نفس المرجع السابق، ص. 26

فالتبعية بحسب النيوماركسيين ماهي إلا تراجع للمد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد، وذلك من خلال الانتقال الذي يدفع بالنظام الرأسمالي العالمي إلى استعمال أساليب واليات جديدة، لإبقاء الدول المتخلفة تابعة لها، عن طريق: التبادل اللامتكافئ، المؤسسات النقدية العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، وتصدير رؤوس الأموال. لذا فإن التيار النيوماركسي ينكر فكرة زوال الاستعمار، ويسعى إلى تأكيد واستمرار الإمبريالية في العلاقات الدولية الحديثة، مشددا بوجه خاص على علاقة تبعية العالم الثالث والدول الهشة للبلدان الرأسمالية الصناعية، ومؤكدا على وجود رابط بين الإمبريالية والتخلف.

- **مقاربة الأمننة " أولي ويفر " :**

تعود جذورها إلى "**مدرسة كوبنهاغن**" المعنية بالدراسات الأمنية، وتقوم هذه المقاربة بتحويل القضايا إلى مسائل أمنية، عن طريق عمليات خطابية وسياسية.

وقد أصبحت القوى الدولية تؤمنن قضايا معينة لإعطائها طابع التهديد الوجودي للدول الهشة ومجتمعاتها، بهدف توجيه السياسات الوطنية لهذه الدول بما يتوافق مع مصالح الدولة الأجنبية وتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في الدول المستهدفة واستنزاف ثرواتها.

9. هيكلة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين على الشكل التالي:

1.9. الفصل الأول:

تم فيه تناول الإطار المفاهيمي والتحليلي لكل من الفساد وهشاشة الدولة، حيث أنهما يشكلان أهم متغيرين في هذه الدراسة واللذان ينجر عنهما ظهور المتغير الثالث وهو "الأمن الداخلي للدولة،" والهدف من ذلك هو إعداد دراسة تحليلية لفهم العلاقة بين المتغيرين من حيث درجة التأثير والتأثر، ودورهما في خلق التهديدات اللاتماثلية وجلب التدخلات الأجنبية، التي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي للدولة الهشة وسلامة أفرادها، وتتكون خطة الفصل الأول من مبحثين وهما:

❖ **المبحث الأول:**

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف التي تطرقت للفساد، إضافة إلى عرض مختلف أنواعه ودرجة تأثيره على الأمن الداخلي للدولة والأفراد، وصولا إلى مختلف تعاريف الهشاشة الدولية وأهم المفاهيم المتعلقة بها والتي من بينها نجد: فشل الدولة، وانهيار الدولة، كما تم إدراج مختلف سمات الدولة الهشة في المطلب الأخير منه،من خلال عرض مختلف مؤشرات قياس الهشاشة الدولية.

❖ **المبحث الثاني:**

نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على ماهية الأمن الداخلي،كونه يعتبر المتأثر الأول بالفساد وبهشاشة الدولة، ومن ثم عرض مختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية، والدور الذي تلعبه الهيئات الدولية في ظل بروز الفوضى وغياب الأمن الداخلي للدولة الهشة.

2.9. الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم أخذ نموذج دولة مالي كمثال للدولة الهشة التي عانت من الفساد الحكومي منذ استقلالها، وما ترتب عن ذلك من ظلم اجتماعي نتيجة التهميش الممارس من طرف الحكومة المالية ضد قبائل الطوارق المتمركزة شمال البلاد، و تم أيضا التطرق لمختلف آليات مكافحة الفساد والهشاشة و هشاشة الدولة، ودور التنمية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الأمن الداخلي للدول.

تتكون خطة الفصل الثاني من مبحثين وهما:

❖ **المبحث الأول:**

والذي يشمل الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث تم التطرق فيه إلى منطقة الساحل الإفريقي، ثم إلى دراسة دولة مالي من مختلف الجوانب، وعلاقة الفساد الحكومي فيها بهشاشتها، ودوره في خلق الأزمة المالية.

❖ **المبحث الثاني:**

تم فيه عرض دور المنظمات الدولية والآليات الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى آليات معالجة الهشاشة وضرورة إعادة بناء الدولة ومنعها من الانهيار.

وفي آخر مطلب للدراسة تم التطرق إلى دور التنمية الاقتصادية كشرط لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي للدولة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري: الفساد، هشاشة الدولة والأمن الداخلي.

تمهيد

تلعب ظاهرة الفساد بمختلف أنواعها وبالخصوص الفساد الكبير (الذي سيتم التطرق إليه في هذا الفصل) دورا حاسما في هشاشة الدولة، حيث أن له أثر مباشر في تدهور الأمن الداخلي والاستقرار السياسي للبلاد، فهو مرتبط بشكل وثيق بضعف مؤسسات الدولة وسيادة القانون، فيترتب عنه بروز التوترات الاجتماعية، والانتفاضات الشعبية ضد النظام الحاكم، نتيجة التقسيم اللاعادل للثروات والخدمات العامة، و ينجر عنه ظهور حالة من الفراغ الأمني الذي يدفع بالدولة إلى هشاشتها.

كما أن الدولة الهشة تكون أكثر عرضة للاستغلال من قبل مختلف الجماعات المتطرفة والإرهابية، التي تتخذ من الدول اللامستقرة ملاذا لتوسيع وممارسة نشاطاتها الإجرامية، في ظل ضعف وغياب دور المؤسسات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يبرر تدخل قوى خارجية بدافع تحقيق الأمن والسلم في المنطقة،إلا أن الأهداف الفعلية للتدخل الخارجي، لا تشمل الدوافع الإنسانية والأمنية المزعومة بل إنها تتركز على مصالح جيواستراتيجية واقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة حالة اللاإستقرار والهشاشة في الدولة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي وتحليلي للفساد والدولة الهشة

في عالم يتسم بالتعقيدات السياسية والأمنية والاجتماعية المتزايدة، أضحى فهم الفساد والهشاشة الدولية أمرا ضروريا للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول، كون أن كلاهما يشكلان تحديا يعكس قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية التي تقتصر بالدرجة الأولى على توفير الأمن والحماية للمواطنين.

ولنكون قادرين على تحديد هذه التحديات لا بد من التعمق في مفهوم الفساد وأشكاله والمؤشرات الدالة على هشاشة الدولة.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية وقديمة الأصل، فهو ليس حكرا على فترة زمنية محددة أو دولة معينة، أي أنه لا يقتصر على الدول النامية فحسب وإنما يشمل الدول المتقدمة أيضا، كما ويعتبر الفساد العامل الأساسي في سقوط الأنظمة السياسية ومحرك قوي للثورات والانتفاضات وبروز التهديدات المتولدة عن التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

1. مفهوم الفساد:

يصعب تحديد مفهوم دقيق للفساد، وهدا راجع للتعقيد الشديد الذي تتميز به هذه الظاهرة وتعدد أبعادها من جهة.أما من جهة أخرى فيكمن السبب في تباين وجهات نظر الباحثين حول الظاهرة، واختلاف مجالات اهتماماتهم الثقافية والسياسية والقانونية وغيرها، إلا أن كل التعاريف تتفق في جوهرها بأن الفساد يعكس تصرفات غير أخلاقية أو غير مشروعة تتعلق باستغلال السلطة والموارد وانتهاك حقوق الأفراد وممتلكاتهم بطرق غير قانونية وغير مشروعة.

1.1. تعريف الفساد لغويا:

الفساد لغة مشتق من الفعل فسد، فسادا، وفسودا، وهو ضد الصلح. والفساد في اللغة يعنى به أخذ المال ظلما والتلف والعطب والاضطراب والخلل، والمفسدة جاءت نقيضة للمصلحة.[1]

2.1. الفساد في اللغة الإنجليزية:

الفساد في اللغة الإنجليزية له دلالات واستعمالات متعددة أيضا، حيث اشتق مصطلح الفساد (corruption) من الفعل اللاتيني (Rumpere) والذي يعني كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية، بغية الحصول على مصلحة مادية.[2]

3.1. مفهوم الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية:

يتمثل مفهوم الفساد، حسب موسوعة العلوم الاجتماعية، في استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة لا تصب في صالح المواطنين، وتشمل جل أنواع الرشاوي التي يقدمها أو يتقاضاها المسؤولين المحليين أو الدوليين أو كبار السياسيين، أي التي لها علاقة مباشرة مع مصلحة البلاد والمواطنين، مع استبعاد رشاوي القطاع الخاص، نظرا لكونه يعمل بشكل شبه مستقل عن الحكومة والدولة. [3]

4.1. مفهوم الفساد عند "عبد الرحمان الكواكبي":

أما بالنسبة للمفكر "**عبد الرحمان الكواكبي**" فقد نظر إلى ظاهرة الفساد من زاوية استبداد الطبقة الحاكمة، حيث أشار بأن الاستبداد هو صفة الحكومة التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية ولا عقاب، وهي تشمل إما حكومة الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة، أو الحكومة المنتخبة التي قد تكون هي الأخرى مستبدة إذا كان الحاكم المنتخب غير مسؤول، لذا من خلال ما أشار إليه المفكر يتضح أن الفساد يقتصر على التصرف المطلق

---

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، **الفساد تعريفه وصوره وعلاقته بالأنشطة الإجرامية الاخرى الجزء الاول** (مصر: دار نهضة مصر، 2013)، ص.21

[2] حاجة عبد العلي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**، اطروحة دكتوراه منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013)، ص .13

[3] سامي محمد غنيم، **جرائم الفساد دراسة مقارنة** (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 15

للحكومة في شؤون المواطنين، كون أنها تمتلك السلطة المطلقة لممارسة كافة التجاوزات الحكومية والقانونية في ظل غياب المحاسبة والمراقبة.[1]

5.1. مفهوم الفساد عند " أحمد رشيد " :

يعرف " **أحمد رشيد** " الفساد في كتابه "الفساد الإداري" بأنه: "تصرف وسلوك وظيفي سيئ وفاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج عن النظام لمصلحة شخصية".[2]

6.1. مفهوم الفساد عند الدكتور عبد الرحمان أحمد هيجان:

وقد عرف عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور **عبد الرحمان أحمد هيجان** الفساد بأنه استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة، بهدف تحقيق منافع شخصية أو جماعية، وبشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي،وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي.[3]

2. الجهود الدولية في تعريف الفساد:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "**استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة.**"[4] وفي نفس الصدد، عرفه كل من البنك الدولي والصندوق الدولي، بأنه يتمثل في استغلال منصب عام بغرض تحقيق مكاسب شخصية.[5]

كما وتعتبر منظمة الأمم المتحدة الفساد بأنه نقيض لقيم الديمقراطية، وهو ظاهرة عابرة للحدود، يهدد استقرار وأمن المجتمعات، فهو مرتبط بباقي أشكال الجريمة وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما في ذلك جريمة تبييض الأموال.[6]

---

[1] الحواس كعبوش، **"الفساد قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد،"** مجلة مدارات سياسية (جوان 2017)، ص. 146

[2] خالد عيادة عليمات، **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن** (عمان: دار الخليج، 2019)، ص.77

[3] المرجع نفسه، ص. 78

[4] الحواس كعبوش، نفس المرجع السابق، ص. 143

[5] حنان قاجي، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، مذكرة ماستر منشورة (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص. 4

[6] المرجع نفسه، ص. 9

إذن من خلال التعاريف السابقة، نلاحظ أنه لم يتم الوصول إلى اتفاق على تعريف موحد للفساد، حيث أن بعضا من هذه التعاريف ركز على الفساد الذي يكون على مستوى حكومات الدول، والذي يترتب عنه انعكاسات وخيمة تصيب بشكل مباشر كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، بينما ركزت باقي التعاريف على الفساد المتمثل في إساءة استخدام السلطة على مستوى الإدارات والوظائف العامة، مما يسهم بشكل كبير في إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وتعطيل جهود التنمية والإصلاح، نتيجة للتأثيرات التراكمية لهذا النوع من الفساد.

إذن يمكن القول بأن الفساد هو عبارة عن عملية عقلانية تمارس في سوق الفساد، وتعنى بحساب التكاليف والفوائد ضمن عملية تبادلية بين الرئيس والوكيل والزبون، ويتخذ الفساد من خلال هده العملية العديد من الأشكال للتفاعل بين أطراف المبادلة سواءا في المؤسسات أو في الأجهزة الحكومية.[1]

وكتعريف شامل للفساد فإنه يمكن اعتباره بأنه سلوك وحالة متلازمة من متلازمات العلاقات المتنوعة، والإشكالية القائمة بين السلطة والثروة، والمصالح العامة والخاصة، والدولة والمجتمع، فهو مشكلة عامة ذات أصول عميقة تحمل في ثنياها عدة قضايا ومشاكل.[2]

المطلب الثاني: أشكال الفساد

كما سبق وذكرنا فإن الفساد يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في الدول وخاصة منها النامية، فهو يتجلى بأشكال متعددة، تؤثر على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم الفساد بناءا على درجة تأثيره الى مستويين رئيسيين:

[1] فافة رفافة، **تأثير الفساد على بناء الدولة في المنطقة المغاربية**، اطروحة دكتوراه منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023)، ص .40

[2] المرجع نفسه

1. الفساد الكبير:

الفساد الكبير"Grand Corruption" أو مايسمى باقتناص الدولة "Capture State": هو الفساد الذي يصيب الأجهزة العليا في الدولة، وتعرف الأمم المتحدة هذا النوع من الفساد بأنه: "**فساد يحتاج للأطر العليا من الحكم ومن شأنه خلق استغلال كبير للسلطة.**"[1]

أما البنك الدولي، فهو يعتبر الفساد الكبير بأنه "**استيلاء على الدولة**"، أين يقوم كبار المسؤولين وأعضاء الحكومة بتقديم مصالح وخدمات،أو حتى صناعة قرارات تخدم مصالح جهات أو دول معينة والتي تتنافى مع المصلحة العامة، إلى جانب تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للدولة والشعب[2].

كما أن الفساد الكبير الذي يتورط فيه كبار المسؤولين والجيش والوزراء وحتى رؤساء الحكومات والدول الاستغلالية، يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية إلى جانب تلك السياسية، فيترتب عن ذلك زعزعة للاستقرار الداخلي للدولة، وبروز التهديدات الأمنية، وصولا إلى هشاشة الدولة، وهذا نتيجة للرشاوي والتهرب الجبائي واختلاس الأموال وتحويلها إلى الخارج، وتزوير العطاءات والمساعدات الدولية والصفقات العمومية، ومنح رخص الاستغلال والاستثمار في القطاع العام بدون وجه حق لغير مستحقيها، والإنفاق على شراء المناصب المرموقة في الحكومة وفي إدارة الشركات.[3]

ويتجلى الفساد الكبير بأشكال متعددة وعلى مستويات مختلفة تتمثل في:

1.1. الفساد السياسي:

والذي عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه استغلال للسلطة العامة قصد تحقيق مكاسب خاصة، أو هو تغليب لمصلحة صاحب القرار على حساب مصالح الآخرين،[4] فالفساد السياسي ليس انحرافا عن الالتزام بالقوانين فحسب، وإنما يتجلى أيضا في تلاعب السلطات الحاكمة بالقوانين وبمؤسسات الدولة لبلوغ أهداف شخصية، من خلال الانحراف عن القيم العقلانية والقانونية

[1] سامي محمد غنيم، نفس المرجع السابق، لم يتم ذكر رقم الصفحة
[2] سامي محمد غنيم، نفس المرجع السابق، لم يتم ذكر رقم الصفحة
[3] عمر الحضرمي، " الفساد الصغير والفساد الكبير، " في:
https://www.ammonnews.net/article/52471، تاريخ الاطلاع: (01-04- 2024)
[4] عبد المجيد محمود عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص. 33

ومبادئ الدولة الحديثة. فلا يقتصر بذلك تأثيره في توزيع الموارد فحسب، وإنما في كيفية اتخاد القرارات والتلاعب بالمؤسسات والقوانين في الدولة، فيترتب عنه هشاشة تلك الدولة الفاسدة وانحلال مبادئها وبطلان فواعلها.[1]

ويتجلى الفساد السياسي في عدة أشكال والمتمثلة في:

- **غياب الحكم الراشد:**

يرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الحكم الراشد على أنه عبارة عن ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية، لإدارة شؤون الدولة في شتى المجالات، حيث يكون الحكم فيها من خلال استخدام مختلف الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين والأحزاب الأخرى التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية ومشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية وغيرها،[2] وفي المقابل فإن غياب الحكم الراشد يعنى به غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية في صناعة القرار، أي تهميش وإقصاء آراء الأغلبية في صناعة القرار، واللجوء إلى اتخاذ القرار الصادر عن الحاكم أو المؤسسات العسكرية (في حالة ما إذا كانت المؤسسة العسكرية هي التي تسير البلاد) على أساس الفردية وبما يتنافى مع المصلحة العامة والجهود الرامية لتحقيق تنمية الدولة، وهذا ما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويجعل من ثقة المواطن بالسلطة تضعف ورغبته في تغيير النظام الحاكم تزيد،رغبة منه في وضع حد للتهميش والاضطهاد والظلم الممارس عليه من قبل الحكومة.[3]

وتعود جذور هذا الحكم الغير راشد إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث فضلت الدول الكولونيالية كبح الصراع (الاستعمار المباشر) نظرا لارتباط مصالحها بمصالح مستعمراتها، وإعطاء استقلال شكلي لمستعمراتها، والتركيز في المقابل على تعيين القيادات السياسية والنخب الحاكمة التابعة لها والتي تكون ذات الطابع التعسفي العنيف، لقمع أي دور اجتماعي موحد يسعى لتحقيق غايات وأهداف ومصالح مشتركة، لذا فإن هذه الدول باتت تعاني من خمول اجتماعي،

[1]داود خير الله، **"الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي"**، في داود خير الله، الفساد واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، لم يتم ذكر رقم الصفحة.

[2]وفاء معاوي، شاكر ظريف، **" الديمقراطية التشاركية كآلية لتأسيس الحكم الرشيد في ظل التحولات في العالم العربي،** " مجلة دفاتر المتوسط (جوان 2014)، ص. 229

[3]سعد سالم سلطان، **تمكين الاقليات من الحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي العام والدستور العراقي لسنة 2005**، (الاردن: دار الاكاديميون، 2020)، ص. ص. 35-36

بحيث أصبح الدور الوحيد للمجتمع يقتصر على الامتثال للسلطة الحاكمة والخضوع لها والدفاع عنها وتكريس كل الإمكانات لبقائها، وممارسة العنف ضد أي جماعات معارضة للنظام، وهذا ما يفسر هشاشة الدول الإفريقية والعربية المعاصرة، التي أصبحت عبارة عن أداة تخدم مصالح الدول المهيمنة على حساب مصالحها، وهذا ما يفسر العبارة القائلة بأن المستعمر خرج من الباب ليعود من النافذة وذلك عبر مصالحه وارتباطاته التي وضعها مع الدولة الوطنية الحديثة بعد مرحلة الاستقلال الشكلي.[1]

- **إحتكار السلطة:**

إن الطرح الذي جاء به هذا العنصر يتضمن فكرة أن النخبة عبارة عن أقلية صغيرة تهيمن على عملية صناعة القرار السياسي وممارسة السلطة والتأثير على الأغلبية (عامة المواطنين)، والفساد في هذا العنصر يكمن في كيفية بلوغ نخب غير قادرة على تسيير المجتمع إلى زمام السلطة، فالنخبة هي المسؤولة عن صناعة القرار إلى جانب الحكومة، وتسيير شؤون الأفراد، لذا أشار "**سان سيمون**" في هذا الصدد إلى أن إصلاح أي نظام حكم لا يتم إلا بتغيير النخبة الحاكمة،[2] فللنخب الفاسدة هدف شخصي مشترك مع السلطة الحاكمة،– والذي يكون مخالف للمصلحة العامة أي مصلحة المواطنين – [3] والمتمثل في الحفاظ على استمرارية النظام الحاكم والتستر على تجاوزاته القانونية، لذا يتم إنشاء نظام سياسي أو سوق سياسية لتبادل السلطة بين هذه النخب، وإعاقة الوصول إلى الحكم بطريقة ديمقراطية كاملة، مما يؤدي إلى تحول الصراع من التنافس على تداول السلطة بين النخب والأحزاب والفئات السياسية أو القوى الاجتماعية السياسية المتعددة، إلى كيفية تقسيم السلطة و بقاء تداول نفس النظام الحاكم كجهاز يخدم المنافع الثابتة المشتركة بين الحكومة والنخب التابعة، من اجل إعادة تدوير نفس النظام الفاسد، وضمان استمرارية تعظيم المنافع الخاصة وتحقيق الثراء الغير مشروع.[4]

---

[1] محمد خالد الشياب، **الدولة العربية المعاصرة وايديولوجية الاستبداد والتفتت**، (عمان: دار ورد الاردنية، 2007)، ص ص. 111-114

[2] الحواس كعبوش، نفس المرجع السابق، ص ص. 152-153

[3] عامر خياط، **" مفهوم الفساد، "** في سليم الحص، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية، (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006)، ص ص . 61 - 62

[4] برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة الى القبلية**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990)، ص ص. 41-42

- **تقييد الإنتخابات:**

ويتحقق هذا العنصر من خلال تضييق الانتخابات وتعيين النواب من قبل الحكومة لانتخابهم، أين تصبح الانتخابات عبارة عن مجرد وسيلة يستعملها الحكام لإضفاء شرعية مزيفة على أنظمتهم، وللحد من مطالبات الشعب بالإصلاح، ولشراء ما يسمى بالاستقرار السياسي، لذا توصلت دراسة قام بها كل من "**تورستن بيرسن**"،"**غيدو تابليني**"، و"**فرانسيسكو تريبي**"،إلى نتيجة مفادها إن نظام التمثيل النسبي في الانتخابات (القائمة المغلقة) يزيد الفساد بدرجة كبيرة مقارنة بنظام الأغلبية التعددية، ويجعل من الفساد يرتكز في القمة أي على مستوى القادة الكبار من السياسيين والعسكريين، كونهم المسؤولون عن تحديد قوائم المترشحين، [1]الموثوق فيهم على توفير الدعم والحماية للنظام الفاسد، وضمان استمرارية الأنشطة الفاسدة التي تقوم بها الحكومة لتحقيق مصالحها الشخصية والمالية، وعلى هذا الأساس يرتكز الفساد الكبير.

- **احتكار سلطة الإعلام:**

تكمن دلالة هذا العنصر في انحراف وسائل الإعلام عن وظيفتها الأساسية والمتمثلة في الرقابة على نظام الحكم وعلى الأجهزة الرقابية الرسمية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ونشر الأخبار المتعلقة بالفساد وحالات التعسف في استعمال السلطة، فالإعلام في الدول الاستبدادية أصبح كأداة في أيدي مجموعات الضغط والمصالح والمسؤولين السياسيين ورجال الأعمال، حيث أنه أصبح يهدف إلى إفساد الديمقراطية والتستر على جرائم الفساد اللامشروعة التي يمارسونها، وهذا عن طريق تزييف الحقائق وصناعة رأي عام كاذب يخدم مصالح أصحاب السلطة،إضافة إلى تغييب المسائلة التي لا بد أن تخضع لها النخبة الحاكمة أمام الجماهير والمواطنين، – والتي من شأنها كشف الحقائق وخلق رأي عام ضاغط ضد القوى النافذة المسؤولة عن الانحراف في استعمال السلطة،– مما يؤدي إلى استمرارية الوضع القائم وزيادة تفشي الفساد، بدل من استقالة وانسحاب هؤلاء المسؤولين الحكوميين.[2]

[1]مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء انعكاساته وآليات مكافحته**، (الجزائر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، لم يتم ذكر رقم الصفحة

[2]عبد الرزاق مقري، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، (الجزائر: دار الكلمة، 2008)، ص ص. 78-81

2.1. الفساد في المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجهاز العسكري في الدول الفاسدة من أهم أعمدة الإخفاق، حيث يتمثل دوره في حماية وجود الأنظمة الكليبتوقراطية الفاسدة واستمرارها، إضافة الى مشاركتها في الأعمال اللاقانونية بما يتوافق مع مصالحهما الخاصة ويتنافى مع مصلحة المواطنين، لتصبح العلاقة بينهما علاقة تآمر ضد الشعب،أي أن كل منهما يحفظ استمرار الثاني.

وتتمثل مهمة بعض الجيوش في الدول الإستبدادية الفاسدة وخاصة في بعض الدول الإفريقية، في ردع الشعب والجماعات المعارضة ضد النظام الحاكم "الفاسد"، في حال ما إذا أبدت الشعوب عن رفضها للنظام الحاكم بالاحتجاجات السلمية، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تهديد الأمن الداخلي للبلاد، زيادة على ذلك، الممارسات التعسفية للجيش المتمثلة في سلب ونهب ممتلكات المواطنين واعتقالهم عشوائيا دون وجود قانون يسائلهم، نظرا لكونهم حماة النظام والحكومة الفاسدة القامعة لوسائل الإعلام وحرية التعبير.[1]

وقد سعت حكومات هذه الدول في المقابل إلى ربط ميزانية القوات المسلحة مع اقتصاد الدولة من جهة، نظرا لعدم وجود مخصصات في الميزانية تخضع للمساءلة، والتي من شأنها أن تكفل الاحتياجات الأساسية للمؤسسات الدفاعية، حيث أصبحت الميزانيات الكبيرة المخصصة لهذا القطاع تستغل استغلالا شخصيا من طرف ولصالح القيادات العليا في الجيش، ومن جهة أخرى ساهمت هذه الحكومات كذلك في زيادة هيمنة القوات المسلحة على اقتصاد وإدارة الأعمال التجارية للبلاد، والتي حصلت على الدعم من خلال الإعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية لتسيير الحصول على العقود الحكومية الرئيسية والعمل التجنيدي والحسابات المصرفية السرية.

كما ساعدت المحسوبية واسعة النطاق واستغلالها في تعيينات مجالس الإدارة للمؤسسات الاقتصادية التي تجمع بين النخب السياسية والعسكرية في الحفاظ على النظام القائم على تحويل الموارد العامة واستغلالها واستخراج أقصى قدر من الثروات لصالح النخبة، إضافة إلى إدارة الأنظمة الكليبتوقراطية للأجهزة الأمنية – التي تم تطويعها وفقا لأهداف معينة – بدل الشعب، فجعل منها وسيلة لاستخراج الثروات وحماية النفوذ السياسي للنخبة الحاكمة، والتستر على أعمال

[1] بسيوني محمد الخولي، **العرب بين حاكم مستبد وبين مجتمع فاسد وثورة لا تبقي ولا تذر**، (مصر: دار الكتب والوثائق المصرية، 2021)، ص ص. 304-293

الفساد المرتكبة من قبل هذه النخبة وكبار هيئة الدفاع، أي أصبح دور الأجهزة الأمنية يقتصر على ردع الشعب من خلال اختلاق تهديد كالإرهاب وغيره، لمنعه من الانتفاضة ضد النظام الحاكم والمطالبة بحقوقه.[1]

3.1. الفساد المؤسساتي في أجهزة الدولة:

إن تحليل ظاهرة الفساد حسب هذا العنصر، يساهم في إبراز ذلك الخلل الذي تعرفه مؤسسات الدولة، والتي أصبحت تعاني من قصور من حيث التسيير والرقابة، مما أدى إلى فتح الباب أمام التجاوزات القانونية وتغلغل الفساد بين أجهزة الدولة، كما أن عدم وجود هرمية للسلطة وسيطرة مؤسسة واحدة عليها يعتبر من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد، حيث يترتب عنها تمركز السلطة في يد مؤسسة واحدة فتسيئ استخدامها. [2]

4.1. الفساد الاقتصادي:

إن عمليات الفساد الاقتصادي تقترن بشكل وثيق بالفساد السياسي، فلا يجدر الحديث عن الفساد في قطاع الاقتصاد دون العودة إلى تبعية السلطة السياسية للخارج، حيث أكد كل من مؤشر مدركات الفساد، ومؤشرات التبادل التجاري، ومؤشرات التوزيع الجغرافي للواردات،أنه كلما زادت تبعية الدول لاقتصاد دولة ما، كلما زاد الفساد فيها.[3]

ويظهر الفساد الاقتصادي نتيجة عاملين:

- **العامل الخارجي:**

والذي يتمثل في تبعية الدول الاستغلالية للدول النامية، عن طريق ربط اقتصادياتها باقتصاديات هذه الدول، وقد عرف "**دوس سانتوس**" وهو رائد من رواد الاتجاه البنيوي، التبعية بأنها:"**واقعة يكون فيها اقتصاد أقطار معينة مشروطا بتنمية وتوسع اقتصاد آخر، حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتها، بينما الأقطار التابعة تستطيع أن تفعل**

[1] منظمة الشفافية الدولية، **فهم العلاقة بين الفساد والنزاع**، ص ص. 13-16
[2] الحواس كعبوش، نفس المرجع السابق، ص ص. 151-152
[3] سالار ناجي اسماعيل، **دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي**، (القاهرة: المصرية، 2018)، لم يتم ذكر رقم الصفحة

ذلك فقط كانعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له آثار إيجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة."[1]

والمقصود من التعريف السابق، أن التبعية هي صورة من صور الارتباط القسري، الذي يقتصر على عملية التبادل الغير متكافئ، بحيث يقوم الطرف الأقوى باستنزاف الفائض الاقتصادي للطرف الأضعف،[2] وهذا ما أشارت إليه النظرية الماركسية الجديدة، التي تعتبر أن النظام الرأسمالي العالمي يسعى إلى إبقاء الدول النامية متخلفة، من خلال ربط اقتصاد هذه الدول بالاقتصاد الأجنبي، عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى استغلال الفائض الاقتصادي للدول النامية، واستمرار التخلف والتدهور الاقتصادي فيها.[3]

- **عامل الحكومة:**

حيث نجد أنه من المنظور الاقتصادي، الفساد يأتي نتيجة البحث عن دخل غير شرعي، أي من خلال استنزاف ثروات البلاد وتوجيه المشاريع الاستثمارية من قبل أصحاب القرار بما يخدم مصالحهم الذاتية، من خلال عقد صفات تعاون بين الحكومة والشركات الكبرى الأجنبية، وبالتالي يترتب عنه تراجع دور الاستثمار العام وعرقلة التنمية الاقتصادية مع هروب الاستثمارات الأجنبية،[4] ومن أكثر الدول التي تعرف هذا النوع من الفساد هي الدول التي يقوم اقتصادها على الريع.

ويعرف الاقتصاد الريعي بأنه: "**اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة، سواء كانت فكرية أو مادية، كالنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر، وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه**"،مما يجعل الثروة الريعية تتمركز في أيدي السلطة الحاكمة، فيترتب عنها سوء توزيع الدخل القومي، وزيادة الفجوة بين طبقات المجتمع بقدر الاقتراب أو

[1] فيصل يونس عبد الزهرة ، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الإقتصادي**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 133
[2] المرجع نفسه
[3] عماد أفروغ، ترجمة محمد حسين الواسطي، عبد الرزاق الجابري، **نقد السلطة من منظور أخلاقي**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص. 28
[4] الحواس كعبوش، نفس المرجع السابق، ص. 149

الابتعاد عن السلطة،[1]كما أن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يعتبر كحاجز أمام عملية التنمية المستدامة، نظرا لاحتمالية نفاذ هذه الثروات.

2. الفساد الصغير:

الفساد الصغير"Minor Corruption" أو ما يسمى بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا: هو فساد محلي ينتشر بين صغار الموظفين في قطاع الوظيف العمومي للدولة،[2] ويرتبط بالفساد الكبير بشكل وثيق، حيث أن تمركز الفساد في القمة يؤدي إلى تقويض مبادئ سيادة القانون والمساواة، لينتج عنه خلق نموذج سلوكي يفتقد للنزاهة والشفافية في التسيير وفي ممارسة السياسات العامة في مختلف مستويات الإدارة.

1.2. الفساد الإداري:

يعرفه **كوبر Kuper** بأنه "**سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية**"[3]، ويصب هذا التعريف في نفس الاتجاه الذي اتخذته منظمة الشفافية الدولية في وصفها للفساد الإداري بأنه "**كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب ويحقق المصلحة لفرد أو جماعة**"[4] ، وانطلاقا من التعريفين السابقين يتضح لنا أن الفساد الإداري يقتصر على سوء استخدام السلطة الإدارية، واستغلالها لتحقيق مصالح شخصية والتي تتنافى مع مصالح المواطنين واحتياجاتهم، فينتج عن ذلك تدهور الجودة والفعالية في تقديم الخدمات العامة، تضييع الموارد، وتقويض ثقة المواطنين في الحكومة وفي مؤسساتها العامة.

ويمكن إدراج أسباب ظهور الفساد الإداري إلى عدة عوامل والمتمثلة في:[5]

---

[1]مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، " الإفتصادالريعي ومخاطر ومساوئ الإعتماد على هذا النمط في إدارة الدولة، " في: https://bcled.org، تاريخ الإطلاع: (05-04-2024)

[2]محمد صادق اسماعيل، **الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة**، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)، ص. 18

[3]رضوان دوداح ، **" الفساد الإداري مفهومه مظاهره وسبل معالجته**، " مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 29، (جوان 2017)، ص. 157

[4]إلياس سالم، **" مكافحة الفساد بين جهود المنظمات الدولية وتعاليم الشريعة الإسلامية**، " مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021)، ص. 1477

[5]مازن ليلو راضي ،**الفساد الإداري في الوظيفة العامة**، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص ص. 35، 40، 41

- غياب الكفاءة عند الموظفين، بحيث يتم تعيين الشخص الغير مناسب في موقع المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى عرقلة المهام الوظيفية وعدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين.

يتضح أن هذا التعيين يتم استنادا على المحاباة والولاءات الشخصية، أو بناءا على توجيهات سياسية، أو مقابل دفع رشاوي للحصول على الوظيفة.

- غياب العدالة الاجتماعية بين الموظفين، أي أن الفارق الكبير بين الرواتب المدفوعة للموظفين هو الذي يؤدي إلى اختلاس المال العام وقبول الرشاوي واستغلال الوظيفة لتعويض النقص وتحسين ظروفهم الاجتماعية.
- ضعف أجهزة الدولة الرقابية، المسؤولة عن مراقبة أداء المؤسسات الحكومية والموظفين، وتعزيز النزاهة والشفافية.
- ضعف النظام التشريعي والقانوني والذي يؤدي إلى التهاون والتساهل في معاقبة الفاسدين والتغاضي في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد التجاوزات غير مشروعة.
- غياب الوعي بالتأثيرات السلبية للفساد الإداري، وتواطئ الأفراد في التعامل مع الفساد كمشكلة جماعية، والذي يقتضي تدخل جهود فعالة لمكافحته ومنعه من الاستمرار والتفشي.

2.2. الفساد الاجتماعي:

يظهر نتيجة الانتشار الكبير للفساد على المستويات الأعلى من السلطة والمؤسسات، والذي تنعكس آثاره على الأفراد من خلال انتشار الفقر، والظلم، والبطالة، والطبقية...إلخ. فتوغل جذوره مقترن بفقدان ثقة المواطنين بالدولة وبأجهزتها، مما يؤدي إلى فقدان روح الوطنية والولاء والإخلاص للوطن، وانعدام الأخلاق الوظيفية.[1]

كما أنه يساهم بشكل كبير في تفاقم الفساد بأنواعه وزيادة طغيان السلطة الحاكمة، نظرا لهشاشة المجتمع الذي أصبح غير قادر على التمييز بين السلوكيات الفاسدة والسلوكيات النزيهة،

[1] خالد عيادة عليمات، نفس المرجع السابق، ص. 86

ليصبح من السهل إقناعه وشراء صوته وتأييده، وتضليل المواطنين حول حقوقهم المسلوبة من الممارسات الغير قانونية الصادرة عن الهيئات الفاسدة.

إذا كما سبق وذكرنا، فإن الفساد يعتبر من أكبر العوامل التي تؤدي إلى تدهور الدول على كافة الأصعدة، حيث أنه يساهم بشكل كبير في إضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، ويضعف الأداء الاقتصادي والتنموي لهذه الدول، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها، وهذا ما يؤدي إلى هشاشة تلك الدولة.

المطلب الثالث: مفهوم الدولة الهشة

يعد مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم الاصطلاحية الحديثة، وقد جاء كمغاير للتعبير عن الدولة الفاشلة والدولة المنهارة وغيرهما، فانتشر بداية التسعينات بعد نشره من طرف "**Ratner**"و"**Helman** " في مقال بمجلة **Affairs Foreign.** والدول الهشة في نظرهم هي تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من أجل تحقيق التنمية،[1]كما أن هذا المفهوم أستعمل لأول مرة في مفردات مساعدات التنمية، وبصورة خاصة على خلفية الأزمة الصومالية في أوائل التسعينيات، وقد زاد الاهتمام بظاهرة الهشاشة بشكل كبير بعد الأزمات التي حدثت في إفريقيا (ليبريا، وسيراليون...)، وعواقب هجمات 11 سبتمبر، حيث تم اعتبار الدولة الهشة كمصدر تهديد للأمن الدولي، بسبب المشكلات الناتجة عنها (نزوح السكان، زيادة الإتجار غير مشروع، توسع الجماعات الإرهابية، تنامي الجريمة المنظمة وغيرها).[2]

هناك بعض من يستخدم مصطلح "الدول الهشة" عموما لوصف البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، والتي تعاني من نقص في القدرات على الاستجابة لمواجهة النزاعات، إضافة إلى ما يجسده هذا المفهوم من حالة العنف القائم وغياب الاستقرار السياسي والمخاطر الناتجة عن النزاعات بشكل عام، بينما يستخدمه البعض الآخر،

[1]كنزة مغيش، " الدولة الهشة ام وضعية الهشاشة ؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، " المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م. 8، (جوان 2021)، ص. 227

[2]عبد النور بن عنتر، ترجمة عومرية سلطاني، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل مجموعة دول الساحل الخمس على المحك،** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص. 42

للدلالة على الدولة التي تواجه تحديات إنمائية بشكل خاص، كضعف القدرات المؤسساتية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية.[1]

1.الجهود الدولية في تعريف الدولة الهشة:

عرف المجلس الأوروبي الدول الهشة بأنها الهياكل الضعيفة أو الفاشلة، ونسبها إلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي، بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية، والإفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها التي تقتصر على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير الأمن والأمان للمواطنين، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات، والإدارة الشفافة والعدالة اتجاه الموارد وإتاحة فرصة الوصول للسلطة.[2]

للدول الهشة أثر كبير على الأمن الإقليمي وهذا نظرا لكونها مركز للمنظمات الإرهابية والإجرامية العابرة للأوطان، نتيجة للفراغ الناجم عن عجزها في محاربة هذه التهديدات وإيقافها والسيطرة على كامل أراضيها.[3]

[1]مبروك ساحلي، **" مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الإستقرار في الجزائر، "** مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م. 5، ع. 2، (ديسمبر 2008)، ص. 14

[2]عدنان سمير دهيرب، **" التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الاعلامي العراقي ،"** مجلة الباحث الاعلامي، ع. 44-45، (سبتمبر 2019)، ص. 65

[3]محمود محمد عثمان صالح، **" ،دراسة تحليلية في المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بمقياس الدولة الهشة ،"** المجلة العلمية، ع. 74، (مارس 2022)، ص. 301

جدول(01): تعاريف المنظمات الدولية "للدولة الهشة"

نوع التعريف	المنظمة	التعريف
تعريف يرتكز على اختلال الدولة والمجتمع:	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	الدولة الهشة هي الدولة الغير قادرة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية، وتفتقر إلى إمكانية تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع، كما تكون الدولة الهشة أشد ضعفا على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية.[1]
تعريف وظيفي:	وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.	الدولة الهشة تعني عدم قدرة الحكومة بالقيام بوظائفها الأساسية أمام المجتمع، لاسيما أمام الأكثر فقرا من أفراده.
تعريف يقتصر على درجة التأثر بالمخاطر:	لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية.	هي الدولة الغير قادرة على التصدي للصدمات الداخلية والخارجية والصراعات المحلية أو الدولية، أي أنها تضعف أمام التهديدات.
تعريف مؤسساتي:	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي.	هي دولة مؤسساتها ضعيفة جدا تكاد تنهار، وأفرادها يعيشون تحت خط الفقر، ويعانون من العنف ومن حكومة قراراتها اعتباطية.

المصدر: كنزة مغيش، " **الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا**، " المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م. 8 (جوان 2021)، ص ص. 231-232

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لمصطلح"الدولة الهشة"، وهذا نظرا لتعدد أبعاد الظاهرة، وتداخل جوانب متعددة فيها تشمل الأمن، والحوكمة، والتنمية، والمستوى المعيشي، وقدرة الدولة على التصدي للتهديدات الأمنية...إلخ.

[1] غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص. 60

إلا أن بالرغم من هذه الاختلافات تم التوصل إلى اتفاق على بعض النقاط المشتركة حول هذا المفهوم، فقد توصل الباحثان "**ستيوارت**" و "**براون**" إلى أن جميع التعريفات تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة، وهي الفشل فيبسط السلطة، وفي توفير الخدمات، وفي الحفاظ على الشرعية. أي أن الدولة الهشة تعاني من عجز في حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لهم، وعدم الحصول على اعتراف منهم بشرعيتها.[1]

2. المفاهيم ذات الصلة بالدولة الهشة:

1.2. مفهوم الدولة الفاشلة:

يختلف تعريف الدولة الفاشلة باختلاف توجهات الباحثين وباختلاف الفاعلين، حيث تم تداول المصطلح في حقل العلاقات الدولية من طرف صناع القرار، والمؤسسات الدولية، والمنظمات الحكومية والغير حكومية، كما تم استعماله كذلك من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتي ربطت فشل الدولة بالدولة التي تعاني من الضعف والتخلف على المستوى الاقتصادي.[2]

ومن بين أهم التعاريف التي تطرقت لمصطلح الدولة الفاشلة نجد:

- يعرفها كل من "**مارتن غريفيثس**" و "**تيري أوكالاهان**" في موسوعتهما الموسومة "مفاهيم في العلاقات الدولية" بأنها هي بالاسم دولة ذات سيادة، إلا أنها أصبحت عاجزة عن الحفاظ على وحدتها السياسية والاقتصادية، وأنها أصبحت دولة غير قابلة للحكم في نظر المجتمع الدولي، نظرا لضعف شرعيتها.[3]

[1] جمال محمد السد ضلع، **" أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الامنية ، "** مجلة دراسات في حقوق الإنسان، م. 5، (2021)، ص. 16

[2] عدنان بوزيدي، **" الدولة الفاشلة دراسة في المفهوم والظاهرة، "** مجلة مدارات سياسية، ع. 4، (مارس 2018)، ص. 59

[3] المرجع نفسه

- يعرفها "**روبرت روتربرج**" بأنها:"**الدولة الغير قادرة أو غير راغبة في توفير السلع الأساسية لمواطنيها والتي من أهمها الأمن، تنظيم المؤسسات، الفصل في النزاعات، سيادة القانون، تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود، المشاركة السياسية، تقديم الخدمات الاجتماعية، البنية التقنية وتنظيم الإقتصاد**".[1]

كما أن من أهم الخصائص المحددة للدولة الفاشلة نذكر: ارتفاع معدلات العنف (الحضري، الإجرامي، السياسي)، فقدان السيطرة على الحدود السياسية بين الدول، بروز الحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والإثنية بين طبقات المجتمع، تفاقم معدل الفساد، انتشار التهديدات الأمنية، ضعف البناء المؤسساتي، ضعف البنى التحتية...إلخ.[2]

2.2. مفهوم الدولة المنهارة:

تصنف مرحلة انهيار الدولة بأنها آخر مراحل نهاية أي نظام سياسي، حيث يتوقف فيها أداء الحكومة على كافة الأصعدة، فيترتب عنها بروز عدة صراعات داخلية، خاصة ما بين الإثنيات المختلفة، وما بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية في المجتمع سعيا إلى إعادة توزيع الثروة المتمركزة في أيدي أقلية من أفراده، والتي اغتنمت فرصة انهيار الدولة وفقدان القانون لسيادته، لنهب الثروات والمال العام للبلاد، كما أن انهيار مؤسسات الدولة وبالخصوص الأمنية والعسكرية يؤدي إلى تحول إقليم الدولة المنهارة لمقر لتوسع التهديدات الأمنية بكافة أنواعها (الجماعات الإرهابية والمسلحة، الجريمة المنظمة، التجارة الغير مشروعة بالأسلحة والمخدرات...) نظرا لغياب القوات المسؤولة عن تأمين الحدود.

من المتضح أنه يتم تسيير أمور الدولة المنهارة عن طريق جهات خاصة، متمثلة في أمراء الحرب أو في بعض الجهات المعارضة في الدولة، والتي تختار السيطرة على بعض المناطق بناءا على اعتبارات عرقية أو دينية أو على أساس امتلاك القوة،[3] كما قد تتدخل فيها قوى دولية أو إقليمية للحد من الفوضى وفرض النظام، وكذا تقديم المساعدات، خوفا من توسع التهديدات الأمنية على دول الإقليم، إلى جانب السعي منها للحد من مشكلة اللاجئين والهجرة الغير شرعية.

[1]مريامة بريهوش، **" علاقة الدولة الفاشلة بالتهديدات الأمنية الجديدة التهديد والمهدد، "** مجلة المفكر، م. 16، ع. 2، (ديسمبر 2021)، ص. 338
[2]رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ص ص. 75-76
[3]مريامة بريهوش، نفس المرجع السابق، ص. 342

إذن في الأخير أصبح من الممكن التمييز بين مصطلحات "الدولة الهشة"، "الدولة الفاشلة" و"الدولة المنهارة"، حيث يكمن الفرق في أن الدولة الهشة هي التي تعاني حكوماتها وهيئاتها العمومية من ضعف للإمكانات والإرادة السياسية لضمان أمنها الداخلي وحماية المواطنين،[1] إلى جانب ضعف قدرتها على تسيير القضايا العمومية والحد من الفقر والتدهور الاجتماعي والتنموي في البلاد، بينما الدولة الفاشلة فبالرغم من أنها تحمل نفس سمات ودلالات الدولة الهشة إلا أنها أكثر تدهورا من الأولى، من حيث درجة الضعف وقدرة الدولة والاستقرار الداخلي، بحيث أن عدم وضع آليات مناسبة لتحسين الأوضاع في الدولة الهشة يؤدي إلى فشلها، بينما عدم تبني الدولة الفاشلة للإجراءات اللازمة، يؤدي إلى انهيارها وزوالها، ومن هذا المنطلق يمكن إدراك أن الدولة المنهارة تكون قد انهارت بشكل تام على كافة الأصعدة، بعد أن تعرضت قوتها الشرعية وقانونها ونظامها السياسي للاضمحلال التام، مما يستوجب إعادة بنائها.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الدولة الهشة

يعد مؤشر الدول الهشة أداة ضرورية لتقييم مدى استقرار الدول، ومدى قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وهذا من خلال توفيره للأدوات التحليلية، والتي تساعد الحكومات والمنظمات الدولية على تحديد نقاط الضعف ومجالات الخطر التي تتطلب تدخلات عاجلة لمعالجتها والتقليل من مخاطرها التي من شأنها أن تشكل تهديدا أمنيا على المستويين المحلي والدولي.

1. مفهوم مؤشر الدولة الهشة:

عرف صندوق السلام العالمي مؤشر الدولة الهشة بأنه المؤشر التي يقيس نقاط ضعف الدولة والضغوط الطبيعية التي تتعرض لها، والتي تتسبب في سيولتها وهشاشتها، كما أنه يقيس قدرة الدول على مجابهة تلك الضغوط والتكيف مع الأزمات وإدارتها، إلى جانب هذا يساعد هذا المؤشر في تحليل المخاطر السياسية والتنبؤ بالصراعات، من خلال آلية الإنذار المبكر التي يتميز بها، إضافة إلى قدرته على تحليل ورصد وقياس كم هائل من البيانات والمعلومات التي تعرضها

[1] عدنان بوزيدي، نفس المرجع السابق، ص. 62

التقارير من مختلف دول العالم، والتي يكون موضح فيها حالة الدولة من جانبها الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، ودرجة التماسك الداخلي، والذي على أساسه يتم قياس الأمن والاستقرار الداخلي.[1]

2. مؤشرات الدولة الهشة:

إذا وفقا لمؤشر الدولة الهشة الصادر عن صندوق السلام العالمي يمكن إدراك مدى هشاشة الدول من خلال دراستها على أربعة مستويات والمتمثلة في:

1.2. مؤشرات عدم التماسك:

وتتضمن مجموعة من العناصر والتي من خلالها يتم تحديد درجة التماسك، وتتمثل في:[2]

- **جهاز الأمن:**

يهتم هذا المؤشر بدراسة الوضع الأمني في الدولة، من خلال رصد التهديدات الأمنية وقياس درجة تأثيرها على أمن الدولة، والمتمثلة في النزاعات المسلحة، والهجمات الإرهابية، والانقلابات، والعوامل الإجرامية كالجرائم المنظمة، وجرائم القتل وغيرها، إلى جانب البحث في علاقة المواطنين بالأجهزة الأمنية ودرجة ثقتهم فيها.

كما يقوم هذا المؤشر بطرح تساؤلات تتعلق باحتكار القوة، وعلاقة الأمن بالمواطن، ودرجة استعمال القوة داخل الدولة، إضافة إلى الاستفسار حول ما إذا هنالك انتشار واستعمال للأسلحة في الدولة، حيث أن الدول الهشة أمنيا يمكن رصدها بناءا عن الاعتبارات التالية:

- ✓ وجود نشاط شبه عسكري لقوات غير نظامية داخل الدولة.
- ✓ عدم قدرة أجهزة الأمن على الحد من انتشار الجرائم المنظمة، وحماية المواطنين من التهديدات الأمنية، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية.
- ✓ وجود اشتباكات مسلحة داخل أركان الدولة.
- ✓ ممارسة أجهزة الأمن للعنف ضد المواطنين لاعتبارات سياسية.

[1] دينا فتحي جمعة عبد العظيم، " قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدولة الهشة 2023، " في: https://qiraatafrican.com/15104، تاريخ الإطلاع: (02/05/2024)

[2] معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع، " الدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الهشة، " في: https://2u.pw/eQZSk81dK في: (2024/04/12)

➢ **النخب المقسمة:**

يرصد هذا المقياس الانقسامات الحاصلة داخل الدولة، والتي تقوم على أسس عرقية أو طبقية أو إثنية أو دينية، مما يؤدي إلى بروز صراعات وتنافس بين القوى السياسية.

كما يقوم هذا المؤشر بطرح تساؤلات حول القيادة السياسية، والهوية، وتوزيع الموارد، ومستوى تحقيق العدل، فبالنسبة لهذا المؤشر فإن الدولة الهشة هي التي تعاني من:

- ✓ نظام سياسي غير منتخب بطريقة نزيهة، يهدف إلى الاستمرارية، ويسعى لتحقيق مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة للأفراد.
- ✓ بروز دعاوى انفصالية عنصرية داخل الدولة، تكون محرضة من قبل وسائل الإعلام.
- ✓ وجود الطبقية في المجتمع وارتكاز الثروة في أيدي طبقة وفئات معينة، أي عدم تحقيق الحكومة للتوزيع العادل للثروات.
- ✓ التحيز في تنفيذ القانون.

➢ **الظلم الاجتماعي:**

ويختص هذا المؤشر بقياس مدى التوازن والعدالة الاجتماعية في دولة ما، أي أنه يبحث وجود تهميش لطبقة اجتماعية على أخرى، أو وجود اختلال وظلم في تقسيم الموارد وإيصال الخدمات العامة للمواطنين. كما يختص هذا المؤشر بطرح أسئلة تتعلق بالمساواة، والعنف، والانقسام، وحول كيفية استجابة الدولة لمرحلة ما بعد الصراع، لذا فإن من علامات الهشاشة الدولية نجد:[1]

- ✓ عدم وجود مصالحة بعد الصراعات، إلى جانب عدم اهتمام الحكومة بوضع خطط للإعمار والتنمية وتعويض الضحايا المتضررين من النزاعات أو من الأزمات والكوارث.
- ✓ عدم محاكمة المجرمين والمتمردين (الجماعات الإرهابية وغيرها)، والإعفاء عنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

[1] المرجع نفسه

- ✓ ممارسة العنف ضد الجماعات العرقية، التي تكون مهمشة ومحرومة حتى من أدنى مستويات حقوقها.
- ✓ غياب العدالة في توزيع الموارد على طبقات المجتمع، حيث يكون التوزيع وفقا لاعتبارات دينية أو عرقية أو إثنية، أو لغوية.

2.2. المؤشرات السياسية:

ويتضمن مجموعة من العناصر التي من خلالها يتم معرفة مدى هشاشة الدولة من الناحية السياسية، وتتمثل هذه العناصر في:[1]

- ➢ **شرعية الدولة:**

ينظر هذا المؤشر في تمثيل الحكومة وانفتاحها وعلاقتها مع المواطنين ودرجة ثقتهم بها، كما يختص هذا المؤشر بقياس حالات عدم الرضا، المتجسدة في العصيان المدني والمظاهرات، كما أنه يختص في البحث عن مدى نزاهة العمليات الانتخابية.

وتتجلى الهشاشة الدولية استنادا على هذا المؤشر في:

- ✓ بروز أعمال الشغب أو مظاهرات سلمية رافضة للنظام السياسي القائم.
- ✓ وجود أدلة حول تورط الموظفين المحليين والمسؤولين السياسيين في الفساد.
- ✓ التداول على السلطة بشكل غير نزيه اعتمادا على التزوير، أو تولي السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية.
- ✓ تكرر الاغتيالات السياسية والهجمات العسكرية، وتفشي التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة داخل الدولة.

[1] شؤون الأمن العالمي والدفاع، الدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الهشة، " نفس المرجع السابق

- **الخدمات العامة:**

تتمثل مهمة هذا المؤشر في قياس مدى أداء الحكومة لوظائفها الأساسية اتجاه المواطنين، والذي يشمل توفير الخدمات الأساسية والمناسبة بالتساوي على كافة المحافظات والأقاليم والمناطق، والمتمثلة في: الغذاء، التعليم، الصحة، البنية التحتية، النقل، شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. حيث أن غياب هذه الخدمات دليل على الهشاشة.[1]

- **حقوق الإنسان وسيادة القانون:**

يختص هذا المؤشر في البحث حول ما إذا كان هنالك انتهاك واسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، إلى جانب حقوق الأفراد والجماعات والمِؤسسات، مثل: التضييق في حرية الصحافة، تسييس القضاء، استخدام الجيش الداخلي لأغراض سياسية، أوقمع أي معارضة سياسية. ومن بين الدلائل التي تعكس هشاشة الدولة استنادا على هذا المؤشر نجد:[2]

- ✓ احتكار وسائل الإعلام من قبل الجماعات السياسية، ومنع حرية التعبير، إلى جانب ممارسة الاعتقالات اللاقانونية في حق معارضي النظام السياسي.
- ✓ غياب العدالة القضائية، وعدم المساواة في تطبيق القانون.
- ✓ انتهاك الحقوق والحريات المدنية والسياسية للمواطنين.
- ✓ غياب كافة أشكال الديمقراطية داخل الدولة.

3.2. المؤشرات الاجتماعية:

لقياس الحالة الاجتماعية داخل الدولة لابد من تحليلها من ثلاثة جوانب تشمل:[3]

- **الضغوط الديموغرافية:**

يدرس هذا المؤشر الضغوط التي تعاني منها الدولة نتيجة للكثافة السكانية المتزايدة، مما تجعلها أمام تحديات كبيرة وعجز في تلبية احتياجات السكان، فيؤدي ذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة، وزيادة الضغط على الموارد، وإعاقة التنمية.

[1] شؤون الأمن العالمي والدفاع، " الدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الهشة، " نفس المرجع السابق
[2] المرجع نفسه
[3] المرجع نفسه

- **اللاجئون والنازحون:**

يقيس هذا المؤشر الضغط الكبير الذي تتعرض له حكومات الدول نتيجة النزوح الكبير للاجئين على أراضيها، مما يؤدي إلى عدم كفاية الموارد، وتعرضها للضغط نتيجة مطالبة هؤلاء النازحين بحقوقهم ورغبتهم في إدماجهم في المجتمع.[1]

- **التدخل الخارجي:**

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار متابعة الأطراف الخارجية لأداء الدولة، في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، وعليه فالتدخل يكون عن طريق القوة والضغوط السياسية، ومن أهم مؤشرات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة ما يلي:[2]

- ✓ إقامة قواعد عسكرية أجنبية داخل الدولة.
- ✓ استمرارية لجوء الدولة إلى جلب القروض والمساعدات الاقتصادية من الخارج، والتي تولد لها التبعية الاقتصادية فيما بعد.
- ✓ بروز دعم خارجي للفصائل المعارضة للدولة في حالة عدم استجابة الحكومة للمطالب التي تخدم المصالح الخارجية.

4.2. المؤشرات الاقتصادية:

- **التدهور الاقتصادي والفقر:**

يدرس هذا المؤشر أنماط تراجع اقتصاد الدولة، من خلال قياس الدخل الفردي، والناتج القومي، ومعدل البطالة، والفقر، والتضخم، ونسبة الإنتاجية، والديون، ويأخذ بعين الاعتبار في تذبذب أسعار السلع، والانخفاض المفاجئ في العائدات التجارية، أو الاستثمار الأجنبي، إلى جانب ترتيب العملة الوطنية، ومن أبرز علامات هشاشة الدولة من هذه الناحية نجد:[3]

[1] شؤون الأمن العالمي والدفاع، " الدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الهشة، " نفس المرجع السابق
[2] المرجع نفسه
[3] المرجع نفسه

- ✓ تراكم الديون الخارجية على حكومة الدولة، وفرض برامج التقشف الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع معدل التضخم داخل الدولة، وانهيار قيمة العملة الوطنية.
- ✓ الاعتماد على الاقتصاد الريعي بدل التنوع الاقتصادي.
- ✓ فشل الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة.
- ✓ انخفاض حجم الإنتاجية العامة والدخل الفردي، والناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ ارتفاع مستوى البطالة والفقر داخل المجتمع.

- ➢ **التنمية الاقتصادية الغير متكافئة:**

يقوم هذا المؤشر على دراسة حجم اللامساواة والمظلومية المتعلقة بالوضع الاقتصادي، والتي تتعرض إليها مجموعة عرقية، أو إثنية، أو دينية أوغيرها في منطقة معينة، ومن مؤشراتها:[1]

- ✓ تفشي الفقر في مناطق معينة.
- ✓ التوظيف على أساس التمييز العنصري.
- ✓ السعي إلى تنمية وتحسين الأوضاع في مناطق معينة، وخلق مشاريع اقتصادية وفرص عمل فيها، وتهميش مناطق أخرى.

- ➢ **هجرة السكان والأدمغة:**

يسلط هذا المؤشر الضوء على أبرز الاضطرابات الداخلية التي أدت إلى الهجرة، والآثار التنموية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هجرة الأدمغة واليد العاملة المنتجة ورواد الأعمال الماهرين.[2]

إذن من خلال التطرق لمؤشرات قياس الدولة الهشة يتضح لنا أن ظاهرة الهشاشة هي ظاهرة متعددة الأبعاد، أي أن لها انعكاسات على كافة أصعدة الدولة، وهذا ما يجعلها عرضة لتنامي مختلف أشكال التهديدات الأمنية، والتدخلات الخارجية، التي تتخذ من ذريعة حماية الأمن الداخلي

[1] شؤون الأمن العالمي والدفاع، " الدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الهشة، " نفس المرجع السابق
[2] المرجع نفسه

للدول الهشة وسيلة لتبرير تدخلها العسكري على أقاليم هذه الدول، فتسعى بدل ذلك لفرض سيطرتها عليها واستنزاف ثرواتها.

كما يعتبر عدم اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء الدولة الهشة وتحصينها، سببا رئيسيا في خلق توترات مع دول الإقليم، والتي تصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الأطراف، أو قد تتصاعد حدتها أحيانا إلى درجة الدخول معها في صراع مباشر، في حالة رفض حكومة الدولة الهشة تكثيف جهودها الأمنية مع دول الجوار لمنع توسع التهديدات الأمنية والجريمة العابرة للحدود.

المبحث الثاني: واقع الأمن الداخلي في الدولة الهشة

يعكس هذا المبحث الوضع الهش للدولة، إلى جانب الضعف الذي تتعرض له أجهزتها، وعلى رأسهم الجهاز الأمني المسؤول عن حماية الأمن الداخلي من التهديدات الخارجية وحتى الداخلية، ما يجعلها عرضة لمختلف التهديدات الأمنية سواء كانت من طرف الجماعات الإجرامية أو من طرف الفواعل الدولية التي تجد في هشاشة هذه الدول وتدهور أوضاعها الأمنية فرصة لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها.

لذا يستوجب في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الأمن ودور التهديدات اللاتماثلية، والفواعل الدولية كهيئات فاسدة في زعزعته.

المطلب الأول: الأبعاد المفاهيمية للأمن

1.مفهوم الأمن القومي (الأمن الداخلي للدولة):

تعد معاهدة وستفاليا لسنة 1648 نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أرست مبدأ سيادة الدول ووضعت أسس النظام الدولي الحديث، فنتج عنها التأسيس لمعنى الدولة القومية الحديثة.

وتصاعد هذا المفهوم ليأخذ مكانا هاما خلال فترة الحرب العالمية الأولى فالثانية، ثم الحرب الباردة، أين أصبحت الدول المتنازعة تبرر الحروب التي تخوضها بحجة حماية وتعزيز الأمن القومي، إنتهاءا باهتمام الدول بإصدار إستراتيجية سنوية أطلق عليها استراتيجية الأمن القومي.[1]

كما ويعتبر الأمن القومي (الداخلي) من الأولويات التي تسعى الدولة على حمايتها، حيث عرفته الموسوعة السياسية بأنه: "**تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية، والتي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي**".

[1]أحمد الباز، **تشكيل العلاقات الخليجية الأوروبية من السياسة إلى الأمن** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2024)، ص. 130

أما بالنسبة ل "**كولودزيج**" فقد عرف الأمن القومي في مجاله الأوسع، وهذا بهدف القدرة على التعامل مع التحديات المتنوعة الحديثة، حيث ركز على ضرورة تناول موضوع الأمن القومي في ميادين عديدة تشمل الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع، إضافة إلى إدخاله في رزمة واسعة من المشاكل العالمية، والتي تتضمن العنف المحلي والأخطار والصراعات الداخلية أو التهديدات اللاتماثلية وغيرها. [1]

أما بالنسبة ل"**روبرت مكنمارا**" وزير الدفاع الأمريكي خلال حرب الفيتنام، فقد ربط الأمن بالتنمية، سواءا الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، والأمن الحقيقي للدولة بحسبه هو الذي ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها والقدرة على مواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات الحقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل.[2]

2. أبعاد الأمن القومي:

1.2. البعد الخارجي:

يعتبر هذا البعد أساسيا لأي دولة، فهو يعتمد على إدارة دولة ما لعلاقاتها الدولية، من خلال تعاملها مع الهيئة الخارجية بخليط من توظيف القوة والاستثمار والتعاون الدولي وحسن العلاقات، ويعتبر هذا البعد عنصرا حيويا في ضمان الأمن القومي، فهو يؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وسلامتها، فالعلاقات الدولية والدبلوماسية الفعالة تسهم في بناء شبكة من التحالفات والشراكات التي توفر دعما متعدد الأبعاد –والتي تشمل المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والعسكري– لذا فإن هذه العلاقات تساعد الدولة على مواجهة التحديات الأمنية.[3]

[1]محمد عمرون، **" مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول، "** مجلة دراسات إستراتيجية، م. 10، ع. 20 (ديسمبر 2014)، ص. 24
[2]المرجع نفسه
[3]خليل سعد الدين، التدريب والأمن القومي (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2017)، ص. 69

2.2. البعد الداخلي:

وهو البعد الحاكم في الأمن القومي، ويقتصر هذا البعد على مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعسكرية، والتي تشكل مظاهر قوتها الداخلية ويمتد أثرها إلى سياستها الخارجية، إلا أن هذا البعد يتأثر بكافة الخلافات الداخلية والمشاكل الطائفية والنشاط التنموي والتماسك الاجتماعي.[1]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن استقرار الأمن الداخلي للدولة يقتصر على عدة أبعاد حيوية (الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والعسكري)، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرارها على كافة الأصعدة، وهذا ما يفسر العلاقة السببية بين هشاشة الدولة ودورها في تهديد أمنها الداخلي.

3. توسيع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

ظهرت إشكالية توسيع مفهوم الأمن بعد الجدل والنقاشات النظرية التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، حيث تمحورت هذه الإشكالية حول ضرورة توسيع الأجندة الأمنية.

وقد كانت "**مدرسة كوبنهاغن**" من أبرز منظري هذا الطرح، حيث سعت إلى توسيع مفهوم الأمن من خلال تضمينه تجليات اجتماعية، ليشمل أبعادا غير تقليدية وفواعل غير الدول،[2] فالتغيرات الحاصلة بنيويا وهيكليا على مستوى النظام الدولي لم تأثر على مفهوم الأمن فحسب وإنما انعكست كذلك على تطور طبيعة التهديدات الأمنية.

لذا ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف "**بوزان**" والذي عرفه بأنه التحرر من التهديد.

---

[1] المرجع نفسه

[2] عمار بالة، **" إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي، "** مجلة الحقوق والحريات، م. 10، ع. 2 (أكتوبر 2022)، ص. 1148

وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمعات تنسجم في كثير من الأحيان مع بعضها البعض، لكنها تتعارض أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء، ولكنه يشمل أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود.[1]

4. أهم الأبعاد المفاهيمية للأمن حسب " باري بوزان ": [2]

1.4. الأمن العسكري:

ويعني به التمازج بين قدرة الدولة في جانبها العسكري بين الأسلوب الدفاعي والهجومي، وهذا ما يؤدي إلى اختبار بيني فيما بين الدول لقياس درجة قوة كل دولة، ومدى مواجهتها للتهديدات الداخلية والخارجية.

2.4. الأمن السياسي:

ويعنى بالأمن كمتغير وبالعناصر السيادية للدولة (السيادة ووحدة الإقليم)، وكذا بحرية الدول من الضغوط الداخلية والخارجية، ويكون مرهونا بمدى استقرار الفاعلين السياسيين وضمانهم لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية، ويرتبط كذلك بقدرة الدول على التكيف مع الضغوط، تبني المواقف، والتكيف مع التنظيمات والمؤسسات الشرعية.

3.4. الأمن الاقتصادي:

يتمحور الأمن الاقتصادي حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي الداخلي والنظام العالمي، وكل هذا ينصب في القدرة على الوصول إلى الموارد والأسواق العالمية للارتقاء إلى مستوى مقبول من الرفاه.

---

[1] عمار بالة **" إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من المقهوم العسكري إلى الأمن المجتمعي**، نفس المرجع السابق، ص. 1162

[2] عبد الحفيظ جبابلية، **الإتحاد الإفريقي والتنمية السياسية والإقتصادية والإستقرار في إفريقيا دراسة تقويمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015)، ص. 12

يتضح أن فكرة الأمن الاقتصادي ارتبطت مع الطرح العولمي للاقتصاد العالمي، وكذا فكرة أنصار مدرسة التبعية بين قوى الشمال الكبرى وبين دول الجنوب الكبير"الهشة".

4.4. الأمن المجتمعي:

يرتبط بقدرة القيم المجتمعية على تجديد نفسها والتمسك بخصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية، الدين، الأعراف والتقاليد، من خلال تحسين الظروف المعيشية للمنتمين إلى إطار مجتمعي واحد يسهر على تجسيد منطق الدولة الواحدة ذات الشرعية المجتمعية.

لقد ساهم النظام الدولي في توسيع الموضوعات الأمنية الجديدة كالبيئة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، بالإضافة إلى مجمل التهديدات اللاتماثلية التي نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: الجريمة المنظمة، الإرهاب، تهريب المخدرات والمتاجرة بالأسلحة، والهجرة الغير شرعية.

المطلب الثاني: دور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في زعزعة الآمن الداخلي للدول الهشة

لا يمكن الحديث عن التهديدات الأمنية اللاتماثلية بدون التطرق لظاهرة الدولة الهشة، اللصيقة حتما بها، والتي تشكل البيئة المثالية لنشوء وانتشار مختلف هذه التهديدات، إذ أن حالة الفراغ الأمني الذي يتبع انحسار سيطرة الدولة، يفضي إلى بروز حالة من الفوضى الممهدة لظهور الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، نظرا لعجز حكومات الدول الهشة على السيطرة على أقاليمها، فيؤدي ذلك إلى تدهور الأمن الداخلي للدولة والأفراد.[1]

[1]تقي الدين بهلول، **" التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الفواعل المسلحة من غير الدول إلى حالة الدولة الفاشلة، "** المجلة الإنسانية للأمن الإنساني، م. 9، (جانفي 2024)، ص. 341

1.الجريمة المنظمة:

تشكل الجريمة المنظمة والفساد والهشاشة الدولية ثلاثة عناصر مترابطة تمثل تحديات كبيرة للأمن والاستقرار الداخلي للدولة، فهي تعزز من ضعف دور الدولة وسيادة القانون، ما يسمح للجماعات الإجرامية من ممارسة نشاطاتهم الغير قانونية نظرا لغياب الرقابة القضائية والثقافة القانونية وانغماس المجتمع في المشاكل الاجتماعية (كالفقر والبطالة والحرمان...) الناتجة عن الفساد وعن التوزيع غير عادل للثروات.

1.1. مفهوم الجريمة المنظمة:

جاء تعريفها في المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة "جنيف 1975" على أنها: **"تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في كثير من الأحيان بالفساد السياسي"**[1].

كما يركز تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الجماعة الإجرامية بدلا من الجريمة نفسها، ويعرف الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: **"مجموعة منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، تتصرف بشكل متظافر بهدف ارتكاب جريمة أو فعل جرم خطير من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى"**."[2]

2.1. خصائص الجريمة المنظمة:

- **عدد الأعضاء:**

اشترطت بعض التشريعات انتماء عدد معين من الأشخاص لجماعة إجرامية لكي توصف على أنها منظمة،حيث قد اشترط قانون العقوبات الإيطالي، وتعريف الاتحاد الأوروبي،إضافة إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في المادة الثانية منها،على أن تكون الجماعة

[1]قيشاح نبيلة، **" الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا، "**مجلة الحقوق والعلوم السياسية،ع.8، ج.2، (جوان 2017)، ص ص. 4- 5

[2]هيئة الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دليل للمشاركة الخاصة بجمهور المجتمع المدني في الية مراجعة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تموز/يوليو 2020، ص. 10

مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل لتوصف بأنها منظمة، وإضافة إلى امتلاكها لتسلسل هرمي قصد تسهيل عملية التنسيق فيما بين أعضائها، كما ويتم اختيار هؤلاء على أساس السوابق العدلية أو على أساس عرقي أو غيره، بشرط أن يكون الهدف مشترك بينهم، مع ضرورة التزام كل طرف بقواعد النظام الصارم والذي يتنافى مع القيم الإنسانية بالإضافة إلى ضرورة التحلي بالسرية التامة والولاء التام للجماعة حتى الموت.[1]

- **الاحتراف:**

والذي يقصد به المهارة الكبيرة التي يتحلى بها أعضاء الجماعة الإجرامية المنظمة، والتي تمكنهم من القيام بالأعمال الإجرامية بكفاءة عالية، أي دون ترك أي أثر للجريمة لتجنب تعقب السلطات وتفادي أي احتمالية الوقوع بين يدي العدالة.

- **استخدام العنف:**

يعتبر استخدام العنف أو التهديد باستخدامه ضد فئة معينة أو ضد أشخاص عاديين، الوسيلة أو الطريقة التي تعتمدها الجماعات الإجرامية لإخضاع ضحاياها، وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف الغير مشروعة المشتركة بين أعضائها. وذلك عن طريق القتل أو التعذيب أو الخطف إلى جانب السيطرة على ممتلكات هؤلاء الضحايا. كما أن العنف يمكن التنظيمات الإجرامية من زيادة توسعها.

- **الاستمرارية:**

تعتبر الاستمرارية عنصرا مهما في الجريمة المنظمة، إذ تعتبر الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم اكتساب الخبرة، وزيادة التوسع، وبلوغ الهدف الأسمى والمتمثل في كسب السلطة بالسيطرة السياسية والاجتماعية، وتحقيق الأرباح الطائلة غير مشروعة، فيؤدي ذلك إلى المساس بالأمن والاستقرار الداخلي للدولة.

[1] عبد الرحمان مسلم، **ادارة التامين والمخاطر**، (عمان، دار المعتز، 2015)، ص.ص 196-197

3.1. أشكال الجريمة المنظمة:

❖ الاتجار غير مشروع بالمخدرات:

تعتبر عملية الاتجار غير مشروع بالمخدرات من المشكلات الأكثر تعقيدا وخطورة على الأمن الداخلي للدول الهشة، كون أن لهذه الظاهرة تداعيات على مختلف مجالات الحياة (الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية)، فهي بذلك لا تقل خطورة عن مشكلة الإرهاب، وهذا ما أقره التقرير الحكومي الأمريكي الذي أشار إلى أن انتشار المخدرات الغير مشروعة أصبح يؤثر بشكل كبير على المجتمع المحلي نظرا لكونها تشكل أكبر حافز للعمليات الإجرامية العنيفة، وغسيل الأموال، والفساد الذي يقوض سيادة القانون، ناهيك عن الحجم الكبير للوفيات بين متعاطيها بسبب الجرعات الزائدة.[1]

- **الآثار السياسية المترتبة عنه:**

إن الآثار السياسية الناتجة عن الاتجار غير مشروع بالمخدرات، ترتبط بشكل وثيق مع المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فانتشار ظاهرة العنف وجرائم القتل والسرقة والنصب والاحتيال داخل مجتمعات الدول الهشة، يؤدي إلى تعميق غياب الاستقرار داخل الدولة، ما يجعل من الهيمنة السياسية تضعف بشكل أكبر أمام كل التهديدات التي تترتب عن المخدرات، ومن أبرزها ظهور الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة عبر الحدود نتيجة لاهتمام الدولة بالمشاكل الداخلية وفي المقابل إهمالها لحدودها، ما يؤدي فيما بعد إلى خلق توترات مع الدول المجاورة، كون أن هذه الدول تصبح كمصدر تهديد للأمن الإقليمي.

❖ الإرهاب:

إن مفهوم الإرهاب لا يزال نسبيا، وهذا نظرا لتعدد الأيديولوجيات ولكونه مرتبط بالمصالح السياسية للدول، فيختلف باختلاف الدول والظروف والمعطيات،[2] أي أن عدم التوصل إلى تعريف قانوني موحد للإرهاب هو أمر "متعمد" ويعود إلى رغبة الدول في وصف بعض الأفعال والجماعات بأنها إرهابية، وفي المقابل وصف أفعال أخرى تحمل نفس الخصائص بأنها نضال

[1] سكاي نيوز عربية، " ليس الإرهاب تقرير حكومي أمريكي يكشف اخطر تهديد في 2024، " في: https://www.skynewsarabia.com/world/1653177، تاريخ الاطلاع: (2024/03/28)

[2] اسماعيل ابراهيم الاسدي، **الإرهاب وغسيل الأموال كأحد مصادر تمويله** (بيروت: مكتبة زين، 2015)، ص. 77

من أجل الحرية والحقوق المسلوبة.[1] فتقوم دولة ما بأمننة جماعة ما عن طريق خطاب الكراهية، من أجل إضفاء طابع التهديد عليها وكسب تأييد الجماهير والدول على محاربتها، وأكثر مصطلح تستخدمه الدول ضد هؤلاء الجماعات هو مصطلح "الإرهاب"، وهذا ما أشار إليه "**أولي ويفر**"رائد من رواد "مدرسة كوبنهاغن" في كلامه حول الأمننة: "**يصبح شيء ما مشكلة أمنية، متى أعلنت النخب الحاكمة أنه كذلك**"[2].

إلا أن اتفاقية جنيف عام 1937 قامت بوضع تعريف للإرهاب، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الخلاف حول هذه المسألة فضلا عن أسباب أخرى، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى لهذه الاتفاقية على أن الإرهاب يتمثل في "**الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة التي من شأنها وطبيعتها إثارة الرعب لدى الأشخاص أو جماعة معينة من الأشخاص أو لدى الجمهور.**"[3]

إذن ومن خلال التعريف السابق، فإن الميزة التي تشترك فيها جل الجماعات الإرهابية هي أعمال العنف والترهيب التي تمارس ضد أفراد المجتمع وضد حكومات الدول أيضا، وهذا ما أشار إليه تعريف وكالة المخابرات الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي، حينما اعتبرت أن الإرهاب هو استعمال العنف أو التهديد باستعماله من قبل جماعات سواء أكانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية أو ضدها، وهذا بغرض تحقيق أهداف سياسية خاصة، تتمثل في الانقلاب على أنظمة حكم معينة، أو إحداث الذعر لدى أفراد المجتمع [4] المعارضين لحكومة ما (والتي في غالبية الأحيان تكون هشة) مما يسمح بممارسة الفساد في ظل حكمها بأريحية.

❖ **الجريمة الإلكترونية:**

تعتبر الجريمة الإلكترونية نوع من أنواع الجريمة المنظمة، التي ظهرت مع التطور التكنولوجي. وتقتصر في استعمالها على أجهزة الكمبيوتر والشبكات اللاسلكية لتنفيذ الأعمال الغير شرعية والغير قانونية. وتتميز هذه الجريمة بكونها تشمل الجرائم الحديثة: كاختراق الأنظمة المعلوماتية وأنظمة الاتصالات، وتعطيل الخدمات، إلى جانب الجرائم التقليدية كالتجارة بالمخدرات

[1] عماد القعقور، **سياسة امريكا في مكافحة الارهاب**، (بيروت: دار الفرابي، 2016)، ص.202
[2] خالد كاظم ابو دوح، اوراق السياسات الامنية، مركز البحوث الامنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ص. 2
[3] عماد القعقور، نفس المرجع السابق، ص. 203
[4] عماد القعقور، نفس المرجع السابق، ص. 209

والبشر وإنشاء الشبكات الإرهابية وغيرها، والتي اتخذت من الفضاء السيبراني أو الإلكتروني وسيلة لسرقة المعلومات واستهداف الآخرين، وكذلك للتنسيق والتواصل بين الجماعات الإجرامية بسهولة وبأقل خطورة لصعوبة تتبعها من طرف السلطات المعنية، بالرغم من الأثر الكبير التي تحدثه على أمن الدولة والأفراد[1].

- طبيعة الجرائم الإلكترونية:

- **جرائم إلكترونية ذات طابع اجتماعي:**

ويقصد بها استخدام الفضاء الإلكتروني من أجل استهداف وتهديد أمن المدنيين وحرياتهم أو من أجل إطراء تغييرات على ثقافاتهم ومعتقداتهم وقيمهم[2]، ويمكن تقسيم هذا التهديد إلى:

- **استهداف فئة من أفراد المجتمع:** عن طريق الوصول الى هوياتهم بطرق غير مشروعة، والتي تتم من خلال اختراق وقرصنة حساباتهم الإلكترونية، وسرقة معلوماتهم وملفاتهم الشخصية بهدف انتحال شخصياتهم أو تهديدهم بها في حالة عدم الامتثال لأوامر هؤلاء المجرمين[3].
- **استهداف المجتمع ككل:** وهذا من خلال تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية وخلق الفتن والبلبلة داخل المجتمع، عن طريق نشر الأخبار الكاذبة والإشاعات، بالإضافة إلى الترويج لأفكار وأيديولوجيات معينة والتي تتعارض مع قيم وثقافة وعادات المجتمع، وهذا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والفيديوهات وغيرها (تأثير القوة الناعمة) للتأثير على أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تحريضهم على العنف والاقتتال والالتحاق بالجماعات الإرهابية باسم "الجهاد" لتبرير العمليات الإرهابية و تجريدها من جرمها، فيؤدي ذلك إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للدولة ونشوب حرب أهلية.

[1] فارس محمد العمارات، إبراهيم الحمامصة، **الأمن السيبراني المفهوم وتحديات العصر**، (عمان: دار الخليج، 2022)، ص.ص 72-73

[2] صباح كزيز، سمير قط، **" اثر الجرائم الالكترونية على امن واستقرار الدول قرصنة الموقع الالكتروني لوكالة الانباء القطرية انموذجا،"** مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع. 3، (أكتوبر 2018)، ص. 129

[3] المرجع نفسه

- **جرائم إلكترونية ذات طابع اقتصادي:**

ويقتصر هذا النوع من الجرائم على الشركات والبنوك، وهذا من خلال الاطلاع على المعلومات السرية للصفقات وسرقة الأموال وتحويل الحسابات المصرفية الخاصة بالشركات، إضافة إلى عمليات الاحتيال وتزوير الفواتير، وإنشاء شركات تجارية إلكترونية دون التوفر على السلع للاحتيال على المواطنين.[1]

- **جرائم إلكترونية ذات طابع سياسي:**

ويقصد بها الهجمات الإلكترونية التي يتعرض لها المجال السياسي والعسكري لدولة ما، وتقتصر هذه الجريمة في غالبية الأحيان على عمليات القرصنة والتجسس على المعطيات السرية للدولة، وعلى خططها واستراتيجياتها العسكرية، والتعرف على نقاط ضعفها، من أجل استعمالها كورقة ضغط ضدها وإخضاعها، ما يؤدي إلى تحول الفضاء الإلكتروني إلى ساحة للصراع والتنافس بين الدول، أو بين دولة وجماعة إجرامية (الجماعات المعارضة للنظام السياسي، أو الجماعات الإرهابية، أو بين كبار رجال الأعمال...إلخ)، وهذا بغية تحقيق مصالح سياسية وزعزعة استقرار الدولة.[2]

- **خصائص الجريمة الإلكترونية:**

- عدم وجود اتفاق بين الدول حول التعريف القانوني للجريمة الإلكترونية، جعل من الصعب تحديد أي الأعمال تمثل حقا جريمة إلكترونية.[3]
- من الصعب تحديد أطراف الجريمة الإلكترونية وآثار هذه الجريمة، نظرا لاعتماد هؤلاء الجماعات على الترميز والتشفير، للحفاظ على سرية البيانات ومنع اطلاع الغير عليها أو تفكيكها.[4]

---

[1] جمال دقيش، **" الأبعاد الاقتصادية للجريمة الالكترونية،"** مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، م. 2، (جانفي 2018)، ص. 43

[2] عادل عبد الصادق، **الإرهاب الالكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009)، ص. 156

[3] غادة نصار، **الإرهاب والجريمة الالكترونية**، (القاهرة: العربي، 2008)، ص. 14

[4] مجهول معلوماتي، الجرائم الالكترونية (ج1) أنواعها وخصائصها، في: https://youtu.be/wpeX40Q921w تاريخ الإطلاع: (2024/05/02)

- هي جريمة غير مقيدة بالزمان والمكان، أي أنها عابرة للحدود والقارات وسريعة الانتشار، إضافة لكونها سهلة الارتكاب وغير مكلفة مقارنة بالجرائم التقليدية.[1]
- عدم وجود الخبرة التقنية الكافية لدى الجهات القضائية والخبراء في الأجهزة الأمنية للدولة.[2]

❖ **جريمة غسل الأموال:**

ترتبط جريمة غسل الأموال بشكل وثيق بظاهرة الفساد الناجمة عن الجرائم التي سبق ذكرها، كون أنها وسيلة ضرورية ولاحقة لأي نشاط إجرامي، فهي تهدف لتوفير غطاء قانوني وإضفاء صفة الشرعية على الأموال الغير مشروعة المتحصل عليها من جرائم الفساد، وقطع الصلة بين الأرباح الغير مشروعة ومصدرها الحقيقي، وتجنب ملاحقة الأجهزة الرقابية وسلطات القانون.[3]

كما وقد ساهمت العولمة والتطور التكنولوجي بشكل كبير في زيادة تفشي عملية غسل الأموال، والتي مكنت من تسهيل المعاملات بين الجماعات الإجرامية، وإزالة الحواجز الجمركية والتجارية بين الدول، إضافة الى ظهور أشكال جديدة من أساليب الدفع كالعملات الرقمية التي لا تخضع للرقابة المالية والمصرفية القانونية وسهولة التحويلات الإلكترونية، التي أصبحت تستخدم كوسيلة لنقل المبالغ الكبيرة عبر المراكز المالية العالمية.[4]

المطلب الثالث: دور الفواعل الدولية (الدول، المنظمات الدولية) في تعزيز اللاأمن في الدول الهشة

1. تمويل الإرهاب:

أضحى استخدام الإرهاب من قبل الدول الغربية بديل عن الحرب التقليدية، وهذا نظرا لسرعة تأثيره، وعدم إظهار من وراءه، بغية منها لتحقيق مكاسب وامتيازات سياسية واقتصادية على المستوى الدولي.

---

[1] فارس العمارات، **جرائم العصر من الرقمية إلى السيبرانية**، (عمان: دار الخليج، 2023)، ص. 41

[2] ميرفت محمد حبابية، **مكافحة الجريمة الالكترونية**، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2023)، ص. 47

[3] محمد إبراهيم خيري الوكيل، **مكافحة جريمة غسل الاموال في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2015)، ص.30

[4] هشام بشير، إبراهيم عبد ربه، **غسل الأموال بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011)، ص. ص 34-35

كما قد تتخذ الجماعات الإرهابية كوسيلة للتأثير على المواقف السياسية والاقتصادية للدول الهشة بما يتماشى ومصالحها، فللدولة ككيان سياسي مستقل دور كبير في دعم الجماعات الإرهابية على أراضي الدول الهشة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن للمخابرات دور كبير في خلق الجماعات الإرهابية وتمويلها، لنشر الإشاعات والفتن في بعض الدول وتأجيج الغليان والعنف السياسي بها.[1]

فقد أصبح الإرهاب وسيلة تتخذه القوى الدولية لإضفاء صفة المشروعية على تدخلهم السياسي والعسكري خارج حدودهم الوطنية، وطريقة لبسط نفوذهم العسكري في الدول التي لهم مصالح فيها، ومن ثم زعزعة الاستقرار في المنطقة وتجريب أنواع الأسلحة وتحقيق المصالح واستنزاف ثروات الدول،[2] ويتم هذا التمويل بطرق متعددة، تشمل: الدعم المالي المباشر، والتدريب العسكري والأمني، وتوفير الأسلحة، وتقديم الملاذات الآمنة والدعم اللوجستي.

2. الديون الخارجية:

تعتبر الديون من أهم موارد التمويل الخارجية، إلا أنها سلاح ذو حدين، أي أن أثرها يختلف بحسب طريقة استخدام الدولة للقرض الممنوح لها، فقد تكون ذات أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية للدولة الهشة المدينة، من خلال زيادة دخلها القومي واستقرار الأوضاع الاجتماعية فيها نتيجة لتحسن المستوى المعيشي للأفراد. كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي على الاقتصاد الوطني للبلاد، وعلى الدولة ككل، ويكون ذلك نتيجة لاستغلال الدول المانحة للقروض الخارجية التي تلجأ إليها الدول الهشة – نتيجة عدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء المحلي– لممارسة الهيمنة عليها، بهدف التحكم فيها وفي اقتصادها بما يتوافق ومصالح السياسية للدولة المهيمنة ويتنافى مع مصالح الدولة الهشة، فيؤدي ذلك إلى تدهور العجلة الاقتصادية وفشل التنمية في هذه الدول وانتشار الفساد فيها.

[1] ميلود ولد الصديق، **مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص. 117
[2] مصطفى هويدا، **الإعلام ومواجهة الإرهاب دليل الممارسة الإرهابية**، (القاهرة: العربي، 2018)، ص. 269

فالهدف الأسمى من منح الدول الكبرى أو صندوق النقد الدولي للقروض هو تكريس التبعية لهذه الدول ولدول العالم الثالث ككل واستغلالها، وهذا ما أشار إليه نائب رئيس البنك الدولي السابق "جوزيف ستيجليتز"، فتصبح شكل من أشكال الاستعمار الغير مباشر الذي لا يقتصر على استخدام القوة العسكرية، وإنما على أسلوب الضغط السياسي.[1]

بالإضافة إلى أن الدول الكبرى والمؤسسات المانحة لا تقدم قروضا لاعتبارات إنسانية، وإنما تتعمد إتباع السياسات التمويلية الخاطئة، أي أن أغلب القروض تكون موجهة لتمويل المشاريع الغير إنتاجية في المجالات التي لا تصب في صالح التنمية الاقتصادية للدول الهشة، من أجل إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات للدول، وجعلها عاجزة عن السداد. مما يدفع بها إلى إعادة جدولة الديون ومنحها فترات سماح للوفاء بالسداد، والذي يستوجب اتفاقات وصفقات يبرمها الطرفان، الدائن والمدين، أين يدفع فيها الطرف الأضعف (المدين) المقابل من سيادته واستقلاله وأمنه القومي من خلال تحكم أطراف خارجية في قراراته السياسية، فتصبح بذلك للقروض المالية المقدمة تبعات سياسية وإستراتيجية تفوق تكلفتها المادية والعينية المباشرة.[2]

ومن أهم الأهداف الفعلية للمؤسسات المالية الدولية نذكر:[3]

- سعي المؤسسات المالية الدولية إلى الهيمنة الأيديولوجية على الدول الهشة، من خلال تكريس الرأسمالية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي فيها.
- فرض الهيمنة المالية من خلال الاستحواذ على ثروات الشعوب وإفقارها، إضافة إلى وضع شروط على القروض الممنوحة والمتعلقة بتحرير التجارة الخارجية لفتح أسواقها لصادرات الدول الصناعية وتشجيع حركة الاستثمارات الخارجية، لتصبح فيما بعد العلاقة بين الدولتين علاقة دولة متقدمة منتجة ودولة هشة مستهلكة، – كنوع من أنواع الهيمنة الاقتصادية– فيؤدي ذلك إلى انتقال تدفق رؤوس الأموال من الدول الاستهلاكية إلى الدول الصناعية، و يترتب عنه استمرارية عجز موازين المدفوعات إلى جانب زيادة حجم الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة، الأمر الذي يدفع بالدول الهشة للجوء إلى المزيد من القروض وبشكل مستمر

[1] كلثوم صافي، عبد السلام مخلوفي، **" الديون الخارجية والاستغلال الاقتصادي للدول النامية، "** مجلة البشائر الاقتصادية، م. 7، ع. 3، (ديسمبر 2021)، ص ص. 169، 175

[2] مهيرة عماد السبعي، **القضايا الافريقية من المنظور الإعلامي الأزمات والمعالجة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 232

[3] كلثوم صافي، عبد السلام مخلوفي، نفس المرجع السابق، ص ص. 178- 180

وخضوعها للتبعية أكثر فأكثر، وهذا ما أشار إليه "**فيلي برانت**" مستشار ألمانيا الغربية لسنة 1980، حينما اقترح على الدول الصناعية تحويل الأموال والإعانات إلى الدول النامية حتى تزداد إمكاناتها الشرائية فتستورد من الدول الصناعية وتساهم في إنعاش الاقتصاد الغربي الذي كان يمر بفترة ركود تسببت في الكساد.

- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك الدولي من خلال ما تملكه من حصة مرتفعة في رأسماله جعلتها هي المتحكمة في قراراته، لذا فإن أغلب القروض تمنح حصريا إلى الدول التي تجد فيها الولايات المتحدة الأمريكية مصالح وأهداف اقتصادية وعسكرية، وتربطها بها عوامل أيديولوجية رأسمالية.
- إن التطبيق العملي للمطالب المشروطة من قبل المؤسستين الماليتين الدوليتين– صندوق النقد الدولي والبنك الدولي– لتقديم القروض، لم يؤدي إلى تحقيق التنمية أو الرخاء في الدول الدائنة، بل على العكس، كان السبب الأول في تراجع النمو الاقتصادي وتخريبه، وتهريب رؤوس الأموال الوطنية من الدول الهشة إلى الدول الرأسمالية بطرق غير مشروعة، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر والبطالة والجريمة، إضافة إلى تعميق ظواهر الفساد وعمليات غسيل الأموال، نتيجة لاستمرارية تفاقم المديونية، إلى جانب زيادة التبعية الخارجية للدول المانحة المهيمنة، مؤدية بذلك إلى إضعاف السيادة الوطنية وتكريس التخلف والطبقية.

3. ازدواجية المعايير في تقديم المساعدات الإنسانية:

تعتبر المساعدات الإنسانية من بين أهم الوسائل المساهمة في تلبية احتياجات الدول والمجتمعات المتضررة جراء الأزمات الإنسانية، الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة أو غيرها، حيث أن الهدف منها يكمن في إنقاذ الأرواح البشرية والحفاظ على كرامة الإنسان وأمنه.

وقد عرفت الأمم المتحدة المساعدات الإنسانية في مبادئ أوسلو التوجيهية المتعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، بأنها تمثل المساعدات التي تقدم للدول والمجتمعات المتضررة من الكوارث والأزمات، وفقا للمبادئ الإنسانية والتزاما بمبدأي "الحياد"و"النزاهة" في توزيعها على الدول.[1]

إلا أن التطبيق الفعلي لعمليات توزيع المساعدات الإنسانية أضحى عرضة للفساد والتوزيع الغير عادل، حيث أن الهيئات المعنية بتقديم الإغاثات للدول الهشة المتضررة، لم تعد تلتزم بالمبادئ الأساسية التي نصت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 182/46 فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، والتي دعت فيها إلى التحلي بمبدأ الإنسانية، مبدأ الحياد، ومبدأ عدم التمييز أثناء أداء العمل الإنساني.[2] مما أدى إلى حدوث ازدواجية في معايير أداء العمل الإنساني، فأصبح وراء تقديم المساعدات الإنسانية دوافع سياسية تتعلق بالمصالح الاستراتيجية للدول المانحة، وأضحت هذه المساعدات تستخدم كطريقة لكسب دعم الحكومات والجماعات السياسية المؤثرة، بهدف كسب دعم الرأي العالمي والاعتراف الدولي، مما يضمن لها الوصول إلى الموارد الطبيعية في الدول الهشة.

وهناك حالتين لا يتم فيهما تقديم الإغاثات الإنسانية للدولة المتضررة، وهما:

- **الحالة الأولى:** لا تقدم المساعدات الإنسانية للدول الهشة التي لا تحقق مصالح سياسية أو اقتصادية للهيئات والدول المانحة، فبالرغم من الحاجة الماسة لهذه الإغاثات في هذه الدول، إلا أن التوجهات السياسية والإستراتيجية تلعب دورا حاسما في تحديد الجهات المستفيدة، مما يفسر التداخل بين الأهداف الإنسانية المعلنة والدوافع السياسية.

- **الحالة الثانية:** لا تقدم المساعدات الإنسانية في حالة الصراعات التي تنطوي على حلفاء الدول المانحة، فغالبا ما تكون المساعدات مرهونة بالتحالفات السياسية والعسكرية.

[1] عبد الله بن جداه، **" آليات مكافحة الفساد في المساعدات الإنسانية، "** مجلة الدراسات الحقوقية، م. 7، ع. 3، (سبتمبر 2020)، ص ص. 434، 435
[2] عبد الله بن جداه، نفس المرجع السابق، ص ص. 437- 439

وخير مثال على ذلك: الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي وازدواجية تقديم المساعدات الإنسانية، حيث أن كافة المساعدات الإنسانية وحتى العسكرية توجه للكيان الإسرائيلي، بينما يتعرض الفلسطينيون للقيود والعراقيل في الحصول على أدنى أنواع المساعدات، وهذا ما يدل على فساد الدول والهيئات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية، التي جعلت منها أداة ضمن لعبة القوة والنفوذ، بدلا من وسيلة لإنقاذ الأرواح والنهوض بالدول المتضررة والمنهارة.

الفصل الثاني

دلائل هشاشة الدولة في مالي: بين كشف ظاهرة الفساد وآليات مكافحته

تمهيد

تعود جذور الفساد في دولة مالي إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث سعت السياسة الفرنسية إلى زرع الفساد على مستوى النخب الحاكمة، لضمان استمرارية تحقيق المصالح الفرنسية، من خلال إرساء هياكل إدارية ومؤسسات دولة غير فعالة ولا شفافة، مما أدى إلى تقويض فعالية الحكومة وعجزها عن تقديم الخدمات العامة بشكل عادل خاصة بين الإقليم الشمالي للبلاد (المهمش) والإقليم الجنوبي، وهذا ما زاد من هشاشة الدولة ومن حدة النزاع بين قبائل الطوارق (المتمركزة في الشمال) وبين الحكومة المالية.

وقد كانت الأزمة الداخلية للبلاد فرصة لتفاقم التهديدات الأمنية المنبثقة عن الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، التي استغلت الفراغ الأمني والضعف الحكومي لتنفيذ هجماتها وزعزعة الاستقرار الداخلي للبلاد. إلى جانب التهديدات الداخلية والأمنية اللاتماثلية، تواجه مالي تدخلات خارجية عسكرية واقتصادية، مدفوعة بمصالح إستراتيجية واقتصادية، خاصة على مستوى الإقليم الشمالي الغني بالثروات، مما ساهم في تفاقم الوضع الأمني الهش وزيادة الانقسامات السياسية والاجتماعية في البلاد.

وكمبحث أخير لموضوع الدراسة، لا بد من التطرق إلى آليات مكافحة الفساد، وضرورة الحد من ضعف الدولة من خلال إعادة بنائها، إلى جانب ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الجهود مجتمعة تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، في ظل نظام حكومي فعال وشفاف يسعى إلى خلق بيئة أكثر أمانا واستقرارا.

المبحث الأول: دراسة حالة الهشاشة في دولة مالي

تواجه جمهورية مالي الواقعة في قلب الساحل الإفريقي عدة تحديات، والتي جعلت منها مثالا حيا للدولة الهشة، حيث يعتبر الفساد الحكومي فيها أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تدهور أوضاع الدولة، نظرا لتأثيراته السلبية على القدرة التنظيمية للحكومة، وما ترتب عنها من تقويض للثقة العامة في مؤسسات الدولة.

كما تبرز هشاشة دولة مالي في التوترات العرقية والقبلية، والنزاعات المسلحة الداخلية، إلى جانب توسع كافة التهديدات اللاتماثلية المتمركزة في منطقة الساحل الإفريقي إلى حدودها، الأمر الذي يجعل منها عرضة للتدخلات الخارجية والتأثيرات السلبية للأزمات الإنسانية.

المطلب الأول: إستراتيجية الساحل الإفريقي

1. الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهو يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر، إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي بين خطي عرض 21 و12 درجة شمالا، وهو عبارة عن شريط طويل يقدر طوله ب 5500 كيلومتر مربع، ويضم بداخله عدة دول منها: السودان، تشاد، جنوب ليبيا، أقصى جنوب الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا، والسنغال، تتميز كل هذه الدول بشساعة جغرافيتها وبعدها الصحراوي الفسيح.[1]

وبالتالي فإن منطقة الساحل هي محل تقاطع لمختلف الحضارات والثقافات واللغات، ما جعل من موقعها الجغرافي منطقة تتصارع فيها الثقافات والإثنيات العرقية المختلفة.

[1]بلقاسم أمين مدرس، **" مظاهر اللاأمن الإنساني وتحديات بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي، "** مجلة السياسة العالمية، م. 7، ع. 2، (جوان 2023)، ص. 383

خريطة (01): موقع دولة مالي ضمن منطقة الساحل

المصدر : www.echoroukonline.com،

2. الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل:

تعد منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي تكتسي أهمية إستراتيجية كبيرة، والتي أضحت رقعة صراع ومنقطة نفوذ للقوى الكبرى، حيث أنها أصبحت مركزا لديناميكيات أمن الطاقة الغربية، كون أن المنطقة تمثل خزانا كبيرا للموارد الطبيعية والطاقوية والمتمثلة في (احتياطات اليورانيوم والذهب والنحاس والحديد والبترول...)، وهذا ما دفع بالدول الكبرى إلى توظيف استراتيجيات صلبة متمثلة في دعم حكومات غير دستورية، تدبير الانقلابات، تمويل الجماعات الإرهابية والإجرامية، بغية خلق الفوضى وحالة اللاإستقرار في الدول الواقعة على مستوى هذا الإقليم، وذلك من أجل ضمان تدخلها العسكري في هذه الدول وتحقيق مصالحها هنالك، تحت غطاء ما يسمى "بإعادة نشر الأمن في المنطقة". [1]

[1] علي بهلول، **" التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر قراءة إستشرافية، "** مجلة العلوم القانونية السياسية، م. 13، (أفريل 2022)، ص. 201

3. خصائص الدول الواقعة ضمن الساحل الإفريقي:

تتميز الدول الواقعة ضمن إقليم الساحل الإفريقي بالجفاف والتصحر والمناخ شديد الحرارة، مما أدى إلى تفشي المجاعة بشكل كبير فيها، نظرا لعدم صلاحية أراضيها للزراعة والإنتاج، فأدت إلى بروز تداعيات وانعكاسات مباشرة على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فبالرغم من الثروات المعدنية (الذهب، اليورانيوم، الفوسفات...) والثروة النفطية التي تحتويها أراضي دول الساحل، إلا أن استغلالها يكون لصالح القوى الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، والصين، إلى جانب الشركات المستغلة. فأصبحت المنطقة عبارة عن ساحة للتنافس الدولي من أجل تأمين أكبر قدر من التزود بالطاقة، خاصة أن هذه الثروات غير خاضعة لسيطرة سلطة مركزية قوية.[1]

كما أنه من أهم ما يميز دول المنطقة سرعة الانتشار الرهيب للتهديدات الأمنية اللاتماثلية العابرة للحدود، كالجريمة المنظمة، والحركات الإرهابية، والتجارة بالمخدرات والأسلحة...، والتي اتخذت من الدول الهشة الواقعة على مستوى الساحل مقرا لتمركزها ولممارسة أنشطتها الإجرامية، نظرا لفساد وعجز المؤسسات السياسية وحكومات هذه الدول عن القيام بوظائفها الأساسية المتمثلة في تأمين حدودها وتوفير الحماية والاستقرار الداخلي لمواطنيها.[2]

[1] إيمان حسن، نفس المرجع السابق، ص ص. 11-31

[2] خالد بشكيط، **" التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، "** مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع. 6، (جوان 2018)، ص. 218

المطلب الثاني: الخريطة التعريفية لدولة مالي

1. الموقع الجغرافي لجمهورية مالي:

تقع جمهورية مالي في غرب القارة الإفريقية، وتتواجد ضمن الساحل الإفريقي، تحدها الجزائر شمالا، والنيجر شرقا، ويحدها من جهة الجنوب كل من بوركينافاسو وساحل العاج، ومن الغرب موريتانيا والسينغال، وغينيا من الغرب والجنوب.[1]

وتصنف مالي من الناحية الجيوسياسية كدولة مغلقة أي أن كل حدودها برية.

خريطة (02): الموقع الجغرافي لجمهورية مالي

المصدر: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2012/1/18/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

[1] قناة موريتانيا، " جمهورية مالي، " في:
https://www.youtube.com/watch?v=lnzicPqWHtg، تاريخ الإطلاع: (07 /2024/05)

وقد بلغ عدد سكان مالي سنة 2024 إلى23.884.391 نسمة،[1] موزعين على مساحة قدرت بحوالي 1.240.000 كيلومتر مربع، والتي قسمت من الناحية الإدارية إلى ثمانية أقاليم والمتمثلة في:

جدول (02): تسمية ومساحة أقاليم جمهورية مالي

اسم الإقليم بالعربية	اسم الإقليم بالفرنسية	المساحة بالكيلومتر المربع
العاصمة باماكو	Bamako	252
كايس	Kayes	119.743
كوليكورو	Koulikoro	95.848
سيكاسو	Sikasso	70.280
سيغو	Segou	64.821
موبتي	Mopti	79.017
تومبكتو	Tomboctou	496.611
غاو	Gao	170.572
كيدال	Kidal	151.430

المصدر: فاطمة الزهراء يوسفي، " الإنقسامات في مالي وإنعكاساتها على أمن وإستقرار منطقة الساحل الإفريقي، " أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020)، ص ص. 70-71

[1] populationtoday، " عدد سكان مالي 2024، " في:
https://populationtoday.com/ar/ml-mali/، تاريخ الاطلاع: 2024/05/15

2. الوضع الاقتصادي في مالي:

تعتبر دولة مالي من أفقر دول العالم، ويعد اقتصادها من الاقتصادات الهشة والمتخلفة، فهو يرتكز على قطاعي الزراعة والتعدين، ويذكر أن محصول القطن ومعدن الذهب يشكلان أهم صادرات البلاد، أي بمعدل 75 بالمئة من إجمالي الصادرات.

كما ويعتبر اقتصاد دولة مالي اقتصاد معيشي يعتمد على الإنتاج الغذائي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلى جانب اعتماده على الريع وعلى الديون الخارجية والمالية التي يمنحها البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، وعلى الرغم من تبني دولة مالي لسياسة الإصلاحات وإعادة هيكلة النظام، إلا أنه لا يزال يغلب عليه الطابع الاشتراكي المتمثل في ممارسات النظام الحاكم في توجيه الاقتصاد واحتكار الموارد والثروات.[1]

3. الوضع الاجتماعي في مالي:

تعتبر دولة مالي من أكثر الدول تنوعا في الإثنيات، وقد بلغ عدد سكانها سنة 2024 كما سبق وذكرنا إلى23.884.391 نسمة، 94 بالمئة منهم يعتنقون الدين الإسلامي، وحوالي 02 بالمئة الدين المسيحي، أما البقية فيعتنقون معتقدات محلية.

أما بالنظر إلى القبائل فنجد قبيلة الماندي والتي تجمع أكبر عدد من السكان بنسبة 80 بالمئة، يتمركزون بشكل كبير في الجنوب أين تقع العاصمة باماكو، أما في الجزء الشمالي فيتمركز به سكان أربع مجموعات إثنية، تتمثل في: العرب، والطوارق (البدو)، والفولاني، والسنغاي (المزارعين) الذين يمثلون أعلى نسبة في الشمال بمقدار 7.2 بالمئة من إجمالي عدد السكان، أما الطوارق فيمثلون نسبة 1.7 بالمئة من عدد السكان، بينما يمثل العرب نسبة ضئيلة قدرت ب 1.2

[1] فاطمة الزهراء يوسفي، **" الإنقسامات في مالي وإنعكاساتها على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي، "** أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020)، ص. 155

بالمئة، متواجدون في كل من تومبوكتو، قاو، وكيدال المنطقة الغنية بالموارد المعدنية، إلا أنها تعتبر الأكثر تخلفا من ناحية التنمية، ويطلق عليها اسم "أزواد".[1]

يشكل تعدد الإثنيات في مالي أكبر تهديد للاستقرار السياسي، كونه يسعى إلى خلق كيانات سياسية جديدة موازية للنظام السياسي القائم، وإحداث انقسامات وتحالفات جديدة، بناءا على الروابط المشتركة العرقية، أو الدينية، أو الانتماء القبلي أو غيره.[2] وهذا ما سعت إليه قبائل الطوارق المتمركزة في شمال دولة مالي، نظرا للتباين الاقتصادي والاجتماعي بين الإقليمين الشمالي والجنوبي، حيث أن جل الأنشطة الاقتصادية للبلاد والمشاريع التنموية تتركز في الجزء الجنوبي من البلاد أي بالتحديد في العاصمة باماكو، بينما يعاني الجزء الشمالي للبلاد من التهميش من قبل الحكومة المركزية، التي تبنت إستراتيجية الاحتواء والقمع ضدهم، أي القيام بعزلهم عن باقي المجتمع ومنعهم من كل أدنى حقوقهم وعلى رأسها حقوقهم السياسية في التمثيل السياسي في نظام الحكم أو المشاركة السياسية في الانتخابات...إلخ، وكذا استمرار سيطرة اثنية واحدة "البمبارا" على الحكم وعلى مؤسسات الدولة منذ الاستقلال.

لذا فبالرغم من ثراء المنطقة الشمالية بمختلف الثروات المعدنية إلا أنها لازلت تعاني من أدنى متطلبات الحياة، ومن التخلف الكبير في كل القطاعات الحيوية كالصحة، والتعليم، والتوظيف والمشاركة في مؤسسات الدولة وغيرها.[3]

[1] عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة **"تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي،"** حوليات جامعة الجزائر، م. 35، ع. 3، (سبتمبر 2021)، ص. 600

[2] فتيحة فرقاني، **"تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال مالي،"** مجلة رؤية تركية، م. 4، ع. 4، (أكتوبر 2015)، ص. 170

[3] صهيب عبد الصامد إسماعيل، **السياسية الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023)، ص ص. 29-30

خريطة (03): تمثل منطقة تمركز قبائل الطوارق بالصحراء الكبرى

المصدر : https://s.ourouba22.com

من خلال الخريطة الموضحة أعلاه، فإن قبائل الطوارق لا تتمركز في دولة مالي وحسب، وإنما تشمل المناطق الصحراوية الممتدة من الجنوب الليبي حتى شمال مالي، ففي ليبيا يتواجدون بمنطقة فزان،وفي الجزائر يتواجدون بمنطقة الهقار، وفي مالي يتواجد الطوارق بإقليمي أزواد وآدغاغ، أما في النيجر فيتمركزون بمنطقة أيِّير، وثمة تقديرات غير رسمية تقول أن العدد الإجمالي للطوارق يصل إلى 3,5 مليون نسمة، 85% منهم ينتشرون في مالي والنيجر، بينما يتوزع البقية بين الجزائر وليبيا.[1]

في السابق كانت مطالب قبائل الطوارق تقتصر على تحسين ظروف العيش، وتشجيع التنمية في شمال مالي، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد على كل مناطق البلاد، ورفض كافة أنواع الظلم الممارس في حقهم، وهذا ما كانت الحكومة المالية تعارضه نظرا لمحدودية الموارد

[1] سيد أحمد ولد أحمد سالم، " الطوارق أو الرجال الزرق، " في: https://aja.me/nfq76، تاريخ الإطلاع: (2024/05/12)

الاقتصادية للدولة، ونظرا لتحيز الطبقة الحاكمة لباقي القبائل المالية، فدفع ذلك بقبيلة الطوارق المالية إلى إحداث أربع ثورات للمطالبة بحقوقهم وهي:

1.3. ثورات الطوارق:

1.1.3. الثورة الأولى: ثورة كيدال 1962-1964:

وهي أول ثورة للطوارق في منطقة أزواد، جاءت كرد فعل على رئيس مالي السابق "**موديبوكيتا**" الذي سعى إلى النهب والاستيلاء على ممتلكات الطوارق والعرب المتواجدين شمال مالي، والسعي لإقامة النظام الاشتراكي في البلاد، مما دفع بالطوارق إلى اعتراض طريق دوريات جنود النظام ونزع أسلحتهم ومنعهم من التوغل داخل مخيمات العرب والطوارق، ما أدى إلى نشوب ثورة بين الجيش المالي والطوارق والتي راح ضحيتها العديد من الأفراد، وانتهت ثورة كيدال بفرض حكومة مالي حكما عسكريا على مناطق الطوارق، فترتب عن ذلك نزوح سكانها نحو الجزائر وليبيا وموريتانيا خوفا من بطش الجيش المالي.

2.1.3. الثورة الثانية 1990-1996:

بدأت الثورة الثانية في أزواد سنة 1990، بمهاجمة الحركة الشعبية لتحرير أزواد (تم تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أزواد بمساعدة من السلطات الليبية في عام 1987 م)[1]، وقام خلالها الجيش المالي بارتكاب العديد من الجرائم الشنيعة في حق المدنيين الطوارق، من أجل الضغط على ثوار هذه الحركة.

[1]ويكي واند، " ثورة الطوارق (1990-1996)، " في:
https://www.wikiwand.com/، تاريخ الإطلاع: (2024/05/12)

3.1.3. الثورة الثالثة 2006:

جاءت نتيجة عدم الالتزام بالشروط المتفق عليها في اتفاقية تمنراست 1991، ثم المعاهدة الوطنية لسنة 1992.

قادها ضباط من الطوارق منشقون من الجيش المالي، إلى جانب سياسيون ومثقفون من المجتمع الأزوادي، وأعلنوا ميلاد حركة باسم "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، حيث اقتصرت العملية على شن هجمات على الحاميات العسكرية المتواجدة في كيدال.[1]

4.1.3. الثورة الرابعة: ثورة ما بعد الربيع العربي 2012:

أما بعد نشوب ثورات الربيع العربي ومع عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا الذين كانوا في جيش الرئيس الليبي السابق معمر القذافي – وهم الممثلون في الحركة الوطنية لتحرير أزواد– تغيرت مطالب الطوارق السابقة فأصبحت تسعى إلى الاستقلال الكليعن دولة مالي وإقامة دولة أزواد المستقلة التي تضم كل من كيدال، وتومبكتو، وغاو، فنشبت الثورة الرابعة للطوارق في 2012، والتي كانت مسلحة وقوية على عكس سابقاتها، ما مكنها من هزيمة الجيش الحكومي واحتلال كل شمال مالي.[2]

[1]موسى عايدة العزب، **جذور العنف في الغرب الإفريقي**، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص ص. 37-45
[2]فتيحة فرقاني، نفس المرجع السابق، ص. 175

خريطة(04): التقسيم الجغرافي المعلن من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزواد

المصدر : https://upload.wikimedia.org،

وفي 16 أفريل 2012، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد انفصالها عن مالي واستقلال إقليم أزواد، وتعهدت ببناء مؤسسات ودستور ديمقراطي لدولة مالي، ولكن هذا الإعلان قوبل بالرفض الدولي والإقليمي، وترتب عنه نشوب عدة اشتباكات عسكرية بين الحركة الانفصالية والجماعات الإسلامية الناشئة في غرب إفريقيا، أين تمكنت الجماعات الإسلامية من السيطرة على مناطق من أزواد، إلى غاية تدخل القوات الفرنسية بطلب من الحكومة المالية لمحاربتها، فتمكنت بذلك فرنسا من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة: كيدال، تمبكتو، وغاو.[1]

[1]موسى عايدة العزب، نفس المرجع السابق، ص ص.46-47

4. الوضع السياسي في مالي:

عانت دولة مالي منذ استقلالها عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960، من سيطرة بعض أنظمة الحكم التي وصفت بالاستبدادية، والتي استولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة، فقد كانت السلطة متمركزة في يد الرئيس بصفة مطلقة، والذي عمل على منع كافة الممارسات السياسية والديمقراطية بقرارات دستورية لضمان البقاء والاستمرار على سدة الحكم، الأمر الذي أدى إلى غياب المساواة بين أفراد الشعب المالي، وتدهور اقتصاد الدولة.[1]

وقد مر مسار العملية السياسية في مالي منذ الاستقلال سنة 1960 وإلى يومنا هذا، بعدة فترات، يمكن تقسيمها إلى:[2]

1.4. الفترة الأولى (1960-1968):

عرفت دولة مالي في هذه المرحلة نشاطا سياسيا إقليميا، معتمدة في ذلك على النهج الاشتراكي، والذي كان بقيادة الرئيس الأول للدولة بعد الاستقلال "**موديبو كايتا**"، وقد اعتمد في هذه المرحلة على نظام الحزب الواحد القائم على فكرة تدعيم الوحدة الإفريقية، وخلق قواعد اقتصادية، فاعتمدت الدولة آنذاك على إصلاح النظام الزراعي باعتباره القطاع الرئيسي للبلاد، بالإضافة إلى التجارة، حيث قامت بإنشاء الشركة المالية للاستيراد والتصدير **SOMIEX** سنة 1960 لتصدير المنتجات المحلية، إلا أن المشروع الاشتراكي ل"**موديبو كايتا**" لم يرق إلى مستوى الطموحات وانتهى نتيجة الانقلاب العسكري على حكومة **كايتا** في 19 نوفمبر 1968.

2.4. الفترة الثانية (1968-1991):

تميزت هذه المرحلة بهيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم وعلى مؤسسات الدولة في البلاد، بقيادة الرئيس"**موسى تراوري**"، الذي اعتمد على نظام الحزب الواحد وقمع كافة الأحزاب السياسية

[1]مادي إبراهيم كانتي، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991** (القاهرة: مكتب العربي للمعارف، 2016)، ص. 33
[2]بن سالم قرش، **" هشاشة الدولة في إفريقيا دراسة حالة مالي، "** أطروحة دكتوراه غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023/2022)، ص ص. 113-116

المطالبة بالتعددية الحزبية، وبهذا فقد كانت بداية حكمه باعتقال عدد من معارضيه داخل المؤسسة العسكرية بتهمة التآمر ونهب الأملاك العمومية وجمع الثروة، وقام بعدها بوضع الدستور الثاني للبلاد في جوان 1974 بحثا عن الشرعية للنظام القائم.

ونتيجة للنظام السياسي الاستبدادي ل" **موسى تراوري**" ظهرت عدة حركات نقابية وطلابية مطالبة بالتعددية الحزبية وإقامة انتخابات حرة، حيث تم إنشاء عدد من الأحزاب السياسية مثل: الائتلاف من أجل الديمقراطية في مالي – الحزب الإفريقي من أجل التضامن والعدالة (ADEMA-PASJ) والمؤتمر الوطني لمبادرة الديمقراطية (CNID)، وقد استمرت هذه المظاهرات ضد النظام الحاكم واستمر معها استخدام العنف من قبل الجيش المالي ضد هؤلاء المعارضين، وصولا إلى تاريخ 26 مارس 1991 أين قاد " **أمادو توماني توري**" انقلابا ضد نظام "**موسى تراوري**" بحجة فشل الرئيس المخلوع في إنهاء النزاع بين النظام والمعارضة واحتواء مطالب المعارضين.[1]

3.4. الفترة الثالثة (1992-2002):

عرفت دولة مالي في هذه الفترة تنظيم انتخابات رئاسية تعددية فاز بها "**ألفا عمر كوناري**"، وقد شهدت هذه المرحلة التوصل إلى اتفاقية سلام في مارس 1996 ب **تومبكتو** تحت شعار"**شعلة السلام**" بعد سنوات من التمرد.

ومن أهم التعديلات التي جاء بها الرئيس **كوناري:** المحافظة على الأجزاء الدستورية المتعلقة بالشكل الجمهوري والعلماني للدولة، وتعددية الأحزاب، أما بالنسبة للقوانين التشريعية فيتم سنها تحت لواء المحكمة الدستورية. وقد عمل **ألفا عمر كوناري** بعد الفوز بعهدة ثانية سنة 1997 إلى تبني النهج الديمقراطي، وتحرير الإعلام وانتهاج اللامركزية بغية تفعيل المؤسسات وتلبية احتياجات المواطنين بالتساوي في كامل أقاليم البلاد، كما وسعى على تطوير الحركية الاقتصادية

[1]مادي إبراهيم كانتي، نفس المرجع السابق، ص ص. 35-36

من خلال زيادة العائدات والمنتجات الفلاحية، وإنعاش قطاع التعدين والنسيج، والمناداة بضرورة التكامل الإقليمي في إفريقيا، فعين كأول رئيس للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "**الإكواس**' وكذا الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا **UEMOA**، وانتهت فترة حكمه سنة 2002 بعد رفضه للترشح لعهدة ثالثة احتراما منه للدستور المالي الذي يحدد مدة الرئاسة بعهدتين.[1]

4.4. الفترة الرابعة (2002-2012):

تسلم الرئيس "**أمادو تومانى توري**" مقاليد الحكم في 08 جوان 2002، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، وقام بتعيين حكومته بدعم من الأحزاب السياسية في البلاد، كما وقد نجح في الفوز بعهدة ثانية سنة 2007 بعد أن حصل على دعم شعبي كبير، إلا أن الدول المجاورة كانت رافضة لحكمه نظرا لتورطه في علاقات فساد مشبوهة مع تنظيمات إرهابية وخوفا منها من توسع التهديدات الأمنية على حدودها.

وانتهت عهدة "**أمادو تومانى توري**" بعد الانقلاب العسكري الذي قام به مجموعة من المتمردين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم"**اللجنة الوطنية لاسترداد الديمقراطية واستعادة الدولة**"، والتي جاءت كرد فعل على البرنامج الذي أطلقه الرئيس سنة 2011 الخاص بالأمن والسلام والتنمية، والذي كان ممولا من طرف الشريك الأوروبي والجهات الدولية المانحة، فأدى ذلك إلى تأجيج حدة الصراع بين الشمال والجنوب نتيجة سياسة التهميش والإقصاء الممارسة من طرف الحكومة في مجال الاستثمارات، إضافة إلى انتهاكها لاتفاقية الجزائر لسنة 2006 و التي نصت على خفض انتشار قوات الجيش المالي في شمال البلاد.[2]

[1] بن سالم قرش، نفس المرجع السابق، ص. 114
[2] المرجع نفسه، ص. 115

5.4. الفترة الخامسة (2012-2024):

بعد أن شهدت دولة مالي سلسلة من الأحداث السياسية والأمنية، تعددت الأزمات الناجمة عن عدم الاستقرار وتواجد الجماعات المسلحة بالإقليم الشمالي للبلاد، أين استولى الحرس الرئاسي للرئيس **توماني** على الحكم عبر انقلاب عسكري بقيادة "**أمادو سانوغو**" الذي حكم لمدة 21 يوما، تم خلالها تجميد العمل بالدستور، وحل كافة مؤسسات الدولة، وتشكيل اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية. ثم خلفه عسكري آخر وهو "**ديونكوندا تراوري**"، والذي حكم لمدة 30 شهرا، وصولا إلى انتخاب "**إبراهيم أبو بكر كيتا**" في 4 سبتمبر 2013.

بعدها بحوالي سنتين تم التوصل إلى اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر في 2015، لتليها الانتخابات التشريعية في مارس 2020 والتي لم تصل نسبة المشاركة فيها إلى 10 بالمئة.

وقد شهدت البلاد انقلابا عسكريا آخر في أوت 2020 بقيادة "**عاصمي كويتا**" الذي بقي في الحكم إلى غاية سبتمبر من نفس السنة، وتم نقل صلاحيات الرئاسة منه إلى "**باه نداو**" والذي خولت له مهمة إنشاء دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عاجلة، غير أنه في 24 ماي 2021 عاد الجيش مرة أخرى لتسيير الحكم الذي أسنده مرة أخرى للعقيد "**عاصمي كويتا**" في عملية انقلاب جديدة، ما أدى إلى استمرارية هشاشة الوضع السياسي والأمني للبلاد.[1]

إذن ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن النظام السياسي في دولة مالي لم يعرف فترة استقرار تذكر من أيام استقلالها إلى يومنا هذا، حيث تكررت بها الانقلابات العسكرية، الأمر الذي أدى إلى العجز عن الوفاء بالتزامات البناء والتنمية، بل وفقدان السيطرة على الأقاليم الكاملة للبلاد، في ظل تصاعد التهديدات المسلحة، هذا ما فسر حالة الضعف والهشاشة التي يعاني منها النظام السياسي في مالي.

[1] بن سالم قرش، نفس المرجع السابق، ص ص. 115-116

المطلب الثالث: الفساد كعامل لهشاشة دولة مالي

تعد دولة مالي من ضمن العديد من الدول الإفريقية الهشة التي لازلت تعاني من مشكلة بناء الدولة الوطنية، حيث بعد أن نالت استقلالها سنة 1960، سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في البلاد، هذا ما أدى إلى بروز الصراع حول السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية.[1]

تعود جذور الهشاشة إلى الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار الفرنسي،حيث قام المستعمر عند احتلاله لدول المنطقة، بانتهاج ممارسات من أجل بسط نفوذه ومن أهمها سياسة "**فرق تسد**"، إذ سعى إلى ترسيم الحدود الجغرافية بين الدول الإفريقية دون مراعاة التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات والامتدادات العرقية والقبلية، فوجد الطوارق أنفسهم موزعين على خمس دول ذات سيادة وهي ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، وبوركينافاسو،[2] كما حرصت فرنسا كذلك على خلق نخب حاكمة تابعة لولائها قصد ضمان وصايتها على مالي وممارسة هيمنتها عليها، و قد تمثلت هذه النخب في قبائل "**البامبارا**" (الذين كانوا عبيدا للطوارق في الفترة الاستعمارية).

ولقد هذا الاختيار متعمد الخلق نوع من الفتنة والصراع الإثني بين الطبقة الحاكمة المتمركزة في جنوب البلاد، وبين قبائل الطوارق المتمركزين في الإقليم الشمالي، – الذي يعتبر محل أطماع القوى الدولية وعلى رأسهم المستعمرة السابقة فرنسا، كونه غني بالثروات الطبيعية وبالاحتياطات الكبيرة للذهب– لذا فإن تعيين نخب حكومية فاسدة قائمة على شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق من كافة الممارسات السياسية[3] كان بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في:

[1]محمد الامين بن عائشة، **" معضلة الإستقرار في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الجزائر، "** المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م. 14، (جوان 2023)، ص.42

[2]فاطمة الزهراء يوسفي، نفس المرجع السابق، ص. 258

[3]المرجع نفسه، ص ص. 258–259

- الحفاظ على المصالح الإستراتيجية، من خلال تكريس تبعية مالي السياسية والاقتصادية لها.
- ضمان إنشاء علاقات تعاونية بين الحكومتين الفرنسية والمالية، والتي هي في نفس الوقت في صالح فرنسا وتتوافق أيضا مع مصالح الحكومة المالية الفاسدة التي تسعى لكسب الدعم الفرنسي للبقاء في الحكم.
- تعيين نخب حكومية من قبائل "البامبارا" كان يهدف إلى:
  - ✓ تهميش الحكومة المالية لقبائل الطوارق المتمركزين شمال البلاد، وبالتالي عدم اهتمام الحكومة بتنمية المنطقة الشمالية، مما يزيد من فرص استنزاف الثروات والسيطرة عليها من قبل الدولة الفرنسية.
  - ✓ تأجيج حدة التوتر في مالي، ليتحول من صراع إثني إلى نزاع مسلح بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق المهمشة –التي تفتقر لأدنى مستويات الحقوق والخدمات العامة– وبالتالي يترتب عنها انعدام الأمن وتهديد حقوق الأفراد. ما يدفع بالقوات الفرنسية إلى بسط نفوذها العسكري في دولة مالي بحجة "حفظ السلم والأمن" ،إلا أن الهدف الخفي وراء تدخلها هو سعيها لتعزيز نفوذها السياسي والاستراتيجي في مالي وفي الساحل الإفريقي ككل، إلى جانب حماية مصالحها الاقتصادية من خلال تأمين شركاتها العاملة في مجال الطاقة والتنقيب والتعدين...إلخ.

إذن ومن خلال ما سبق، يتضح أن فساد الحكومة المالية ساهم بشكل كبير في بروز الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية، حيث أن افتقار الحكومة للنزاهة والشفافية، وتحيزها في توزيع الموارد بين الإقليمين الجنوبي والشمالي، أدى إلى انتشار الفقر والظلم، فترتب عنه نشوب العنف والرغبة في الانفصال عن الدولة، ما ساهم في "**هشاشة الدولة المالية**".

المطلب الرابع: مؤشرات الهشاشة في مالي

1. مؤشرات عدم التماسك:

1.1. الوضع الأمني في مالي:

تعتبر دولة مالي من أكثر الدول التي تشهد تدهورا مستمرا في وضعها الأمني، مما أدى إلى تهديد حياة المواطنين وحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها، وتتمثل هذه التحديات الأمنية في:

- **المأزق الأمني الداخلي:**

وهو الصراع القائم ما بين المجموعات الإثنية داخل دولة مالي، نتيجة غياب الانسجام والتوافق بين الحاكم والطوارق، حيث تصاعدت حدته ليتحول إلى نزاع مسلح بين المتمردين الطوارق والجيش الحكومي بعد انقلاب 22 مارس 2012.[1]

- **الجريمة المنظمة:**

تعاني دولة مالي من مشكلة كبيرة تتعلق بانتشار الجريمة المنظمة على أراضيها، والتي تشكل تهديدا جسيما للاستقرار والأمن الداخلي في البلاد، حيث تقتصر أنشطتها الإجرامية على تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، والإتجار بالبشر، وتنظيم الهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى التعدين الغير قانوني للذهب، في ظل غياب الرقابة الفعالة على الأنشطة الإجرامية.

[1] فاطمة حموتة، **" واقع أزمة مالي ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي، "** المجلة الجزائرية للأ من والتنمية، ع. 10، (جانفي 2010)، ص. 417

- **الإرهاب:**

تموقع دولة مالي قلب منطقة الساحل جعل منها ملاذا إستراتيجيا للمجموعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، والتي استغلت الفجوة الأمنية الداخلية بها –التي أدت إلى ضعف وعجز الحكومة والجيش الماليين على فرض سيطرتهم على كامل أراضي البلاد– لتعزيز قوتها وتوسيع نطاق عملياتها في المنطقة، كما أنها وجدت في ظلم وتهميش قبائل الطوارق وسيلة لزيادة توسعها، وهذا من خلال انخراط العديد من أبنائها في هذه التنظيمات الإرهابية.

2.1. صراع النخب:

من العوامل الأساسية التي زادت من حدة الانقسامات في مالي، هي تبني الدولة في أعقاب سقوط النظام العسكري للجنرال "موسى تراوري"، نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والحزبية، إلا أن سقوط هذا النظام القائم على التعددية الحزبية، ترتب عنه حالة من التجزئة والانقسام بين النخب وبين قبائل المجتمع، وهذا ما دفع بهذه النخب إلى التنافس السياسي الذي يرتكز على المصالح الشخصية، بدل من التركيز على البرامج التنموية للدولة، لذا فإن نظام التعددية الحزبية في مالي زاد من فجوة الانقسامات العرقية والهوية، وأضعف التماسك الوطني.[1]

3.1. الظلم الاجتماعي:

ويتجلى هذا في دور النظم السياسية الشمولية المالية منذ استقلالها عن فرنسا، فرض وضع اقتصادي مزري على سكان شمال البلاد وخصوصا في إقليم "**تومبكتو**"، وتبني ضدهم سياسة العزل والتهميش المعنوي والتنموي والإقليمي، إلى جانب إقصائهم من المشاركة في عملية التمثيل السياسي.

[1] فاطمة الزهراء يوسفي، نفس المرجع السابق، ص ص. 207–208

حيث أن احتكار الطبقة الزنجية على مقاليد الحكم وتشكيل نخبة موالية لها، ساهم بشكل كبير في تقويض العدالة الاجتماعية في مالي، فأظهرت انحيازا ثقافيا واجتماعيا للطبقة الزنجية، وفي المقابل قامت بتهميش قبائل الطوارق المتمركزة شمال البلاد "**أزواد**"، واستهلاك موارد إقليمها دون إنشاء أي مشاريع تنموية في المنطقة،[1] ما أدى إلى تحريك السلوك النزاعي لدى قبائل الطوارق.

وفي هذا الإطار يرجع الباحث "**مانو دايك Dayak Mano**" جذور أزمة الطوارق إلى الظلم الاجتماعي الذي مارسته الحكومة المالية ضدهم من خلال تبنيها لإستراتيجية قائمة على:[2]

- ✓ تهميش قبائل الطوارق وإبعادهم عن المناصب الحكومية والسياسية وحتى الإدارية.
- ✓ انتهاج سياسة التجويع والتحريض ضد قبائل الطوارق.
- ✓ تغييب كافة البرامج التنموية والمشاريع الاقتصادية التي تستهدف شمال البلاد "أزواد".
- ✓ ممارسة البيروقراطية ضد الطوارق على مستوى الإدارات والهيئات الرسمية، نظرا لاعتبارهم كمواطنين من الدرجة الثانية.
- ✓ استيلاء الحكومة والجيش الماليين على المساعدات الخارجية الموجهة للشعب التارقي.

من خلال التطرق إلى السياسات الجائرة الممارسة من قبل الحكومة المالية ضد قبائل الطوارق، يمكن اعتبار أن هذا الظلم الاجتماعي واللاعدالة السياسية والاقتصادية، هو الذي ساهم في توليد الشعور لدى الطوارق بعدم الانتماء والرغبة في الانفصال عن الدولة المالية، واللجوء إلى استعمال العنف المسلح في ظل غياب آليات فعالة للتواصل والحوار مع الحكومة.

[1] أيمن السيسي، **من نواكشوط إلى تمبكتو الكتابة على حافة الموت**، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2016)، ص. 29

[2] يحيى مشرط، **" الأزمة في شمال مالي وتداعيتها على منطقة الساحل الإفريقي،"** مجلة الحوار المتوسطي، م. 9، ع. 2، (سبتمبر 2018)، ص. 339

2. المؤشرات السياسية:

1.2.شرعية الدولة:

تميز النظام السياسي في مالي منذ استقلاله باستغلاله للسلطة لمصالحه الخاصة وسعيه للبقاء فيها، واللجوء إلى القوة والعنف لضمان الولاء والامتثال له، حيث تعتبر شرعية الدولة في مالي جد هشة وهذا نظرا لفساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة وفقدان ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى آلية الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى الحكم، كما أن من بين أهم العوامل التي تفسر ضعف شرعية الدولة في مالي هي تمرد الطوارق – المتمركزين في شمال البلاد– ضد النظام السياسي وتحالفهم مع جماعات تتبنى نهج العنف لتحقيق مطالبهم وإسقاط النظام، ما أدى بالسلطة الحاكمة إلى فقدان السيطرة على كل أقاليم الدولة، و الدفع بها إلى الدعوة لتدخل قوى أجنبية لاسترداد الأمن و الاستقرار، الأمر الذي يفسر حالة الضعف والهشاشة التي يعرفها النظام السياسي الحاكم. إضافة إلى أن التدخل الأجنبي يزيد من تقييد شرعيتها أين تصبح السلطة عاجزة عن توظيف قدراتها والتمتع باستقلالها وسيادتها في إدارة الأوضاع وفي صناعة القرار.[1]

2.2. الخدمات العامة:

يشهد قطاع الخدمات العامة في مالي مستويات منخفضة من التوفر والجودة، خاصة في الإقليم الشمالي للبلاد، حيث يعاني قبائل هذه المنطقة من نقص في المياه، والغذاء، والصحة، والتعليم، والكهرباء وغيرها، وهذا نظرا لتحيز الحكومة المالية في توزيع الموارد وتحسين البنية التحتية لصالح الإقليم الجنوبي فقط. هذا ما زاد من تنامي حدة الفقر واللاعدالة الاجتماعية في المنطقة، وساهم في خلق التوترات بين الحكومة وقبائل الطوارق.

[1]بن سالم قرش، **هشاشة الدولة في إفريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022 /2023)، ص ص. 113، 116، 119، 120

3.2. سيادة القانون:

تواجه سيادة القانون في دولة مالي عدة تحديات نتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد، فبالرغم من وجود إطار قانوني رسمي ودستور يضمن الحقوق والحريات للمواطنين، إلا أنها تبقى شكلية. هذا ما يبرر التوترات السياسية والعنف المتزايد في البلاد.

وعلى الصعيد القضائي، فإن محاكم دولة مالي تعاني من نقص في الموارد والكفاءات، وهذا ما يفسر تفشي ظاهرة الفساد واللاعدالة في البلاد.

3. المؤشرات الاجتماعية:

1.3. الضغوط الديموغرافية:

تواجه دولة مالي ضغطا ديموغرافيا كبيرا، حيث يمثل سكان مالي 0.23 في المئة من إجمالي عدد سكان العالم، مما يعني بالقدر الأكثر جدلًا أن شخصًا واحدًا في كل 440 شخصًا في العالم هو مقيم في مالي.[1]

وقد قدرت الكثافة السكانية في البلاد سنة 2024 ب 23.884.391 نسمة، بمعدل نمو سنوي قدره 3.056 ٪، أي أنها في تزايد مستمر مقارنة بالسنوات الماضية.[2]

[1] المؤشرات الاقتصادية، " مالي عدد السكان 1960-2022 معطيات والتوقعات 2023-2024،" في: https://ar.tradingeconomics.com/mali/population، تاريخ الإطلاع: 2024/05/15

[2] populationtoday، نفس الموقع الإلكتروني السابق

الوثيقة (01): منحنى بياني يبين التزايد السكاني في مالي في الفترة الممتدة ما بين 2006 و2022

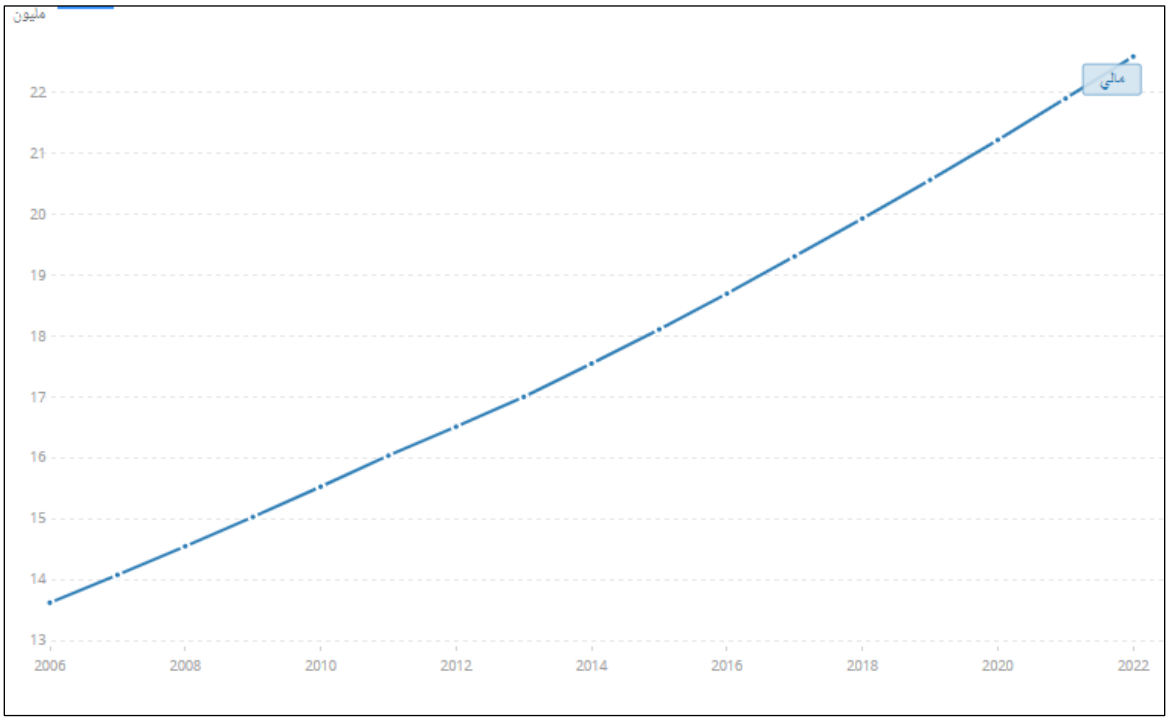

المصدر : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2022&locations=ML&start=2006

من خلال المنحنى الذي وضعته مجموعة البنك الدولي والموضح أعلاه، نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2022، أي في غضون 16 سنة، زادت نسبة الكثافة السكانية في دولة مالي بحوالي 8.5 مليون نسمة (كل سنتين يقابلهما زيادة عدد السكان بمعدل مليون مواطن).

حيث أن هذا النمو الكبير في عدد السكان ساهم بشكل كبير في الزيادة من حدة الهشاشة في البلاد، نظرا لزيادة الضغط على الموارد الطبيعية كالمياه والغذاء والطاقة، وعجز الحكومة على تلبية مختلف احتياجات مواطنيها في كافة القطاعات، مما أدى إلى إعاقة كل الجهود الاقتصادية والتنموية في البلاد، وارتفاع نسبة الفقر والتوتر الاجتماعي خاصة بين مواطني الإقليم الشمالي والجنوبي.

2.3. التدخل الخارجي:

تتجاوز الدوافع الحقيقية للتدخل الخارجي في دولة مالي، مكافحة التهديدات الأمنية ودعم الاستقرار في المنطقة، بل إن القوى الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية من خلال تعزيز النفوذ الجيوسياسي وبناء قواعد عسكرية في المنطقة، بالإضافة إلى أخرى اقتصادية تشمل رغبات الدول المتدخلة في السيطرة على الموارد الطبيعية والثروات المتواجدة على أراضيها.

ومن أهم القوى الكبرى التي أبدت اهتمامها بدولة مالي هي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، إلى جانب فرنسا (القوة الاستعمارية للمنطقة سابقا)، لذا سيتم التطرق إليها كونها تمثل أكبر مهيمن على دولة مالي.

- **التدخل الفرنسي في مالي لتعزيز النفوذ:**

منذ إستقلال مالي عن فرنسا سنة 1960م، ظل التدخل الفرنسي في شؤون البلاد حاضرا بطرق متعددة، حيث إستمرت فرنسا في لعب دور كبير في السياسة والإقتصاد والأمن في مالي من أجل ضمان سيرورة المصالح الفرنسية في المنطقة، إلا أن أول تدخل عسكري مباشر لفرنسا في مالي كان بعد سيطرة الجماعات الإنفصالية على إقليم "أزواد" في 2012، فكان التدخل بمبررات قانونية وسياسية، فهو يستند إلى قرار مجلس الأمن 2085، المؤرخ في20 ديسمبر 2012 ويأتي استجابة لطلب الرئيس "**ديبونكودا تراوري**" لتحقيق الأهداف المتمثلة في:[1]

- ✓ استرجاع الاستقرار في منطقة شمال مالي.
- ✓ إبعاد التطرف الديني ومحاربة الإرهاب.
- ✓ القضاء على الجريمة المنظمة، وحماية حقوق الإنسان.

[1] زهير جبارة، عادل بن عمر، **"التدخل الفرنسي في مالي دراسة الأبعاد والمخرجات،"** مجلة ابحاث قانونية وسياسية، م. 7، (جوان 2022)، ص. 675

وفي هذا الصدد أكد رئيس الحكومة الفرنسية على أن **التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي:**[1]

- ✓ **إيقاف زحف المجموعات الإرهابية المتمركزة في الإقليم الشمالي لدولة مالي نحو الجنوب.**
- ✓ **الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية.**
- ✓ **التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن".**

إلا أن السياسة الفرنسية وفقا لمنطق "**شارل ديغول**" – الذي يؤكد على ضرورة ضمان الصدارة الدولية لفرنسا في مستعمراتها القديمة–[2] وتدخلها في منطقة الساحل وتحديدا في دولة مالي كان بهدف الاحتفاظ وتعزيز سيطرتها على مستعمراتها القديمة، إلى جانب إمكانية تدخلها في أي لحظة قصد الحفاظ على المصالح الاستراتيجية في منطقة امتداد النفوذ. هذا ما دفع بها إلى صياغة "**سياسة فرنسا–إفريقيا**" المعروفة باسم **"francafrique "**.

أبعاد التدخل الفرنسي في مالي:

واستنادا إلى ما سبق، فإنه يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للتدخل الفرنسي في مالي.

○ البعد السياسي:

بحكم العلاقة الاستعمارية بين فرنسا ومالي، أصبحت فرنسا تلعب دور رئيسي في دعم الأنظمة السياسية والنخب الحاكمة، حيث أن استمراريتهم في السلطة يضمن لها ممارسة سيطرتها على دولة مالي، من خلال عقد اتفاقيات سياسية وأمنية مشتركة،وفقا لما يتماشى مع مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، ويتنافى مع مصالح الشعب المالي، ما يؤدي إلى زيادة عمق هشاشة الدولة، كون ذلك يعتبر كبديل للاستعمار التقليدي.

[1] عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html، تاريخ الاطلاع: (2024/05/15)

[2] فاطمة حموتة، نفس المرجع السابق، ص. 420

- **البعد الاقتصادي:**

ويكمن في رغبة فرنسا في التحكم في استغلال الثروات التي تتمتع بها دولة مالي، وغلق الطريق أمام الدول المنافسة لها كالصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،[1] كون أن دولة مالي تعتبر ثالث دولة إفريقية منتجة للذهب، حيث **قدرت وزارة المناجم أن مالي لديها 800 طن من رواسب الذهب في نحو 300 موقع تعدين حرفي، وقد بلغ إنتاجها سنة 2021 ال 63.4 طن**[2].

كما أن مالي تحتوي على مخزون هائل من مادة اليورانيوم الذي تعتمده فرنسا بنسبة 75 بالمئة كوقود نووي لتوليد الطاقة الكهربائية، إلى جانب احتياط 2 مليون طن من الحديد، واحتياط 1.5 مليون طن من البوكسيت، والعديد من الاحتياطات الأخرى كالنحاس والرخام والرصاص.[3]

- **البعد الاستراتيجي:**

تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري المباشر في مالي إلى انتهاج إستراتيجية هجومية من أجل فرض سيطرتها على البلاد، ومنع التوغلات الأمريكية والروسية والصينية المنافسة لها،والتي أصبحت ترى مصالحها موجودة في القارة الإفريقية، وتسعى هي الأخرى في إقامة شراكات اقتصادية مع الدول الإفريقية. فساهم ذلك من تقليص النفوذ والدور الحيوي لفرنسا في مالي، وفي القارة الإفريقية ككل.[4]

كما تسعى القوات الفرنسية من خلال تدخلها المباشر في مالي أو من خلال تقديم المساعدات العسكرية للحكومة المالية، إلى مجابهة التهديدات الأمنية والقضاء عليها بشكل كامل، خوفا من سيطرة الجماعات الإرهابية أو الحركات الإسلامية، وحركة أزواد المسلحة على شمال

[1] زهير جبارة، نفس المرجع السابق، ص. 676
[2] سكاي نيوز عربية، بريق الذهب "فاغنر" و"داعش" يتسابقان على كنوز مالي، في:
https://www.skynewsarabia.com/world/1549153، تاريخ الإطلاع: (2024/05/22)
[3] زهير جبارة، بن عمر عادل، المرجع نفسه
[4] زهير جبارة، بن عمر عادل، نفس المرجع السابق، ص. 677

البلاد، مما يعني تهديد الأمن الإقليمي، أي أمن الدول المجاورة لدولة مالي وبالتالي يصبح النفوذ الفرنسي والمصالح الفرنسية –في مالي وفي الدول المجاورة لها– مهددة هي الأخرى.[1]

4. المؤشرات الاقتصادية:

1.4. التدهور الاقتصادي والفقر:

تعتبر دولة مالي واحدة من أفقر دول المنطقة، حيث يعاني اقتصادها من مستويات مرتفعة من التدهور، مما ساهم في تردي الأوضاع الاجتماعية وانتشار الفقر بشكل كبير، كما أكدته إحصائيات البنك الدولي من خلال المؤشر العددي للفقر، إذ أنه في سنة 2021 بلغت نسبة السكان الماليين الذين هم عند خط الفقر 44.60 بالمئة من إجمالي عدد المواطنين، كما أشارت المنظمة الأممية إلى أن نحو ربع سكان مالي يعانون انعداما حادا في الأمن الغذائي، وأن أكثر من 2500 شخص مهددون بالمجاعة في منطقة ميناكافي سنة 2023[2]، وهذا الارتفاع جاء نتيجة لعدة عوامل، والمتمثلة في:

- انخفاض الإنتاجية في دولة مالي، والذي جاء نتيجة لتغير المناخ، وللارتفاع الكبير في درجة الحرارة وندرة الأمطار، ما أدى إلى تدهور القطاع الزراعي الذي يمثل النشاط الأساسي، والمصدر الرئيسي للأمن الغذائي لجزء كبير من سكان البلاد.
- الصراعات المتكررة بين الحكومة المالية والجماعات المتطرفة، إلى جانب انتشار التهديدات الأمنية كالجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، ساهم في انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي، نتيجة البنية التحتية المدمرة للبلاد، وزيادة الحكومة المالية في إنفاقها العسكري لمواجهة هذه الجماعات، مما يحول الموارد عن القطاعات الاقتصادية الحيوية كالتعليم والصحة والتنمية...إلخ.

[1] المرجع نفسه، ص. 678

[2] سكاي نيوز، الأمم المتحدة تحذر من إنعدام الأمن الغذائي في النيجر ومالي، في: https://www.skynewsarabia.com/business/1649896، تاريخ الإطلاع: (2024/05/27)

- تأثير التحديات العالمية المتشابكة كتباطؤ النمو الاقتصادي، وتفشي جائحة كورونا التي تسببت في ضياع مكاسب ثلاث سنوات من التقدم، حيث أنها ساهمت في تفشي الفقر بزيادة قدرها 23 مليون شخص في العالم في الفترة الممتدة ما بين 2019 و2022،[1] وتعتبر الدول الهشة كدولة مالي الأكثر تضررا من تلك الجائحة.
- تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2023 هي الأخرى كانت لها تأثيرات فورية على اقتصادات الدول الإفريقية ومن بينهم دولة مالي، حيث أشارت "**أهونا إزياكونوا**" الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا، أن العديد من دول القارة شهدت زيادة مفرطة في أسعار كل المواد الغذائية بعد الحرب،[2]مما أسهم في تفاقم مستوى الفقر وتدهور الاقتصاد في مالي، مهددا بذلك الأمن الغذائي في البلاد بشكل كبير.

إذن ونتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن دولة مالي تعاني من تدهور كبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أكد عليه تقرير البرنامج الأممي، مشيرا إلى أن الصراع المسلح والنزوح الداخلي وتقييد وصول المساعدات الإنسانية في البلاد، أصبح يهدد اليوم حياة مالا يقل عن 200 ألف طفل دون سن الخامسة، معرضون لخطر الموت من الجوع.[3]

2.4. تراكم الديون:

من بين أكثر العوامل التي كرست تبعية دولة مالي للقوى الدولية وزادت من هشاشتها هي الاعتماد المتوالي على المساعدات الأجنبية، التي أدت إلى تراكم الديون، ما مكن الدول المانحة من التدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للبلاد، فزاد ذلك من عجز السلطات المالية عن

[1]مجموعة البنك الدولي، نظرة عامة على أوضاع الفقر، في:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview، تاريخ الإطلاع: (2024/05/27)
[2]الجزيرة نت، حرب روسيا على أوكرانيا كيف أثرت على دول افريقيا وهل من سبل لحل النزاع، في:
https://aja.me/mzvqit، تاريخ الإطلاع: (2024/05/27)
[3]القاهرة الإخبارية، تحذيرات أممية ربع سكان مالي يعانون من إنعدام الأمن الغذائي، في:
https://alqaheranews.net/news/41864/، تاريخ الإطلاع: (2024/05/27)

التحكم في قراراتها السياسية والاقتصادية أو تنظيم عمل الشركات ولاسيما فيما يتعلق بمواردها الطبيعية الواقعة في شمال البلاد.[1]

3.4. التنمية الاقتصادية الغير متكافئة:

من أبرز عوامل هشاشة دولة مالي هي التحديات الكبيرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الغير متكافئة، حيث ترتكز الثروة والنشاط الاقتصادي بشكل رئيسي في العاصمة "باماكو" وبالمناطق المحيطة بها، أي في الإقليم الجنوبي للبلاد، كما أن أغلب الموارد يتم توجيهها إلى هناك، بينما يعاني الإقليم الشمالي من فقر مدقع وتهميش اقتصادي كبير، حيث أنه يفتقر لأدنى متطلبات الحياة من الغذاء، المياه، الصحة والتعليم...إلخ. الأمر الذي أدى إلى تعميق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الكبير بين أفراد الدولة الواحدة.

4.4. النزوح:

تميزت دولة مالي بعدد قارب 1.2 مليون مهاجر، أي ما يعادل 9 بالمئة من السكان، والذي كان نتيجة للتدهور الاجتماعي والأمني في البلاد.

وتعد فرنسا الدولة المستقطبة الأكبر لعدد المهاجرين الماليين، وتمثل الجزائر بالنسبة للماليين مركز عبور أو استقرار وفق الظروف المتاحة، لذا تخصصت شبكات إجرامية في تنظيم الهجرات غير شرعية باتجاه الجزائر رغم كل مخاطرها.[2]

بناءا على المؤشرات التي تم ذكرها، يظهر أن دولة مالي تواجه تحديات كبيرة تشمل كل من الاضطرابات السياسية المتكررة، والتمردات المسلحة في الشمال، وتهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهذا ما ساهم في تدهور الدولة على كافة مستوياتها، وجعلها عرضة للتبعية والتدخلات الخارجية.

[1] صهيب عبد الصمد اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص. 37

[2] بن زبان بن يطو، سالم برقوق، **" المنظومة الأمنية الجزائرية في احتواء مخلفات المعضلات الأمنية في دول الساحل الإفريقي، "** المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م. 7، (مارس 2023)، ص. 1779

المبحث الثاني: آليات الحد من الفساد والهشاشة الدولية، وتعزيز الأمن الداخلي

تعد مسألة مكافحة الفساد والتقليل من حدة هشاشة الدولة وإعادة بناءها، وكذا تطوير التنمية الاقتصادية المحلية، الإستراتيجية الفعالة لتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي للدولة الهشة.

لذا أصبح من الضروري تبني آليات صارمة لمكافحة الفساد بأشكاله، وتقوية مؤسسات الدولة وفرض سيادة القانون، لمنع توغل كافة التهديدات الأمنية والتدخلات الخارجية، وخلق بيئة أكثر أمنا واستقرارا، في حين أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا حيويا في هذا الإطار المتكامل، حيث أنها تعمل، إلى جانب مسألة الحد من الفساد والهشاشة الدولية،على حماية سيادة الدولة وتعزيز الأمن الداخلي فيها.

المطلب الأول: الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الفساد

مع الانتشار الكبير لظاهرة الفساد عبر العالم، أصبحت العديد من المجتمعات تواجه تحديات خطيرة تهدد بشكل مباشر استقرارها وتنميتها، كون أن هذه الظاهرة تشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في الدول، وهذا ما استدعى تكثيف الجهود الوطنية والدولية الساعية إلى تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الشفافية والنزاهة، للحد من الفساد ومن المخاطر المترتبة عنه.

1. الجهود الوطنية لمكافحة الفساد:

1.1. تعزيز دور الإعلام الحر:

تلعب وسائل الإعلام دورا أساسيا في مكافحة الفساد، وهذا من خلال الكشف عن التجاوزات القانونية، والممارسات الاحتيالية، التي يتورط فيها رجال الحكومة أو رجال الأعمال.

فتمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يمكنها من المشاركة بفعالية في عملية المحاسبة والمساءلة، وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها من التهديدات المنجرة عن حالات الفساد.[1]

كما أن وسائل الإعلام تمثل قوة ناعمة قادرة على التأثير وتوجيه المواطنين، من خلال إعادة الترتيب القيمي والسلوكي للمجتمع المستهدف، وإنشاء وعي سلوكي رافض لجل أنواع الفساد والانحرافات القانونية.[2]

2.1. تعزيز آلية الحوكمة المفتوحة:

إن مهمة الحوكمة المفتوحة تكمن في نشر كافة الوثائق والمعلومات – المتعلقة بأنشطة الهياكل الحكومية والعمومية – على الأنترنت،[3] لذا فإن ممارسة أعمال الفساد في القطاعين الحكومي و الإداري يصبح مستحيلا في ظل الحوكمة المفتوحة، وهذا نظرا للشفافية التي ترتكز عليها، والمتمثلة في نشر البيانات والمعلومات الحكومية المتعلقة بالعقود الحكومية، وتفاصيل الإنفاق العام والتقارير المالية وغيرها، بشكل دوري ومفتوح للجميع، مما يسمح للمواطنين والصحافة ومنظمات المجتمع المدني من مراقبة استخدام الموارد والمشاركة في صنع القرارات السياسية.

3.1. تعزيز دور المجتمع المدني:

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد (من رقابة ومساءلة الحكومة وتوعية المجتمع...إلخ)، إلا أن دورها البارز في هذا المجال يتمثل في امتلاكها لآلية ردعية، والمتمثلة في آلية "اللجوء إلى القضاء"، حيث يقوم المجتمع المدني برفع دعاوى ضد الفساد والمفسدين إلى الهيئة القضائية، [4]التي لا بد أن تكون مستقلة عن باقي الهيئات

[1]نبيلة عبد الفتاح قشطي، **" دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد، "** مجلة المحلل القانوني، م. 4، (جوان 2022)، ص ص. 108-109
[2]المرجع نفسه، ص. 111
[3]أحلام عابد، **" الحوكمة المفتوحة كخيار استراتيجي لضمان ممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة في الجزائر، "** مجلة النبراس للدراسات القانونية، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021)، ص. 74
[4]حياة عمراوي، **" دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، "** مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، م. 9، ع. 2، (أكتوبر 2022)، ص ص. 62-63

والفواعل الأخرى (استقلالية القضاء) للتمكن من تحقيق العدل في تطبيق القانون ومعاقبة المفسدين مهما كانت مكانتهم السياسية.

4.1. تعزيز الميريتوقراطية:

ويقصد بها تعزيز سياسة مفادها أن السلطة ونظام الحكم والإدارة يجب أن تمنح للطبقات التي تمتلك العديد من الإنجازات والخبرة والذكاء والمصداقية والعزيمة والسلوك المتميز.

ولعل أفضل مثال على نجاح تطبيق النظام الميريتوقراطي هو ما حدث في سنغافورة حينما ترأسها الراحل "**لي كوان يو**"، والذي استطاع أن يحقق العديد من الإنجازات المذهلة التي كانت متساوية مع الإنجازات التي حققتها الديمقراطيات الغربية.[1]

فنظام الميريتوقراطية يتميز بعدة خصائص تتمثل في الجدارة والكفاءة والتقييم العادل وتوفير الفرص للتعلم والتدرب، إضافة إلى إتباعها للعمليات والإجراءات الواضحة والشفافة لضمان العدالة والمساواة.

إلى جانب هذه الآليات الوطنية المساهمة في مكافحة الفساد، لا بد من عدم الغفلة عن ضرورة توسيع صلاحيات الأجهزة الرقابية والتخويل لها بنشر التقارير المتعلقة بالفساد والمفسدين، إضافة إلى خلق قنوات اتصال فعالة بين المواطنين والهيئات المعنية بمكافحة الفساد والجريمة، وإبلاغهم عن مختلف التجاوزات القانونية، والنشاطات المشبوهة المتعلقة بتبييض الأموال والجريمة وغيرها، ضف إلى ذلك ضرورة سن قوانين وعقوبات صارمة ضد كل من يحاول المساس بالمصلحة العامة أو المال العام من خلال ممارسته لجرائم الفساد.

[1] عبد الله المدني، " الميروقراطية تنافس الديمقراطية كنظام للحكم، " في:
https://www.alayam.com/Article/courts-article/399909/Index.html، تاريخ الإطلاع: (2024/06/03)

2. الجهود الدولية:

وتتضمن مجموعة من الإجراءات والمبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد، ومن بين أهم المنظمات الدولية التي تسعى للحد من الفساد نجد:

1.2. منظمة الشفافية الدولية:

تلعب منظمة الشفافية الدولية دورا مهما في صياغة أحكام الاتفاقيات الدولية، ورقابة مدى التزام الدول بصياغة واحترام أحكام هذه الاتفاقيات بصفة فعالة في قوانينها الداخلية،[1] لتقوم فيما بعد بترتيب دول العالم من حيث درجة انتشار الفساد فيها من خلال إصدارها السنوي لتقرير "**مؤشر مدركات الفساد**".

- **مهامها:**

ترتكز مهام منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد على جملة من المبادئ والمتمثلة في:[2]

- الاهتمام بمبادئ الديمقراطية، والمشاركة، واللامركزية، والشفافية، والمساءلة على المستوى المحلي، وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم.
- إدراك واقع الفساد وتعريفه، والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تتخذ ضده على الصعيدين القومي والدولي.
- الضغط على وسائل الإعلام لتكشف عن أخطار الفساد والأضرار المترتبة عنه ولاسيما في الدول الهشة.
- إدراك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعدية للحدود الإقليمية لكل دولة، لذا وجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة.

[1] ياسمين بنت بني بلعسل، **" مساهمة المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد، "** مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، ع. 6، (مارس 2021)، ص. 175

[2] نفس المرجع، ص. 172

2.2. البنك الدولي:

يعتبر مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية للدول الهشة والفاشلة في جميع أنحاء العالم، كما ويختص البنك الدولي كذلك في مساعدة الدول على مكافحة الفساد، من خلال استناده على تدابير وقائية وأخرى ردعية تختص في الاستجابة السريعة لمقتضيات الكشف عن الفساد المتعلق بالمشاريع التي يمولها.[1]

- **مهامه:**

بادر البنك الدولي إلى وضع أربع استراتيجيات تساهم في مكافحة الفساد، والمتمثلة في:[2]

- منع كافة أشكال الفساد المالي والاحتيال في المشروعات الممولة من قبل البنك، واعتبار مكافحة الفساد المالي شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي.
- يقوم البنك الدولي بتحديد شروط ومعايير الإقراض، إلى جانب وضعه لسياسة المفاوضات وتصميم المشاريع.
- تقديم العون للدول الهشة والنامية التي تعتزم مكافحة الفساد المالي، خاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج المكافحة، ويكون ذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع مؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية. كما أن البنك الدولي لا يضع برامج موحدة لكافة الدول، وإنما يطرح نماذج عينية تبعا لظروف ودرجة تعقيد كل دولة.
- المساعدة وتنسيق الجهود الرامية لمحاربة الفساد المالي على المستويين الوطني والدولي، من خلال جمع ونشر المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد، إضافة إلى إنشاء تعاون استراتيجي مع منظمات دولية أخرى كصندوق النقد الدولي، والعمل على تعزيز الحوار بين الدول من أجل إرساء دعائم مكافحة الفساد المالي.[3]

---

[1] حنان قاجي، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص ص. 22-24

[2] رمزي بوزام، **" دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، "** المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، م. 3، ع. 2، (ديسمبر 202)، ص. 94

[3] المرجع نفسه ، ص. 95

3.2. صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج لمبادئ الحكم الراشد، حيث يتمتع الصندوق بصلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد دول الأعضاء أو على الصعيد العالمي.[1]

- **مهامه:**

تتمثل مبادرات صندوق النقد الدولي في تعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد متفشيا إلى درجة إعاقة النهوض بالتنمية الاقتصادية، وللحد من الفساد قام الصندوق بوضع مجموعة من الضوابط المتعلقة بتقديم القروض والمساعدات[2]، ومن بين أهم حالات الفساد التي تحرم الدول من تلقي المساعدات من طرف صندوق النقد الدولي نجد:[3]

- في حالة تورط المسؤولين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية.
- إساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة.
- استغلال السلطة من قبل الجهات المسؤولة عن الإشراف عن البنوك.
- ممارسة الفساد في مجال تنظيم الاستثمار الوطني.

[1] حنان قاجي، نفس المرجع السابق، ص. 26
[2] خالد سكوتي، **" الجهود الدولية لمكافحة الفساد، "** مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م. 16، (جوان 2023)، ص. 753
[3] المرجع نفسه

المطلب الثاني: آليات الحد من هشاشة الدولة وإعادة بناءها

تعد قضية الحد من هشاشة الدولة من أهم القضايا التي تتطلب اهتماما عالميا متزايدا في الوقت الحالي، حيث أضحت الدول الهشة تشكل خطرا كبيرا على الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي، وهذا نظرا لما صاحبته من ظهور للتهديدات الأمنية والنزاعات المتكررة بين طبقات المجتمع أو ما بين الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، والتي اتخذت من إقليم الدولة الهشة ملاذا لممارسة نشاطاتها الإجرامية.

كما أن الافتقار إلى حكم فعال وتطبيق ميداني لسيادة القانون يجعل من الصعب مواجهة هذه التحديات الأمنية، التي تتميز بامتداد تأثيراتها عبر حدود الدول المجاورة للدولة المتضررة، لذا أصبح من الضروري إعادة بناء الدولة لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية.

❖ عمليات إعادة بناء الدولة:

تعتمد عملية إحياء الدولة الهشة أو إعادة بنائها على مجموعة من العمليات المعقدة طويلة المدى، تتمثل أهمها في:

1. المجالات التأسيسية:

تقع المجالات التأسيسية في صميم جهود بناء الدولة، وتشمل التسوية السياسية، الأمن وفرض سيادة القانون، والإدارة العامة.

إلا أن هذه الشروط يجب أن تستند على شرعية تحددها لها طبيعة الظروف والأيديولوجيات التي تسود المجتمع، وتتمثل هذه المجالات في:

- **التسوية السياسية:**

وتتمثل في الاتفاق الصريح بين النخب حول قواعد وطبيعة توزيع السلطة والعمليات السياسية التي يتم من خلالها ربط الدولة بالمجتمع، كما تتضمن التسوية السياسية: مراجعة الدستور والقوانين وتعديلها لضمان سيرورة النظام الداخلي للبلاد، وحماية حقوق الأفراد، وتكريس الديمقراطية وآليات العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى بناء مؤسسات حكومية فعالة وشفافة لضمان إدارة شؤون الدولة والمواطنين بشكل جيد.

كما تؤثر التسوية السياسية أيضا على التسوية الاقتصادية من حيث كيفية توزيع الموارد بين مختلف طبقات المجتمع وعلى مستوى كل المناطق والأقاليم- والتي تقتضي أن تكون بشكل متساو- قصد كسب الدولة لتأييد المواطنين وهو ما يحدد مدى شرعيتها ويبرز الهدف من وجودها.[1]

- **مجالات الأمن وسيادة القانون:**

تتطلب عملية بناء الدولة إعادة بناء الأجهزة الأمنية (الأمن، الجيش أو المؤسسة العسكرية، الشرطة، هيئة مكافحة الجريمة...إلخ) والنظام وقطاع العدالة.

ويقصد بسيادة القانون إنشاء إطار قانوني رسمي ينظم التفاعلات بين الدولة والمجتمع، والذي يمثل الركيزة الأساسية للديمقراطية والحكم الراشد في الدولة.

كما أن هناك علاقة وطيدة بين المجالين (الأمن وسيادة القانون) فتعزيز الأمن يكون من خلال دعم الهيئات المعنية لحماية الشعب وحدود الدولة ومكافحة الجرائم بمختلف أنواعها، والذي لا يتحقق إلا بتعزيز سيادة القانون القائم على وجود قضاء مستقل، ونظام محاكم عادل، وسلطة تنفيذية فعالة، وبرلمان قادر على سن القوانين الملائمة، كون أن

[1] المرجع نفسه، ص ص. 70-72

الوظيفة الأساسية لوجود الدولة هو حماية الأفراد وضمان حرياتهم، وسن ومراقبة القوانين وضمان سيرورتها.[1]

- **المجال الإداري:**

يستدعي المجال الإداري إعادة بناء الإدارة المالية العامة مركزية كانت أو محلية، وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز الشفافية في كل من الحكومة المركزية والمحلية. وهذا من خلال إنشاء جهاز إداري ومؤسسات عمومية تعمل على تسيير الشأن العام وتعمل على تنمية الموارد البشرية، وتعبئة الموارد والإدارة المالية، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإدارة الرقمية، بهدف بناء وزيادة قدرات الدولة على انتهاج طريق الإصلاح المؤسساتي، إلى جانب خدمة المواطنين وتحقيق متطلباتهم.[2]

2. البناء الاقتصادي:

يعتمد البناء الاقتصادي على القدرة في الجمع بين **القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية**، حيث يقصد بالأولى: القدرة على جمع المداخيل المالية من مختلف المصادر (من الضرائب، ومن الثروات الطبيعية كالنفط والغاز، ومن المساعدات الإنسانية وغيرها)، والتي تعتبر ضرورية للدولة من أجل الإنفاق على متطلبات المجتمع وسد حاجياته[3]. بينما يقصد بالقدرة التوزيعية: قدرة الحكومة على توزيع الدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع بشكل عادل ومنصف، فيتم تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ومن ثم يتم توجيه ميزانية الدولة إلى تطوير وتنمية القطاع الاقتصادي، من خلال تحسين البنية التحتية، وتطوير الصناعات، وتشجيع الاستثمار بالتنسيق بين جهود الحكومة وجهود القطاع

[1] المكان نفسه، ص. 73
[2] المكان نفسه، ص. 75
[3] صادق حجال، **" بناء الدولة دراسة في المفاهيم والمجالات والأبعاد، "** مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 11، (جانفي 2019)، ص ص. 93-94

الخاص والمجتمع المدني، وذلك عن طريق اتخاذ أهم السياسات والاستراتيجيات التي تصب في صالح القطاع الاقتصادي الوطني.

3. الاندماج القيمي:

"والذي يقصد به وجود حد أدنى من الرضا بين الجماعات المختلفة حول القيم والغايات الأساسية العليا، وإجراءات ووسائل تحقيقها وأساليب وترتيبات تسوية الاختلافات والصراعات"[1].

حيث يعني هذا إيجاد آليات لتحقيق الاندماج ما بين أفراد المجتمع، من خلال محاولة التوفيق بين مختلف المبادئ والقيم، بغية الحفاظ على النظام السوسيولوجي والسياسي القائم داخل الدولة.

فالاندماج يدفع نحو بناء دولة مستقرة سياسيا واجتماعيا وثقافيا، ويساهم بشكل كبير في تحقيق تماسك الانتماء الهوياتي والثقافي ويعزز من قوة الولاء والانتماء السياسي للدولة.[2]

إذن فإن الاندماج القيمي في المجتمع يعد أمرا ضروريا لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وحماية وحدة التراب الوطني من أي انقسامات ناتجة عن أزمة الهوية والصراعات الإثنية والعنف المجتمعي، والتي لها أثر كبير على هشاشة الدولة وعلى الأمن والاستقرار الداخلي.

[1]وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة دراسة حالة العراق**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 91
[2]بعيو لعلى، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية دراسة حالة ليبيا**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023/2022)، ص ص. 53-54

4. مجال السياسة الخارجية:

يلعب هذا المجال دورا محوريا على غرار المجالات الأخرى في عملية بناء الدولة، كونه يمثل البعد الخارجي الذي يؤثر ويتأثر بما يحدث في أجندات السياسة الدولية، كما أنه يعتبر امتدادا للسياسة الداخلية لدولة ما، فهو الذي يثبت وجودها بفعل الاعتراف الدولي، ويثبت دورها الإقليمي والعالمي وقدراتها الإستراتيجية والتأسيسية والتكاملية من خلال الانضمام إلى هيئات ومؤسسات عالمية عامة أو متخصصة، والدخول في اتحادات إقليمية مع الدول المجاورة أو مع الدول التي تتشارك معها نفس الأهداف.[1]

وتكمن أهمية السياسة الخارجية في بناء الدولة من خلال الدور الذي تلعبه والمتمثل في: المساهمة في حفظ الأمن الوطني، وتحقيق المصالح العليا وحمايتها من تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية، وتحقيق مستويات أفضل من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وإثبات موقف الدولة من قضايا معينة، حيث تشكل مصدرا للشرعية التابعة للنظام السياسي.[2]

إذن ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن مسألة إعادة بناء الدولة لا تقتصر على تعزيز الحوكمة والتصدي للتهديدات الأمنية فحسب، بل معالجة مسألة هشاشة الدولة يقتضي التركيز على كافة القطاعات، فالاستجابة الفعالة لتحدياتها وما ينجر عنها من تهديدات، يتطلب اتخاذ إجراءات شاملة وفعالة لتعزيز الاستقرار والأمن والتنمية وتجنب احتمالية تعرض الدولة للانهيار الكامل.

[1] فافة رفافة، نفس المرجع السابق، ص ص. 79-80
[2] المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، " السياسة الخارجية " في: https://mfa.gov.jo/، تاريخ الإطلاع: 2024/06/06

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية كشرط لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي

تلعب التنمية دورا أساسيا في تعزيز الاستقرار والأمن الداخلي للدول، فعلى الرغم من تركيزها الأساسي على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، إلا أنها تشمل أيضا تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن في الفرص وتحقيق الديمقراطية.

وقد كتب "**روبرت مكنهارا**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق كتابا هاما سنة 1968 باسم "**جوهر الأمن**"، أين أشار إلى فكرة مفادها أن الفقر والتخلف هما الركيزتين المؤديتين حتما إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف. وقد ربط الأمن القومي بالتنمية، مؤكدا أن لا محل للأمن دون وجود تنمية، ويضيف بأنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، أي كلما نظمت الأمة مواردها الطبيعية والإنسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه، فإن مقاومتها للإخلال بالأمن والعنف ستزداد بصورة طردية.[1]

❖ جهود التنمية الاقتصادية في حفظ الاستقرار والأمن الداخلي:

1. خلق فرص العمل والحد من البطالة:

- **التوظيف والإنتاجية:**

تمثل أجندة توفير الوظائف أولوية قصوى للبنك الدولي، وتعتبر إنتاجية الفرد عنصرا مهما بالنسبة لأي نهضة اقتصادية، حيث تساهم استراتيجيات زيادة الإنتاجية –التي يقوم بها المواطنون– في تحقيق الأهداف التنموية للدول، نظرا لقدرة العنصر البشري على الابتكار والعطاء،[2] كما يرتكز هذا العنصر على فكرة تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع، ونبذ

[1] خليل سعد الدين، نفس المرجع السابق، ص ص. 67-68
[2] الإمام محمد محمود، " استراتيجيات رفع الإنتاجية الفردية، " في: https://www.google.com/، تاريخ الإطلاع: 2024/06/07

كل أشكال الإقصاء والتهميش، والحد من الفقر، وتعميم فكرة التضامن في كل المجالات[1]، ما يؤدي إلى خلق حالة من التكامل الاجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في "تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي".

- **الحد من الجريمة:**

ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام الدخل الفردي يؤدي إلى ضعف الأمن، حيث يلجأ الأفراد الذين يعانون من انعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية – نتيجة الظروف المعيشية المزرية – إلى البحث عن مصادر ربح غير مشروعة، والتي تقتضي ممارستهم للأنشطة الإجرامية كالتجارة في المخدرات، السرقة، الاعتداء على ممتلكات الغير...، وذلك بغية سد احتياجاتهم الضرورية. ويمكن أن يتطور الأمر ليصل إلى انخراط هؤلاء الأفراد ضمن جماعات إجرامية تسعى للاستيلاء على المال العام وعلى ثروات البلاد،[2] من خلال إثارة الفوضى والتهديد باستخدام العنف.

لذا فإن التنمية الاقتصادية تساهم في منح فرص العمل للأفراد، وزيادة دخلهم الفردي، مما يؤدي إلى التقليل من الجرائم التي ترمي إلى الحصول على الربح الغير مشروع.

2. تعزيز البنية التحتية:

إن تعزيز البنية التحتية للبلاد في غاية الأهمية، ولا يتحقق ذلك إلا بإرادة جادة لتحقيق تنمية نوعية ومستدامة، فتشمل بذلك على سبيل الذكر لا الحصر أنظمة النقل وشبكات الاتصالات والمرافق بما يؤدي وزيادة النشاط الاقتصادي، وكذا تحسين الوصول إلى الأسواق بأقل التكاليف، وتسهيل نقل السلع والخدمات

[1] تويقر يمينة، نفس المرجع السابق، ص. 68
[2] المرجع نفسه، ص. 73

الأساسية للأفراد والمؤسسات، [1]وتوفير بيئة ملائمة لهم لممارسة نشاطاتهم اليومية وتنقلهم.

3. تعزيز العدالة الاجتماعية:

- **توزيع الثروة:**

للتنمية الاقتصادية دور كبير في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث أنها تساهم في التقليل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، من خلال تخصيص سياسات تنموية تركز على تطوير الأقاليم الفقيرة والمعزولة.كما أن خلق مناصب الشغل وكذا التوزيع العادل للثروة والفرص على كافة أقاليم الدولة، والتقليل من مستويات الفقر، يؤدي بالضرورة إلى وقف الهجرة الغير شرعية للأفراد المضطهدين.

- **الوحدة الاجتماعية:**

يركز هذا العنصر على دور التنمية في تحقيق الاندماج بين مختلف إثنيات وقبائل دولة معينة، حيث أنه بالرغم من أن التنوع الإثني يشكل تهديدا على أمن الدولة، إلا أن العدل في توزيع الخدمات والموارد والثروات وعدم انحياز الحكومة إلى جهة معينة، يؤدي إلى عدم احتكار طبقة معينة دون الأخرى على الثروة، والتي قد ينجر عنها بروز نزاعات إثنية أو عرقية، احتجاجا على سياسة التهميش والإقصاء التي يتعرضون لها.

وخير مثال على ذلك هو تهميش قبائل الطوارق من قبل الحكومة المالية، والذي كان سببا في خلق أزمات أمنية متتالية في البلاد.

[1]فاستر كابيتال، " استراتيجيات التنمية الاقتصادية ودور GNF، " في: https://fastercapital.com/، تاريخ الإطلاع: (2024/06/07)

4. تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات:

إن الحكومات التي تنجح في تحقيق التنمية الاقتصادية تكون أكثر استقرارا، فتكسب بذلك شرعيتها وتعزز بفضلها من ثقة المواطنين ورضاهم بالمهام المخولة لها. فالتنمية الاقتصادية تعكس قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المجتمع، فتجعلهم بذلك أكثر استجابة للقوانين ولقرارات النظام السياسي، كما ويساهم هذا في التقليل من التوترات الاجتماعية الناتجة عن الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية، ما يضمن تعزيز استقرار الحكومة وتماسك مؤسساتها.

5. تحفيز النمو الاقتصادي المستدام:

يعد تنويع الاقتصاد واعتماد الدولة على مصادر وصناعات مختلفة للدخل من أهم الوسائل التي تحفظ بها استقرارها الداخلي، حيث أن اعتماد الدول على قطاعات متنوعة كالزراعة، والصناعة، والخدمات، وغيرها، يؤدي إلى توسيع قاعدة الدخل الوطني، ويقلل من الاعتماد الكلي على الريع باعتباره خطرا قد يؤدي إلى انهيار اقتصاد الدول الهشة، كونه يتأثر بكافة التغيرات الجيوسياسية والأزمات الخارجية وعامل العرض والطلب.

بينما تنويع الاقتصاد يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، والتقليل من الاستغلال المفرط للثروات والموارد الطبيعية.

6. تعزيز الاستقرار السياسي:

تعتبر التبعية الاقتصادية المفروضة على دولة ما من أبرز العوامل التي تهدد استقرارها السياسي وأمنها الداخلي، حيث أن الدولة المهيمنة تسعى إلى جعل دول العالم الثالث كسوق لفائض إنتاجها وإغراقها في مشكلة الديون، لجعلها دوما خاضعة لقراراتها التي لا تتوافق مع مصلحة الدولة والشعب وتزيد من تدهورها وتخلفها.

لذا تهدف التنمية بشكل كبير إلى نفي كل أشكال التبعية الاقتصادية وسيطرة الدول الاستغلالية على موارد الدولة المستهدفة، وفي المقابل إقامة اقتصاد مستقل بها يعمل على تحقيق الرفاهية لمواطنيها وتوجيه فائضها الاقتصادي نحو مشاريع تنموية أخرى للرفع من أدائها الاقتصادي والتنموي.[1]

إذن من خلال ما تم التطرق إليه، فإن التنمية الاقتصادية ليست مجرد محرك للنمو الاقتصادي والمالي فحسب، وإنما تعتبر عاملا أساسيا في حفظ الأمن والاستقرار الداخلي، من خلال خلق بيئة مستقرة آمنة تدعم السلام والازدهار على المدى الطويل، وتمكين الأفراد من الوصول إلى فرص أفضل لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في المساهمة في تنمية وطنهم.

[1]المرجع نفسه، ص. 68

استنتاجات

انطلاقا من دراستنا لظاهرة الفساد السياسي في دولة مالي، خلصنا إلى جملة من النتائج لعل أبرزها، الترابط الطردي بين الفساد وهشاشة الدولة، حيث أدى هذا الفساد إلى فشل أركان الدولة، فخلق بذلك انقسامات بين مختلف طبقات المجتمع، علما أن الإرهاص المتجذر في كينونة هذه الدولة الإفريقية قد تزامن والفترة الاستقلالية الشكلية التي مرت بها، إضافة إلى التفاعل مع التحديات التنموية خاصة وأن هشاشة دولة مالي ترتكز بدرجة أولى حول فشل التناغم المجتمعي الأنتروبولوجي جراء الحدود الاستعمارية الموروثة، ما زاد من تغلغل ظاهرة الفساد السياسي التي أنتجت بدورها المفهوم المجسد على الواقع للدولة الهشة الممهدة لمفهوم الدولة الفاشلة.

كما أن الانكشاف الأمني على المستوى الداخلي للدولة الإفريقية الناتجة عن ضعف مؤسساتها الأمنية والعسكرية على مجابهة مختلف التحديات التي تمس سيادتها ومجالها الحيوي هو سبب رئيسي في استهدافها بكل أشكال التهديدات الأمنية خاصة منها اللاتماثلية. على غرار الجريمة المنظمة بكافة أنواعها كالإرهاب، الإتجار غير مشروع بالمخدرات، التجارة بالأسلحة، والهجرة غير شرعية...إلخ.

لقد أدى هذا الظهور الصارخ لمختلف أنواع الجريمة المنظمة إلى تمركزها في نقاط التماس الحدودية التي تتميز بالانكشاف الأمني، وهذا دليل على وجود فراغ إستراتيجي معنون بالهفوة الأمنية، الأمر الذي يستدعي التوافق بين الهيئات الأمنية ودرجة عالية من التنسيق، من خلال العمل على المزج بين مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الموسع، على أن يتم التركيز في خضم هذا المزج على آليات الأمن التقليدي الذي يهدف بدرجة أولى إلى العمل على معالجة هشاشة الدولة الموسومة بالفساد المتجذر، بمعنى آخر التركيز على مقاربة أمن الحدود.

التحدي الأمني والتنموي الذي تواجهه الدول الإفريقية عامة وجمهورية مالي بالخصوص، نابع عن فشلها كدولة ذات سيادة قانونية وفعلية على مجابهة الأخطار الأمنية، فأدى ذلك إلى شعور المواطن المالي بالاغتراب وعدم انتمائه إلى الهوية الوطنية، وهذا ما يترجم ما هو حاصل في إقليم "أزواد" نتيجة للسياسة الإقصائية الممارسة من قبل الحكومة المالية في حق قبائل الطوارق باعتباره انتمائهم إلى طبقة مهمشة تنمويا.

وأخيرا تجب الاستفادة من التجربة المالية لدى صانع القرار الجزائري لبناء استجابة فعالة حيال الفساد السياسي وتقوية المنظومة المؤسساتية والقانونية في سبيل تجنب انتقال عدوى الفساد إلى باقي دول الإقليم.

قائمة المراجع

أ-الكتب:

1. عبد المجيد محمود عبد المجيد، **الفساد تعريفه وصوره وعلاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى الجزء الأول** (مصر: دار نهضة مصر، 2013).
2. سامي محمد غنيم، **جرائم الفساد دراسة مقارنة**، (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2018).
3. خالد عيادة عليمات، **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن** (عمان: دار الخليج، 2019).
4. داود خير الله، "**الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي**"، في داود خير الله، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
5. سعد سالم سلطان، **تمكين الأقليات من الحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي العام والدستور العراقي لسنة 2005**، (الأردن: دار الأكاديميون، 2020).
6. محمد خالد الشياب، **الدولة العربية المعاصرة وأيديولوجية الاستبداد والتفتت**، (عمان: دار ورد الأردنية، 2007).
7. عامر خياط، " **مفهوم الفساد**، " في سليم الحص، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006).
8. برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة الى القبلية**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990).
9. مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء انعكاساته وآليات مكافحته**، (الجزائر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).
10. عبد الرزاق مقري، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، (الجزائر: دار الكلمة، 2008).

11. بسيوني محمد الخولي، **العرب بين حاكم مستبد وبين مجتمع فاسد وثورة لا تبقي ولا تذر**، (مصر: دار الكتب والوثائق المصرية، 2021).
12. سالار ناجي إسماعيل، **دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي**، (القاهرة: المصرية، 2018).
13. فيصل يونس عبد الزهرة، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016).
14. عماد أفروغ، ترجمة محمد حسين الواسطي، عبد الرزاق الجابري، **نقد السلطة من منظور أخلاقي**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).
15. محمد صادق إسماعيل، **الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة**، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014).
16. مازن ليلو راضي ،**الفساد الإداري في الوظيفة العامة**، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015).
17. عبد النور بن عنتر، ترجمة عومرية سلطاني، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).
18. غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
19. رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).
20. عبد الرحمان مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، (عمان، دار المعتز، 2015).
21. إسماعيل إبراهيم الأسدي، **الإرهاب وغسيل الاموال كأحد مصادر تمويله**(بيروت: مكتبة زين، 2015).
22. عماد القعقور، **سياسة أمريكا في مكافحة الإرهاب**، (بيروت: دار الفرابي، 2016).
23. فارس محمد العمارات، إبراهيم الحمامصة، **الأمن السيبراني المفهوم وتحديات العصر**، (عمان: دار الخليج، 2022).

24. عادل عبد الصادق، **الإرهاب الإلكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009).
25. غادة نصار، **الارهاب والجريمة الالكترونية**، (القاهرة: العربي، 2008).
26. فارس العمارات، **جرائم العصر من الرقمية الى السيبرانية**، (عمان: دار الخليج، 2023).
27. ميرفت محمد حبابية، **مكافحة الجريمة الإلكترونية**، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2023).
28. محمد إبراهيم خيري الوكيل، **مكافحة جريمة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2015).
29. هشام بشير، إبراهيم عبد ربه، **غسل الأموال بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011).
30. ميلود ولد الصديق، **مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018).
31. مصطفى هويدا، **الإعلام ومواجهة الإرهاب دليل الممارسة الإرهابية**، (القاهرة: العربي، 2018).
32. مهيرة عماد السبعي، **القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي الأزمات والمعالجة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018).
33. صهيب عبد الصامد إسماعيل، **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023).
34. عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الإفريقي**، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).
35. أيمن السيسي، **من نواكشوط إلى تمبكتو الكتابة على حافة الموت**، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2016).
36. وليد سالم محمد، **مؤسسة السلطة وبناء الدولة الأمة دراسة حالة العراق**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).

ب-المذكرات الجامعية:

1. عبد العلي حاجة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013).
2. حنان قاجي، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، مذكرة ماستر منشورة (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).
3. فافة رفافة، **تأثيرالفساد على بناء الدولة في المنطقة المغاربية**، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023).
4. فاطمة الزهراء يوسفي، "**الانقسامات في مالي وانعكاساتها على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020).
5. بن سالم قرش، **هشاشة الدولة في أفريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022 /2023).
6. بعيو لعلى، **إشكالية بناء الدولة الوطنية في أفريقيا في ظل التجاذبات القبلية دراسة حالة ليبيا**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023/2022).

ج-مقالات المجلات العلمية:

1. الحواس كعبوش، "**الفساد قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد**،" مجلة مدارات سياسية، (جوان 2017).
2. رضوان دوداح، " **الفساد الإداري مفهومه مظاهره وسبل معالجته**، " مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 29، (جوان 2017).
3. إلياس سالم، " **مكافحة الفساد بين جهود المنظمات الدولية وتعاليم الشريعة الإسلامية**، "مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021).

4. وفاء معاوي، شاكر ظريف، "**الديمقراطية التشاركية كآلية لتأسيس الحكم الرشيد في ظل التحولات في العالم العربي**" ،مجلة دفاتر المتوسط (جوان 2014).
5. أحمد بشارة موسى، "**مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة أساسية لنفاذ القواعد الدستورية**، "مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م. 6، (جوان 2020).
6. كنزة مغيش، "الدولة **الهشة أم وضعية الهشاشة ؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في افريقيا**،" المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م. 8، (جوان 2021).
7. مبروك ساحلي، "**مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر**، "مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م. 5، ع. 2، (ديسمبر 2008).
8. عدنان سمير دهيرب، "**التحديات التي يواجهها الإعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الإعلامي العراقي** ،" مجلة الباحث الإعلامي، ع. 44-45، (سبتمبر 2019).
9. محمود محمد عثمان صالح، "**دراسة تحليلية في المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بمقياس الدولة الهشة**،" المجلة العلمية، ع. 74،(مارس 2022).
10. جمال محمد السد ضلع، " **أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية**،" مجلة دراسات في حقوق الإنسان، م. 5، (2021).
11. عدنان بوزيدي، " **الدولة الفاشلة دراسة في المفهوم والظاهرة**، " مجلة مدارات سياسية، ع. 4، (مارس 2018).
12. مريامة بريهوش، " **علاقة الدولة الفاشلة بالتهديدات الامنية الجديدة التهديد والمهدد**، " مجلة المفكر، م. 16، ع. 2، (ديسمبر 2021).
13. تقي الدين بهلول، " **التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الفواعل المسلحة من غير الدول إلى حالة الدولة الفاشلة**، " المجلة الإنسانية للأمن الإنساني، م. 9، (جانفي 2024).
14. نبيلة قيشاح، " **الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا**، " مجلة الحقوق والعلوم السياسية،ع.8، ج.2، (جوان 2017).
15. صباح كزيز، سمير قط، " **أثر الجرائم الإلكترونية على أمن واستقرار الدول قرصنة الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية أنموذجا**،" مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع. 3، (أكتوبر 2018).

16. جمال دقيش، "**الأبعاد الاقتصادية للجريمة الإلكترونية،**" مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الاعمال، م. 2، (جانفي 2018).
17. كلثوم صافي، عبد السلام مخلوفي، " **الديون الخارجية والاستغلال الاقتصادي للدول النامية،** " مجلة البشائر الاقتصادية، م. 7، ع. 3، (ديسمبر 2021).
18. عبد الله بن جداه، " **آليات مكافحة الفساد في المساعدات الانسانية،** " مجلة الدراسات الحقوقية، م. 7، ع. 3، (سبتمبر 2020).
19. بلقاسم أمين مدرس، "**مظاهر اللاأمن الإنساني وتحديات بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي،** " مجلة السياسة العالمية، م. 7، ع. 2، (جوان 2023).
20. علي بلول، "**التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر قراءة استشرافية،** " مجلة العلوم القانونية السياسية، م. 13، (أفريل 2022).
21. خالد بشكيط، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة،** " مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع. 6، (جوان 2018).
22. عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة "**تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي،**" حوليات جامعة الجزائر، م. 35، ع. 3، (سبتمبر 2021).
23. فتيحة فرقاني، "**تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال مالي،**" مجلة رؤية تركية، م. 4، ع. 4، (أكتوبر 2015).
24. محمد الامين بن عائشة، " **معضلة الاستقرار في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الجزائر،** " المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م. 14، (جوان 2023).
25. فاطمة حموتة، " **واقع أزمة مالي ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي،** " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 10، (جانفي 2010).
26. يحيى مشرط، " **الأزمة في شمال مالي وتداعيتها على منطقة الساحل الإفريقي،** " مجلة الحوار المتوسطي، م. 9، ع. 2، (سبتمبر 2018).
27. زهير جبارة، عادل بن عمر، "**التدخل الفرنسي في مالي دراسة الأبعاد والمخرجات،**" مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م. 7، (جوان 2022).
28. بن زبان بن يطو، سالم برقوق، " **المنظومة الأمنية الجزائرية في احتواء مخلفات المعضلات الأمنية في دول الساحل الإفريقي،** " المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م. 7، (مارس 2023).

29. حنين عاشوري، حدة أوضايفية حدة، " **تعزيز آليات مكافحة الفساد كوسيلة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لحالة الجزائر،**" مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021).
30. ياسمين بنت بني بلعسل، " **مساهمة المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد،** " مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، ع. 6، (مارس 2021).
31. رمزي بوزام، " **دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد،** " المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، م. 3، ع. 2، (ديسمبر 202).
32. صادق حجال، " **بناء الدولة دراسة في المفاهيم والمجالات والأبعاد،** " مجلة الحقوق والعلوم السياسية،ع. 11، (جانفي 2019).
33. آلاء فوزي، " **تحديات بناء الدولة المصرية في خطابات الرئيس عبد الفتاح السيسي،** " مجلة الديموقراطية، م. 21، ع. 82، (أفريل 2021).
34. خالد سكوتي، " **الجهود الدولية لمكافحة الفساد،** " مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م. 16، (جوان 2023).
35. نبيلة عبد الفتاح قشطي، " **دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد،** " مجلة المحلل القانوني، م. 4، (جوان 2022).
36. أحلام عابد، " **الحوكمة المفتوحة كخيار استراتيجي لضمان ممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة في الجزائر،** " مجلة النبراس للدراسات القانونية، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021).
37. حياة عمراوي، " **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد،** " مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، م. 9، ع. 2، (أكتوبر 2022).
38. يمينة تويقر، " **دور التنمية في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للمجتمعات،** "حوليات جامعة الجزائر 1، م. 37، ع. 2، (جوان 2023).

د-المواقع الإلكترونية:

1.عمر الحضرمي، "الفساد الصغير والفساد الكبير،" في:

https://www.ammonnews.net/article/52471، تاريخ الاطلاع: (01-04-2024).

2.مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، " الاقتصاد الريعي ومخاطر ومساوئ الاعتماد على هذا النمط في إدارة الدولة، " في:
https://bcled.org، تاريخ الاطلاع: (05-04-2024).

3.دينا فتحي جمعة عبد العظيم، " قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدولة الهشة 2023، " في:
https://qiraatafrican.com/15104، تاريخ الاطلاع: (2024/05/02).

4.سكاي نيوز عربية، " ليس الإرهاب تقرير حكومي أمريكي يكشف أخطر تهديد في 2024، " في:
https://www.skynewsarabia.com/world/1653177، تاريخ الاطلاع: (2024/03/28).

5.مجهول معلوماتي، الجرائم الإلكترونية (ج1) أنواعها وخصائصها، في:
https://youtu.be/wpeX40Q921w تاريخ الاطلاع: (2024/05/02).

6.قناة موريتانيا، "جمهورية مالي، " في:
https://www.youtube.com/watch?v=lnzicPqWHtg، تاريخ الاطلاع: (2024/05/ 07).

7.population today، " عدد سكان مالي 2024، " في:

https://populationtoday.com/ar/ml-mali/، تاريخ الاطلاع: (2024/05/15).

8.سيد أحمد ولد أحمد سالم، " الطوارق أو الرجال الزرق، " في:
https://aja.me/nfq76، تاريخ الإطلاع: (2024/05/12).

9.ويكي واند، " ثورة الطوارق (1990-1996)، " في:

https://www.wikiwand.com/، تاريخ الاطلاع: (2024/05/12).

10.المؤشرات الاقتصادية، "مالي عدد السكان 1960-2022 معطيات والتوقعات 2023-2024"، في:https://ar.tradingeconomics.com/mali/population، تاريخ الاطلاع: (2024/05/15).

11.عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html،
تاريخ الاطلاع: (2024/05/15).

12.سكاي نيوز عربية، بريق الذهب "فاغنر" و"داعش" يتسابقان على كنوز مالي، في:
https://www.skynewsarabia.com/world/1549153، تاريخ الاطلاع: (2024/05/22).

13.سكاي نيوز، الأمم المتحدة تحذر من انعدام الأمن الغذائي في النيجر ومالي، في:
https://www.skynewsarabia.com/business/1649896، تاريخ الاطلاع: (2024/05/27).

14.مجموعة البنك الدولي، نظرة عامة على أوضاع الفقر، في:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview، تاريخ الإطلاع: (2024/05/27).

15.الجزيرة نت، حرب روسيا على أوكرانيا كيف أثرت على دول إفريقيا وهل من سبل لحل النزاع، في:https://aja.me/mzvqit، تاريخ الاطلاع: (2024/05/27).

16.القاهرة الإخبارية، تحذيرات أممية ربع سكان مالي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في:
https://alqaheranews.net/news/41864/، تاريخ الاطلاع: (2024/05/27).

17.المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، "السياسة الخارجية " في:
https://mfa.gov.jo/، تاريخ الاطلاع:(2024/06/06).

18.الإمام محمد محمود، " استراتيجيات رفع الإنتاجية الفردية، " في:

https://www.google.com/search?q، تاريخ الاطلاع: (2024/06/07).

19.فاستر كابيتال، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية ودور GNF، " في:

https://fastercapital.com/arabpreneur، تاريخ الاطلاع: (2024/06/07)

الملخص

إن ظاهرة الفساد تمثل تحديا معقدا للدول الهشة، في ظل غياب دور المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية المتمثل أساسا في حماية الوطن وخدمة المواطنين بما يضمن لهم أمنهم واستقرارهم. فساهم ذلك في تردي الأوضاع الداخلية للبلاد، نتيجة للانتفاضات الشعبية الرافضة لنظام الحكم الفاسد الذي يسعى دائما لتغليب مصالحه الضيقة على حساب المصالح الاجتماعية والاقتصادية والتنموية للبلاد، مفضيا بذلك إلى هشاشة الدولة وتهديد أمنها الداخلي. وتتجلى هذه الأخيرة في بروز النزاعات الداخلية، وتوسع التهديدات اللاتماثلية على أراضي الدول الغير مستقرة، التي تمثل محل أطماع للقوى الدولية الساعية إلى توسيع نفوذها، عن طريق بناء قواعدها العسكرية على أقاليم هذه الدول الهشة بذريعة حماية أمنها واستقرارها، فتكرس بذلك الخضوع لها، من خلال إغراقها في أزمة الديون المترتبة عن تقديم الدول المانحة والمؤسسات المالية للقروض مقابل الرضوخ لإملاءاتها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الدولة الهشة، الأمن الداخلي، دولة مالي، التهديدات الأمنية.

ABSTRACT

The phenomenon of corruption represents a complex challenge for fragile countries, during the absence of the role of political, judicial, administrative and economic institutions, which is mainly represented in protecting the homeland and serving citizens to ensure their security and stability. This has contributed to the deterioration of the country's internal conditions, as a result of popular uprisings rejecting the corrupt regime, which always seeks to prioritize its narrow interests at the expense of the country's social, economic and developmental interests, causing the fragility of the country and threatening its internal security. The latter is manifested in the emergence of internal conflicts and the expansion of asymmetric threats on the territories of unstable countries, which are the object of ambitions of international powers seeking to expand their influence by building their military bases on the territories of these fragile countries under the pretext of protecting their security and stability, thus perpetuating their submission by plunging them into a debt crisis resulting from the provision of loans by donor countries and financial institutions in exchange for submitting to their dictates.

Keywords: Corruption, Fragile State, Internal security, Mali, Security threats.

فهرس المحتويات

خطة البحث.....**ص5**
مقدمة.....ص6
1. أهمية الدراسة.....ص7
2. دوافع اختيار الموضوع.....ص7
3. الأدبيات والدراسات السابقة.....ص8
4. إشكالية الدراسة.....ص9
5. فرضيات الدراسة.....ص10
6. مجالات الدراسة.....ص10
7. مناهج الدراسة وإقترابات.....ص11
1.7. المناهج.....ص11
2.7. الإقترلاابات.....ص12
8. الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....ص13
1.8 الإطار المفاهيمي.....ص13
2.8 الإطار النظري.....ص16
9. هيكلة الدراسة.....ص17
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري: الفساد، هشاشة الدولة والأمن الداخلي.....**ص20**
تمهيد.....ص21
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للفساد والدولة الهشة.....ص22
المطلب الأول: مفهوم الفساد.....ص22
1. مفهوم الفساد.....ص22
1.1. تعريف الفساد لغويا.....ص23
2.1. الفساد في اللغة الإنجليزية.....ص23
3.1. مفهوم الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية.....ص23
2. الجهود الدولية في تعريف الفساد.....ص24
المطلب الثاني: أشكال الفساد.....ص25
1. الفساد الكبير.....ص26
1.1. الفساد السياسي.....ص26
- غياب الحكم الراشد ص27
- إحتكار السلطة.....ص28

- تقييد الانتخابات.....ص29
- إحتكار سلطة الإعلام.....ص29

2.1. الفساد في المؤسسة العسكرية.....ص30

3.1. الفساد المؤسساتي في أجهزة الدولة.....ص31

4.1. الفساد الإقتصادي.....ص31

- العامل الخارجي.....ص31
- عامل الحكومة.....ص32

2. الفساد الصغير... .....ص33

1.2. الفساد الإداري.....ص33

2.2. الفساد الاجتماعي.....ص34

المطلب الثالث: مفهوم الدولة الهشة.....ص35

1. الجهود الدولية في تعريف الدولة الهشة.....ص36

2. المفاهيم ذات الصلة بالدولة الهشة.....ص38

1.2. مفهوم الدولة الفاشلة.....ص38

2.2. مفهوم الدولة المنهارة.....ص39

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الدولة الهشة.....ص40

1. مفهوم مؤشر الدولة الهشة.....ص40

2. مؤشرات الدولة الهشة.....ص41

1.2. مؤشرات عدم التماسك.....ص41

- جهاز الأمن.....ص41
- النخب المقسمة.....ص42
- الظلم الاجتماعي.....ص42

2.2. المؤشرات السياسية.....ص43

- شرعية الدولة.....ص43
- الخدمات العامة.....ص44
- حقوق الإنسان وسيادة القانون.....ص44

3.2. المؤشرات الاجتماعية.....ص44

- الضغوط الديموغرافية.....ص44
- اللاجئون والنازحون.....ص45
- التدخل الخارجي.....ص45

4.2. المؤشرات الاقتصادية.....ص45

- التدهور الاقتصادي والفقر.....ص45

- التنمية الاقتصادية غير متكافئة.....ص46
- هجرة السكان والأدمغة.....ص46

المبحث الثاني: واقع الأمن الداخلي في الدولة الهشة.....ص48

المطلب الأول: الأبعاد المفاهيمية للأمن.....ص48

1. مفهوم الأمن القومي (الأمن الداخلي للدولة) ص48
2. أبعاد الأمن القومي.....ص 49

1.2. البعد الخارجي.....ص49

2.2. البعد الداخلي.....ص50

3. توسيع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة ص50
4. أهم الأبعاد المفاهيمية للأمن حسب "باري بوزان".....ص51

1.4. الأمن العسكري.....ص51

2.4. الأمن السياسي ص51

3.4. الأمن الاقتصادي.....ص51

4.4. الأمن المجتمعي.....ص52

المطلب الثاني: دور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في زعزعة الأمن الداخلي للدول الهشة.....**ص52**

1. الجريمة المنظمة.....ص53

1.1 مفهوم الجريمة المنظمة.....ص53

2.1 خصائص الجريمة المنظمة.....ص53

3.1 أشكال الجريمة المنظمة ص55

- ❖ الإتجار غير مشروع بالمخدرات ص55
- ❖ الإرهاب.....ص55
- ❖ الجريمة الإلكترونية.....ص56
- ❖ جريمة غسل الأموال.....ص59

المطلب الثالث: دور الفواعل الدولية (الدول، المنظمات الدولية) في تعزيز اللاأمن في الدول الهشة.....**ص59**

1. تمويل الإرهاب.....ص59
2. الديون الخارجية ص60
3. إزدواجية المعايير في تقديم المساعدات الإنسانية.....ص62

الفصل الثاني: دلائل هشاشة الدولة في مالي: بين كشف ظاهرة الفساد واليات مكافحته.....**ص65**

تمهيد.....ص66

المبحث الأول: دراسة حالة الهشاشة في دولة مالي.....ص67

المطلب الأول: إستراتيجية الساحل الإفريقي.....ص67

1. الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص67

2. الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل.....ص68
3. خصائص الدول الواقعة ضمن الساحل الإفريقي.....ص69
المطلب الثاني: الخريطة التعريفية لدولة مالي.....ص70
1. المواقع الجغرافية لجمهورية مالي.....ص70
2. الوضع الاقتصادي في مالي.....ص72
3. الوضع الاجتماعي في مالي.....ص72
1.3. ثورات الطوارق.....ص75
1.1.3. الثورة الأولى: ثورة كيدال 1962- 1964 .....ص75
2.1.3. الثورة الثانية 1990- 1996.....ص75
3.1.3. الثورة الثالثة 2006.....ص76
3.1.4. الثورة الرابعة: ثورة مابعد الربيع العربي 2012.....ص76
4. الوضع السياسي في مالي.....ص78
1.4. الفترة الأولى (1960-1968) ص78
2.4. الفترة الثانية (1968-1991) ص78
3.4. الفترة الثالثة (1992-2002) ص79
4.4. الفترة الرابعة (2002-2012) ص80
5.4. الفترة الخامسة (2012-2024) ص81
المطلب الثالث: الفساد كعامل لهشاشة دولة مالي.....ص82
المطلب الرابع: مؤشرات الهشاشة في مالي.....ص84
1. مؤشرات عدم التماسك ص84
1.1. الوضع الأمني في مالي ص84
2.1. صراع النخب.....ص85
3.1. الظلم الاجتماعي ص85
2. المؤشرات السياسية ص87
1.2. شرعية الدولة ص87
2.2. الخدمات العامة ص87
3.2. سيادة القانون.....ص88
3. المؤشرات الاجتماعية.....ص88
1.3. الضغوط الديموغرافية.....ص88
2.3. التدخل الخارجي.....ص90
4. المؤشرات الاقتصادية.....ص93
1.4. التدهور الاقتصادي والفقر.....ص94

2.4. تراكم الديون.....ص95
3.4. التنمية الاقتصادية غير متكافئة.....ص95
4.4. النزوح ص96
المبحث الثاني: آليات الحد من الفساد والهشاشة الدولية، وتعزيز الأمن الداخلي.....ص96
المطلب الأول: الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.....ص96
1. الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.....ص96
1.1. تعزيز دور الإعلام الحر.....ص97
2.1. تعزيز الية الحوكمة المفتوحة.....ص97
3.1. تعزيز دور المجتمع المدني.....ص98
4.1. تعزيز الميريتوقراطية.....ص99
2. الجهود الدولية.....ص99
1.2. منظمة الشفافية الدولية.....ص100
2.2. البنك الدولي ص101
3.2. صندوق النقد الدولي.....ص102
المطلب الثاني: آليات الحد من هشاشة الدولة وإعادة بناءها.....ص102
❖ عمليات إعادة بناء الدولة.....ص102
1. المجالات التأسيسية.....ص103
➢ التسوية السياسية ص103
➢ مجالات الأمن وسيادة القانون.....ص104
➢ المجال الإداري.....ص104
2. البناء الاقتصادي ص105
3. الإندماج القيمي.....ص106
4. مجال السياسة الخارجية.....ص107
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية كشرط لتحقيق الأمن والإستقرار الداخلي.....ص107
❖ جهود التنمية الاقتصادية في حفظ الاستقرار والأمن الداخلي.....ص107
1. خلق فرص العمل والحد من البطالة.....ص107
➢ التوظيف والإنتاجية.....ص107
➢ الحد من الجريمة ص108
2. تعزيز البنية التحتية.....ص108
3. تعزيز العدالة الاجتماعية.....ص109
➢ توزيع الثروة ص109
➢ الوحدة الاجتماعية.....ص109

4. تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات.....ص110
5. تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.....ص110
6. تعزيز الاستقرار السياسي.....ص110
استنتاجات.....ص112
قائمة المراجع ص114
أ- الكتب ص114
ب- المذكرات الجامعية.....ص117
ج- مقالات المجالات العلمية.....ص117
د- المواقع الإلكترونية.....ص121
الملخص ص123
ABSTRACT.....ص124
فهرس المحتويات ص125
قائمة الجداول والخرائط والأشكال.....ص131

قائمة الجداول والخرائط والأشكال

أ/الجداول:

جدول(01): تعاريف المنظمات الدولية "للدولة الهشة".....ص37

جدول (02): تسمية ومساحة أقاليم جمهورية مالي.....ص71

ب/ الخرائط:

خريطة (01): موقع دولة مالي ضمن منطقة الساحل.....ص68

خريطة(02): الموقع الجغرافي لجمهورية مالي.....ص70

خريطة (03): تمثل منطقة تمركز قبائل الطوارق بالصحراء الكبرى.....ص74

خريطة(04): التقسيم الجغرافي المعلن من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزواد.....ص77

ج/ الأشكال:

الوثيقة (01): منحنى بياني يبين التزايد السكاني في مالي في الفترة الممتدة ما بين 2006 و2022.....ص 89